

الرُّؤيَة
الحياة .. رؤية

يومية شاملة تصدر عن مؤسسة الرؤيا للصحافة والنشر

رئيس التحرير
حاتم الطائي

ISSN 2076 - 9911

315 بيسة

عدد خاص

www.alroya.om | info@alroya.info | alroyanewspaper

جلالته يهنئ الرئيس الجزائري

مسقط- العُمانية

بعث حضرةُ صاحبِ الجلالةِ السُّلطان هيثم بن طارق المعظم- حفظه الله ورعاه- برقيةَ تهنئةٍ إلى فخامة الرئيس عبد المجيد تبون، رئيس الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، بمناسبة العيد الوطني لبلاده. أعرب جلالتُه خلالها عن تمنياته الطيبة لفخامته وللشعب الجزائري الشقيق بمزيدٍ من التقدّم والازدهار، وللعلاقات الأخوية بين البلدين التطوّر والارتقاء.

Sunday 1 November 2026 - issue No (4465) | 12 صفحة | **الأحد** ٢١ من جمادى الأولى ١٤٤٨ هـ الموافق ١ نوفمبر ٢٠٢٦م - العدد رقم ٤٤٦٥

اليوم.. زيارة تاريخية لجلالة السلطان إلى الصين



- السفير الصيني لـ«الرُّؤيَة»: بكين تتطلع لصياغة تصورات استراتيجية طويلة الأمد
- قمة عُمانية صينية تبحث بعُمق العلاقات الثنائية والقضايا المشتركة
- السعيدي: «جمعية الصداقة» تعمل على تحويل الإرث التاريخي إلى تعاون وثيق
- 6.3 مليار ريال تبادلات تجارية بين البلدين بنهاية أغسطس 2026
- مختصون: الإعلام قادر على تقديم «سردية خالدة» لمحطات الصداقة العُمانية الصينية
- خبير: عُمان والصين مؤهلتان لبناء شراكة استراتيجية في الذكاء الاصطناعي



حاتم الطائي يكتب:

عُمان والصين.. التاريخ يُكتب اليوم

على مرِّ مئات السنين ومنذ حقب زمنية تعود لأكثر من ١٢٠٠ سنة، أرسى العُمانيون علاقات تجارية وبحرية مع الصين، في وقت لم تكن البشرية قد توصَّلت لمصطلح "الدبلوماسية"؛ إذ لم يكن للعلاقات الرسمية بين الدول ثقلٌ وتأثير كما هو الواقع اليوم، وإنما اعتمدت الشعوب على التواصل الحضاري والإنساني، فتولَّت بنفسها مسؤولية بناء الجسور للتقارب مع الآخر، وقد بَرَعَ العُمانيون في هذا المضمار، فكانوا خير سفراء لهذا الوطن العزيز.

وامتدادًا للنهج الحضاري وترسيخًا للعلاقات الرسمية التي تأسَّست بين سلطنة عُمان وجمهورية الصين الشعبية الصديقة منذ عام ١٩٧٨، يبدأ حضرة صاحب الجلالة السلطان هيثم بن طارق المُعظم- حفظه الله ورعاه- زيارة دولة اليوم، إلى جمهورية الصين، في أول زيارة لسلطان عُماني إلى هذه البلاد، التي ظل اسمها محفورًا في الوجدان العُماني والعربي والإسلامي باعتبارها من البلاد التي يُشد لها الرحيل سعيًا للتجارة وطلبًا للعلم والمعرفة. اليوم، نستطيع القول إنَّ التاريخ يُكتَب على مرأى ومسمع من العالم بأسره، تاريخُ حضارتين وضعتا الأسس المتينة لواحدة من أقدم العلاقات الإنسانية عبر التاريخ، وقد حَرص البلدان طيلة عقود ممتدة على تثبيت هذه العلاقات بلبنات راسخة من التعاملات التجارية والثقافية.

وطيلة ٤٨ سنة من العلاقات الدبلوماسية الرسمية، أولتْ كلٌ من مسقط وبكين اهتمامًا متزايدًا بتوطيد عُرى الصداقة وترجمة التطلعات إلى واقع عملي يرسم مسارات المستقبل، تلك المسارات التي أسهمت في إعلان قيام الشراكة الاستراتيجية في عام ٢٠١٨، في بيان تاريخي صدر آنذاك، وضع الأساس الثابت للعلاقة بين عُمان والصين، والتي تنبثق منها اليوم هذه الزيارة التاريخية لجلالة السلطان المُفدى إلى الصين.

> **جلالة السلطان أول سلطان عُماني يزور الصين في التاريخ**

لقد برهنتْ عُمان والصين حرصهما على تعزيز العلاقات الثنائية في العديد من المحطات والمراحل التاريخية، وعكست الزيارات المتبادلة التي قام بها مسؤولون رفيعو المستوى، حجم الروابط التي تجمع البلدين، وأسهمت في ترسيخ التعاون في مجالات مختلفة، نجحت من خلالها في إحراز تقدم لافت في ملفات دبلوماسية واقتصادية وثقافية وأمنية. ورغم أنَّ البعض قد يعتقد أنَّ العلاقات العُمانية الصينية تنحصر في الجانب التجاري، إلّا أنها تتعداه إلى مجالات أخرى، ومن بينها العلاقات الثقافية، خصوصًا مع بدء تدريس اللغة الصينية في عدد من مدارس السلطنة، وقبل ذلك إنشاء كرسي السلطان قابوس للدراسات العربية في جامعة بكين، ويكفي أن نعلم أن نحو ٢٠٠٠ طالب صيني يدرسون اللغة العربية سنويًا، مستفيدين من تنامي العلاقات العربية الصينية، وفي القلب منها العلاقات العُمانية الصينية. أضف إلى ذلك العلاقات الإعلامية؛ حيث أبرم البلدان اتفاقيات ومذكرات تعاون في المجال الإعلامي، إلى جانب التعاون الإعلامي بين مؤسسات صحفية عُمانية؛ إذ نُعرب في جريدة الرؤية، عن اعتزازنا بأننا من أوائل المُؤسسات الصحفية العُمانية التي أرست أسسًا للتعاون المُستدام مع عدد من المؤسسات الإعلامية الصينية، وعلى رأسها مجموعة الصين للإعلام وصحيفة الشعب الصينية.

وعندما نتحدث عن العلاقات العُمانية الصينية، لا يُمكن بأي حال إغفال التعاون التقني بين البلدين؛ حيث يولي البلدان اهتمامًا متزايدًا بالتعاون في مجالات الثورة الصناعية الرابعة، خاصة وأن الصين أثبتت تفوقًا جديرًا بالإشادة في هذا الجانب، في ظل التضييق الغربي عليها لمنعها من امتلاك وتطوير التقنيات الحديثة. وتتعاون عُمان والصين في مجالات الذكاء الاصطناعي والحوسبة المتقدمة، والاقتصاد الرقمي والبنية الأساسية الذكية، إلى جانب مجالات التدريب في مختلف قطاعات التقنية الحديثة.

> **العلاقات الثنائية تؤكد الحرص على تحقيق التطلعات المشتركة**

ويُمكن لعُمان والصين الارتقاء بعلاقات التعاون الاقتصادي والتجاري إلى مستويات أكبر مما هي عليه الآن، وجميعنا يترقب أن تُسهم الزيارة السامية في تحقيق هذا الهدف، خاصة وأنَّ الاستثمارات الصينية لا تعكس مستوى الشراكة الاستراتيجية حتى الآن، علاوة على أنَّ هناك فرصًا واعدة لنمو التبادلات التجارية. والأرقام الحالية تشير إلى أن صادرات سلطنة عُمان غير النفطية إلى جمهورية الصين الشعبية وصلت إلى ٢١٠,٧ مليون ريال عُماني حتى نهاية أغسطس من العام الجاري، بينما بلغ إجمالي واردات عُمان من الصين نحو ١,٧٤ مليار ريال عُماني في نفس الفترة، ما يُشير إلى عجز في الميزان التجاري لنا؛ الأمر الذي يستلزم زيادة الصادرات العُمانية، وهذا يتحقق من خلال تأسيس مشروعات مشتركة تستفيد من الموانئ العُمانية والمقومات التي تزخر بها المناطق الاقتصادية الخاصة والحرة والمدن الصناعية كذلك، على أن تساعد هذه المشروعات في زيادة الإنتاج الصناعي، ومن ثم تنمية الصادرات العُمانية.

هذا إلى جانب أنَّ عُمان مؤهلة للإسهام في إنجاح أهداف مبادرة الحزام والطريق، من خلال إطلاق ممر تجاري بحري، يربط الموانئ الصينية بالعُمانية، ومن ثم إعادة تصدير البضائع الصينية إلى مختلف أنحاء دول الخليج وشرق أفريقيا، فضلًا عن الأسواق الواعدة التي وضعت عُمان بذور الشراكة فيها، مثل آسيا الوسطى وغرب وجنوب القارة الأفريقية. ولذلك، نؤكد أنَّ إنشاء ممر تجاري لوجستي بين عُمان والصين يوفر مسارات تجارية أكثر أمانًا واستدامة، بعيدًا عن الممرات البحرية الضيقة، والتي تشهد بين الحين والآخر صراعات عسكرية واضطرابات. هذا إلى جانب التعاون في القطاع السياحي الواعد، مع التأكيد على ضرورة عودة الخطوط الجوية المُباشرة للطيران العُماني وإطلاق خط مباشر كذلك للطيران الاقتصادي من خلال شركة طيران السلام، بما يُساعد على جذب المزيد من السياح الصينيين.

وفي الشق الدبلوماسي، فإنَّ السياسة الخارجية في كل من سلطنة عُمان والصين، تؤمن بثوابت مشتركة، ما يعكس اتساقًا وتوافقًا في المبادئ والقيم المُنظمة للعمل السياسي والدبلوماسي؛ فقد أرستْ سلطنة عُمان سياسة خارجية تقوم على تغليب لغة الحوار واحترام سيادة الدول ورفض التدخل في الشؤون الداخلية لها، ونشر السلام وقيم التعايش بين الجميع. ونجد ذلك مُتحققًا في رؤية الرئيس الصيني للسلام والاستقرار، في الشرق الأوسط، من حيث التمسُّك بمبدأ التعايش السلمي وسيادة الدول وسيادة القانون الدولي، علاوة على التمسك بالتوفيق بين التنمية والأمن. ولعل النقطة الأبرز في هذا الجانب، توافق الرؤى بين عُمان والصين فيما يخص القضية الفلسطينية وتأييد بكين لحل الدولتين ورفض أي تصعيد عسكري في الأراضي المحتلة.

> **ترقب لنتائج الزيارة السامية على المستويين الإقليمي والدولي**

ولا شك أنَّ الأزمات الإقليمية والدولية، خاصة الحرب على إيران، ستكون حاضرة على طاولة المباحثات بين جلالة السلطان والرئيس الصيني، ولن نُخفي تفاؤلنا بشأن نتائج مثل هذه المُباحثات، خاصة في ضوء المبادرة العُمانية التاريخية التي أعلن عنها معالي السيد وزير الخارجية الأسبوع الماضي لتوقيع اتفاق عدم اعتداء بين دول الخليج الثمانية، ورفض تدخلات القوى الخارجية في المنطقة.

ويبقى القول.. إنَّ الزيارة التاريخية غير المسبوقة لجلالة عاهل البلاد المُفدى- أيده الله- إلى بكين، تؤذن ببداية مرحلة جديدة في العلاقات العُمانية الصينية، وتُترجم التطبيق الفعلي لعلاقات الشراكة الاستراتيجية، وتفتح الباب أمام مزيد من الاستثمارات في مختلف القطاعات، علاوة على بناء تفاهمات مشتركة تدعم أمن الإقليم وتسهم في إحلال السلام المنشود.

تقرير رئيس مجلس الإدارة



المساهمون الكرام،

يسرّني بالنيابة عن مجلس إدارة البنك الأهلي أن أقدّم لكم القوائم المالية الأولية غير المدققة للفترة المالية للتسعة أشهر المنتهية في ٣٠ سبتمبر ٢٠٢٦.

استمرّ المشهد الاقتصادي العالمي خلال الربع الثالث من عام ٢٠٢٦ في التأثر بالتوترات الجيوسياسية، والتقلبات في أسواق الطاقة، وتفاوت اتجاهات النمو في الاقتصادات الرئيسية. وبالرغم من هذه التحديات، حافظت سلطنة عُمان على مسار اقتصادي مرن، مدعومة بالسياسات المالية المُحكمة، والإصلاحات الهيكلية، والتقدّم المستمر نحو التنويع الاقتصادي.

ويتوقع صندوق النقد الدولي نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي لسلطنة عُمان بنسبة ٣٫٧٪ في عام ٢٠٢٦، مدعوماً بزيادة الأنشطة المرتبطة بالهيدروكربونات، واستمرار الاستثمارات، وتوسّع القطاعات غير النفطية. وتوفر خطة التنمية الخمسية الحادية عشرة (٢٠٢٦–٢٠٣٠) إطاراً لتعزيز الإنتاجية والتنافسية ومشاركة القطاع الخاص والاستدامة الاقتصادية على المدى الطويل، بما يتوافق مع رؤية عُمان ٢٠٤٠.

وواصل القطاع المصرفي الوطني تموضعه المتمكّن لدعم هذا الزخم؛ فقد ساهمت ملاءة رأس المال والسيولة القوية، واستمرار الطلب على الائتمان، والتقدّم المتنامي للصيرفة الإسلامية، في تعزيز قدرة القطاع على تمويل الأنشطة الإنتاجية، مع تلبية التوقعات المتجددة للعملاء والجهات التنظيمية. وفي ذات الوقت، يواصل التحوّل الرقمي، والشمول المالي، والأمن السيبراني، والتمويل المسؤول صياغة مستقبل القطاع المصرفي.

وفي ضوء هذه المستجدات، واصل البنك الأهلي مسيرته المُنهجة في تنفيذ أولوياته الاستراتيجية، وتعزيز علاقاته بعملائه، وتطوير كوادره الوطنية، ودعم نمو المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، فضلاً عن استمرارية الارتقاء بالتجربة المصرفية لتستبق تطلعات العملاء في قطاعَي الصيرفة التقليدية والإسلامية. وتجسّد هذه الركائز منهجاً تنموياً أوسع يجمع بين القوة المالية وبناء الكفاءات، والتميز في الخدمات، إلى جانب المساهمة المحورية في مسيرة التنمية الوطنية المستدامة.

الأداء المالي

يواصل البنك الأهلي تحقيق نمو متواصل في قاعدة أصوله ومؤشراته المالية الرئيسية خلال فترة التسعة أشهر المنتهية في ٣٠ سبتمبر ٢٠٢٦، كما هو موضح أدناه:

	٣٠ سبتمبر ٢٠٢٦	٣٠ سبتمبر ٢٠٢٥	نمو ٪
	مليون ﷼		
صافي القروض والسلف والتمويل	٣,٨٥٧.٥	٣,٢٩٢.٧	١٧.٢
إجمالي الأصول	٤,٦٢٤.٤	٣,٩٧٥.٤	١٦.٣
ودائع العملاء	٣,٥٩٥.٦	٣,١٢٧.٦	١٥.٠
إجمالي حقوق المساهمين	٦٥٧.٧	٦٢٥.٥	٥.١
إيرادات التشغيل	٩٢.٩٦	٨٦.٨٧	٧.٠
مصاريف التشغيل	(٤٠.١٩)	(٣٨.١٥)	(٥.٣)
ربح الفترة	٣٦.٥٤	٣٢.٤٧	١٢.٥

وحتى ٣٠ سبتمبر ٢٠٢٦، سجّل صافي القروض والسلف والتمويل ٣,٨٥٧.٥ مليون ﷼، مقابل ٣,٢٩٢.٧ مليون ﷼ للفترة ذاتها من عام ٢٠٢٥، محققاً نمواً بنسبة ١٧.٢٪. ووصل إجمالي الأصول إلى ٤,٦٢٤.٤ مليون ﷼ بزيادة ١٦.٣٪، كما ارتفعت ودائع العملاء بنسبة ١٥.٠٪ لتصل إلى ٣,٥٩٥.٦ مليون ﷼، وهو ما يؤكد استمرارية القوة التمويلية للبنك وعلاقاته الراسخة بعملائه.

وسجّلت الإيرادات التشغيلية لفترة التسعة أشهر ٩٢.٩٦ مليون ﷼، مقابل ٨٦.٨٧ مليون ﷼ للفترة ذاتها من عام ٢٠٢٥، في حين بلغت المصروفات التشغيلية ٤٠.١٩ مليون ﷼، مما يُجسّد الاستثمار الاستراتيجي للبنك في كوادره البشرية، والتكنولوجيا، والكفاءة الخدمية، والبنية التحتية الداعمة للنمو المستقبلي.

وبلغ صافي الربح للفترة المالية ٣٦.٥٤ مليون ﷼، محققاً نمواً بنسبة ١٢.٥٪ مقارنة بالفترة المماثلة من العام الماضي. وبشكل عام، يُبرز أداء البنك حرصه المستمر على الإدارة المالية السليمة، والانضباط الدقيق في إدارة المخاطر، والنمو النوعي في جميع أنشطته.

حافظ البنك الأهلي على مسار نمو متوازن ومستدام خلال فترة التسعة أشهر، بفضل التنفيذ المتقن لاستراتيجيته عبر قطاعات أعماله الرئيسية، والضخ الاستثماري الدائم في مقوماته الاستراتيجية.

الإنجازات الرئيسية

مضى البنك الأهلي خلال هذه الفترة المالية في تنفيذ استراتيجيته التي تضع العميل في صدارة أولوياتها عبر مبادرات نوعية هادفة إلى توطيد العلاقات، وتطوير تجربة العملاء، وتقديم حلول مصرفية مُميزة.

ففي قطاعات التجزئة والخدمات المصرفية الخاصة والتجارية، واصل البنك تطوير منتجاته وخدماته لتلبية احتياجات العملاء المتغيرة. وقد ساهمت الشراكات الاستراتيجية والعروض المميزة، بما في ذلك خدمة تسهيلات المطار بالتعاون مع شركة "ترانزوم"، وحملة الاسترداد النقدي لحاملي البطاقات الائتمانية بالتعاون مع "الطيران العُماني"، في إثراء القيمة المقدّمة للعملاء ، وتأكيد التزام البنك بتقديم مزايا تتجاوز تقديم الخدمات المصرفية التقليدية.

وخلال الربع الثالث، احتفل البنك بتخريج أكثر من ٧٠ مشاركاً من برامجه التطويرية "همم"، و"iGeneration"، و"برنامج خريجي الأعمال"؛ ما يعكس استثماره المتواصل في إعداد قوى عاملة وطنية ماهرة ومؤهلة.

دعماً لقطاع ريادة الأعمال وتنمية القطاع الخاص، أطلق البنك الأهلي أكاديمية "أهلي تمكين" للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة. ويهدف البرنامج الممتد لثلاثة أشهر إلى تعزيز مهارات رواد الأعمال من خلال ورش عمل تطبيقية، وجلسات توجيهية فردية، وإرشاد مُخصص؛ بما يمكّنهم من رفع الكفاءة التشغيلية لأعمالهم، ومواجهة التحديات، وتمكينهم من إحراز نمو مطرد ومستدام.

وتُوّج التقدم المتواصل للبنك والتزامه بالتميز بحصده العديد من الجوائز المرموقة في القطاع المصرفي؛ حيث نال لقب "أفضل بنك في سلطنة عُمان" ضمن جوائز التميز والإنجاز المصرفي العربي للعام ٢٠٢٦، كما حصد جائزة "أفضل الشركات أداءً ضمن فئة الشركات ذات الرأس المال الكبير" ضمن جوائز عالم الاقتصاد والأعمال ٢٠٢٦.

كما حاز الأهلي الإسلامي جائزة "أفضل بنك إسلامي لعام ٢٠٢٦"، تقديراً لتقدّمه المستمر في توفير حلول مصرفية متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية، ودفعه لعجلة نمو التمويل الإسلامي في سلطنة عُمان.

كما تُوّج البنك الأهلي بجائزة "الريادة في المسؤولية الاجتماعية بالقطاع المصرفي" ضمن جوائز الشبيبة للأثر الاجتماعي "بصمة" ٢٠٢٦؛ تقديراً لالتزامه الراسخ بتنمية المجتمع وتحقيق أثر اجتماعي ملموس.

ويُعزى هذا التكريم إلى تضافر جهود كوادر البنك وإدارته التنفيذية، كما يُعدّ شهادةً خارجية على الأداء القوي للبنك، وتميّزه في خدمة عملائه، وممارساته المصرفية المسؤولة، إلى جانب مساهمته في خلق قيمة مستدامة للجميع.

المسؤولية الاجتماعية

تأتي المسؤولية الاجتماعية في صلب أولويات البنك الأهلي لتعزيز التنمية المستدامة والرفاه المجتمعي؛ وترجمةً لذلك، واصل البنك تقديم الدعم لقطاعات التعليم، والرعاية الصحية، والتمكين الاجتماعي عبر مبادرات فريق "الأهلي يهتم" في مختلف أنحاء السلطنة.

وخلال هذا الربع، وسّع البنك الأهلي نطاق مبادرته للعودة إلى المدارس، حيث وفّر الزي المدرسي والكتب والمستلزمات الأساسية لأكثر من ٥,٠٠٠ طالب وطالبة من ذوي الدخل المحدود في مختلف ولايات السلطنة.

كما دعم البنك مبادرة "تحقيق الأمنيات"، التي استفاد منها ٣٠ طفلاً من مرضى المستشفى السلطاني عبر منحهم أجهزة رقمية وتنظيم تجارب إيجابية ملهمة. بالإضافة إلى ذلك، وفّر البنك معدات طبية منزلية لدعم الأطفال المرضى الذين هم بحاجة إلى رعاية طبية مستمرة.

وتُؤكد هذه المبادرات مجدداً التزام البنك الأهلي بترك بصمة إيجابية ومستدامة في المجتمعات التي يخدمها.

النظرة المستقبلية

ومع اقترابنا من الربع الأخير من عام ٢٠٢٦، يمضي البنك الأهلي بخطى واثقة مواصلاً مسيرة نموه الصاعدة، ومرتكزاً على تعزيز ملاءته المالية، وتميزه التشغيلي، وصناعة قيمة مستدامة للجميع.

وستستمر أولوياتنا الاستراتيجية في تعميق علاقاتنا بعملائنا، وتطوير الحلول المصرفية بشقّيها التقليدي والإسلامي، وتسريع وتيرة التحول الرقمي، إلى جانب رفع الكفاءة التشغيلية. كما سنواصل العمل على دعم القطاعات الاقتصادية الرئيسية، وتمكين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، والاستثمار في تطوير الكفاءات والكوادر الوطنية.

وفي ظل بيئة اقتصادية وتنظيمية متطورة، سيواصل البنك البناء على نهجه المنضبط في إدارة رأس المال والسيولة، والحوكمة، والرقابة على المخاطر؛ بما يضمن استدامة النمو وانسجامه مع أهدافه الاستراتيجية طويلة الأجل.

بطموح يتطلع إلى مستقبل واعد، نجدد ثقتنا بالفرص التي يولّدها التحول الاقتصادي الوطني والتطور المستمر للقطاع المالي. وانطلاقاً من التزامنا الراسخ بأن نكون شركاء في التميز، سيواصل البنك الأهلي تعزيز مكانته التنافسية، وتطوير قدراته المؤسسية، مع تقديم قيمة مستدامة لمساهميه، وعملائه، وموظفيه، والمجتمعات التي يخدمها.

كلمة شكر

نيابةً عن مجلس الإدارة، يسرّني أن أتقدّم بخالص الشكر والتقدير لمساهمينا الكرام على ثقتهم المتواصلة، ولعملائنا وشركائنا على ثقتهم وعلاقتهم الراسخة. حيث يُشكل دعمهم ركيزة أساسية لتقدمنا المسؤول، وتلبيتنا للاحتياجات المتجددة للسوق.

كما نتوجّه بجزيل الشكر لأعضاء الإدارة التنفيذية وجميع موظفي البنك الأهلي، على تفانيهم، واحترافيتهم، والتزامهم الدؤوب طوال هذه الفترة، إذ تواصل جهودُهم المخلصة تعزيز ريادة البنك وتجسيد أولوياتنا الاستراتيجية إلى تقدمٍ مثمر.

ختاماً، يطيب لنا أن نجدد ولاءنا للمقام السامي حضرة صاحب الجلالة السلطان هيثم بن طارق المعظم –حفظه الله ورعاه–، مؤكدين عزمنا على دعم نهضة الوطن وازدهاره، ومستلهمين توجهاتنا من رؤية عُمان ٢٠٤٠ لنصيغ معاً مستقبلًا تنافسياً، ومتكاملاً، ومستداماً لسلطنة عُمان.

إبراهيم بن سعيد العيسري
رئيس مجلس الإدارة

القوائم المالية

قائمة المركز المالي المرحلية المختصرة

كما في ٣٠ سبتمبر ٢٠٢٦

	غير مدققة ٣٠ سبتمبر ٢٠٢٦ بالآلاف ﷼	غير مدققة ٣٠ سبتمبر ٢٠٢٥ بالآلاف ﷼	مدققة ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥ بالآلاف ﷼
الأصول			
نقد وأرصدة لدى البنك المركزي العماني	**١٤٣,٧٩٢**	١٣١,٠٩٦	١٤٠,٠٣١
مستحق من البنوك	**٦٣,٦٤١**	٨٩,٧١١	٦٤,١٥٣
استثمارات في أوراق مالية	**٤٧٤,٥٤١**	٣٨٧,١٩٣	٤٦١,٨١١
قروض وسلفيات وتمويلات، بالصافي	**٣,٨٥٧,٤٨٩**	٣,٢٩٢,٦٥٠	٣,٤٤٦,٣٦١
أصول أخرى	**٣٠,٩٨١**	٢٣,١٩٦	٢٤,٩٣١
ممتلكات ومعدات وأصول غير ملموسة	**٥٣,٩٢٠**	٥١,٥٤٨	٥١,٣٨٧
إجمالي الأصول	**٤,٦٢٤,٣٦٤**	٣,٩٧٥,٣٩٤	٤,١٨٨,٦٧٤
الالتزامات وحقوق المساهمين			
مستحق إلى البنوك	**٢٦,٣٧١**	١٢,٦٨٠	٢٥٤,٨١٢
ودائع العملاء	**٣,٥٩٥,٥٦٩**	٣,١٢٧,٥٩٨	٣,١٥٧,٥٣٢
أموال مقترضة	**٥٧,٧٥٠**	–	٣٨,٥٠٠
إلتزامات أخرى	**٩١,٨١٨**	٨٧,٢٠٤	٨٠,٤٠١
إلتزام الضريبة	**١٥,١٥٩**	١٤,٣٩٣	١٦,١٤٧
إجمالي الالتزامات	**٣,٩٦٦,٦٦٧**	٣,٣٤٩,٨٧٥	٣,٥٤٧,٣٩٢
حقوق المساهمين			
رأس المال	**٣٠٥,٣٣٢**	٢٩٤,٩٦٦	٢٩٤,٩٦٦
الإحتياطي القانوني	**٥٢,٦٥٦**	٤٨,٠٢٤	٥٢,٦٥٦
إحتياطي القيمة العادلة	**١٦,٨٨٢**	٤,٧٤٣	١٠,٧٥٤
إحتياطي خاص	**٢٩٨**	٢٩٨	٢٩٨
إحتياطي انخفاض القيمة	**٣٢,٦١١**	٣٠,٨٧٩	٣٠,٣٤٦
أرباح محتجزة	**٥٣,٤٧٨**	٥٥,٧٢٥	٦١,٣٧٨
إجمالي حقوق المساهمين المنسوبة إلى حملة الأسهم لدى البنك	**٤٦١,٢٥٧**	٤٣٤,٦٣٥	٤٥٠,٣٩٨
سندات ثانوية دائمة من الفئة ١	**١٩٦,٤٤٠**	١٩٠,٨٨٤	١٩٠,٨٨٤
إجمالي حقوق المساهمين	**٦٥٧,٦٩٧**	٦٢٥,٥١٩	٦٤١,٢٨٢
إجمالي الالتزامات وحقوق المساهمين	**٤,٦٢٤,٣٦٤**	٣,٩٧٥,٣٩٤	٤,١٨٨,٦٧٤
صافي قيمة الأصول للسهم الواحد (بيسة)	**١٦٦**	١٦١	١٦٦
التزامات عرضية وارتباطات	**٣٨٦,٠٦٦**	٣٢٥,٢٢٦	٢٩٥,٣٢٨

قائمة الدخل الشامل المرحلية المختصرة

لفترة التسعة أشهر المنتهية في ٣٠ سبتمبر ٢٠٢٦

	فترة الثلاثة أشهر المنتهية في		فترة التسعة أشهر المنتهية في	
	غير مدققة ٣٠ سبتمبر ٢٠٢٦ بالآلاف ﷼	غير مدققة ٣٠ سبتمبر ٢٠٢٥ بالآلاف ﷼	**غير مدققة ٣٠ سبتمبر ٢٠٢٦ بالآلاف ﷼**	غير مدققة ٣٠ سبتمبر ٢٠٢٥ بالآلاف ﷼
إيرادات الفوائد	**٤٣,٣٢٦**	٤٠,٨٠٨	**١٢٩,٥٠٠**	١١٩,٧٢٧
مصروفات فوائد	**(٢٦,٥٢٩)**	(٢٣,١٣٥)	**(٧٥,٩٩١)**	(٦٨,٤١١)
صافي إيرادات الفوائد	**١٦,٧٩٧**	١٧,٦٧٣	**٥٣,٥٠٩**	٥١,٣١٦
إيرادات من التمويلات والاستثمارات الإسلامية	**١٥,٧٣٩**	١١,٢٣٨	**٤٣,٦٥٣**	٣٣,٣٨٦
حصة حملة حسابات الإستثمار غير المقيدة من الأرباح ومصروفات الأرباح	**(٨,٨٧٢)**	(٧,٣٥٩)	**(٢٤,٩٢٤)**	(٢٠,٧٥٦)
صافي الإيرادات من التمويلات والاستثمارات الإسلامية	**٦,٨٦٧**	٣,٨٧٩	**١٧,٧٢٩**	١٢,٦٣٠
صافي إيرادات الفوائد والإيرادات من التمويلات والاستثمارات الإسلامية	**٢٣,٦٦٤**	٢١,٥٥٢	**٧١,٢٣٨**	٦٣,٩٤٦
إيرادات الرسوم والعمولات	**٦,٢٨٩**	٤,٩٧٦	**١٨,٢٨٤**	١٥,٧٦٤
مصروفات الرسوم والعمولات	**(٧١٩)**	(٦٥٢)	**(٢,٣٠٩)**	(١,٩٨٢)
صافي إيرادات الرسوم والعمولات	**٥,٥٧٠**	٤,٣٢٤	**١٥,٩٧٥**	١٣,٧٨٢
إيرادات تشغيل أخرى	**١,١٣٦**	٣,٧٤٠	**٥,٧٤٢**	٩,١٤٥
إيرادات التشغيل	**٣٠,٣٧٠**	٢٩,٦١٦	**٩٢,٩٥٥**	٨٦,٨٧٣
صافي إنخفاض قيمة الأصول المالية	**(٣,٦٥٨)**	(٤,١٣٢)	**(١٠,٩٥١)**	(١٠,٩٢١)
صافي إيرادات التشغيل	**٢٦,٧١٢**	٢٥,٤٨٤	**٨٢,٠٠٤**	٧٥,٩٥٢
مصروفات الموظفين	**(٨,٦٧٩)**	(٧,٤٦٥)	**(٢٥,٠٧٥)**	(٢٢,٦١٢)
استهلاك وإطفاء	**(١,٣٩٢)**	(١,٣٧٥)	**(٤,٠٨٨)**	(٤,٠١١)
مصروفات تشغيل أخرى	**(٣,٧٨٢)**	(٤,٧٢٣)	**(١١,٠٢٩)**	(١١,٥٢٥)
مصروفات التشغيل	**(١٣,٨٥٣)**	(١٣,٥٦٣)	**(٤٠,١٩٢)**	(٣٨,١٤٨)
الربح قبل الضريبة	**١٢,٨٥٩**	١١,٩٢١	**٤١,٨١٢**	٣٧,٨٠٤
مصروف الضريبة	**(١,٤٢٩)**	(١,٨٠٩)	**(٥,٢٧٢)**	(٥,٣٣١)
ربح الفترة	**١١,٤٣٠**	١٠,١١٢	**٣٦,٥٤٠**	٣٢,٤٧٣
الدخل الشامل الآخر				
البنود التي لن يعاد تصنيفها إلى الربح أو الخسارة				
– استثمارات أسهم بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر – بالصافي من التغيرات في القيمة العادلة	**(١,٣٩٢)**	٣,١٢١	**٩,٤٤٣**	٣,٧٧١
بنود يُحتمل إعادة تصنيفها في الربح أو الخسارة				
التغيرات في القيمة العادلة لتغطية التدفق النقدي – بالصافي	**٣٧٦**	–	**٦٠٩**	–
التغيرات في القيمة العادلة لاستثمارات الدين بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر	**(٣,٦٢١)**	٢,٢٨٠	**(٣,٨٧٢)**	٢,٦٣٦
الدخل الشامل الآخر للفترة	**(٤,٦٣٧)**	٥,٤٠١	**٦,١٨٠**	٦,٤٠٧
إجمالي الدخل الشامل للفترة	**٦,٧٩٣**	١٥,٥١٣	**٤٢,٧٢٠**	٣٨,٨٨٠
ربحية السهم الواحد الأساسية (بيسة)	**٣**	٢	**١٠**	٩
ربحية السهم الواحد المعدلة (بيسة)	**٣**	٢	**٩**	٨

لمزيد من التفاصيل، تفضل بزيارة موقعنا الإلكتروني www.ahlibank.com

البنك الأهلي
ahlibank



أكد مواصلة جهود تطوير علاقات الشراكة على نحو شاملٍ ومُعمَّق

السفير الصيني لـ«الرؤية»: بكين تتطلع لاغتنام زيارة جلالة السلطان لصياغة تصورات استراتيجية طويلة الأمد

- مباحثات قمة عُمانية صينية تتناول بعُمق العلاقات الثنائية والقضايا المشتركة
- المنتجات العُمانية المميزة تحظى بإقبال لافت في السوق الصينية
- ميناء الدقم يتمتع بأهمية استراتيجية بالغة.. والسفن الصينية ستواصل الرسو فيه
- الشراكة الاستراتيجية بين عُمان والصين قادت البلدين إلى مرحلة جديدة من العلاقات
- 10 آلاف سيارة صينية دخلت السوق العُمانية في 8 أشهر
- الصين تتطلع لمشاركة الشركات العُمانية في التعاون الاقتصادي والتجاري
- الصين أكبر شريك تجاري لعُمان.. والسلطنة رابع أكبر شريك عربي للصين
- نتائج إيجابية للتعاون الاستثماري المشترك في الطاقة الجديدة والكهرباء ومواد البناء
- العلاقات الثقافية بين عُمان والصين تكتسب زخمًا متناميًا



أكد سعادة ليوي جيان سفير جمهورية الصين الشعبية لدى سلطنة عُمان الأهمية الكبيرة لزيارة دولة يقوم بها حضرة صاحب الجلالة السلطان هيثم بن طارق المعظم- حفظه الله ورعاه- إلى الصين؛ حيث تعد الأولى من نوعها منذ تولي جلالته مقاليد الحكم، والزيارة الأولى التي يقوم بها سلطان عُماني إلى الصين منذ إقامة العلاقات الدبلوماسية بين البلدين قبل ٤٨ عامًا، مشيرًا إلى دور الزيارة في تعزيز وتطوير العلاقات الثنائية. وفي حوار خاص مع "الرؤية"، كشف سعادته أن فخامة الرئيس الصيني شي جينبينغ سيعقد محادثات مع جلالة السلطان، بهدف تبادل وجهات النظر بشكل مُعمَّق حول العلاقات الثنائية والقضايا ذات الاهتمام المشترك، كما سيلتقي رئيس مجلس الدولة الصيني لي تشيانغ، بصاحب الجلالة السلطان المعظم.

الرؤية- مدرين المكتومية

وذكر جيان أن العلاقات الودية بين عُمان والصين تضرب بجذورها في أعماقٍ التاريخ، مُستعيدًا محطات مختلفة من هذه العلاقات، بدايةً بما شهده القرن الثامن الميلادي عندما أبحر البحار العُماني أبو عبيدة عبد الله القاسم من مدينة صحار إلى مدينة قوانغتشو، ليصبح أول بحّار عربي يصل إلى الصين وفقًا لما ورد في الوثائق التاريخية الصينية. وأضاف أنه في القرن الخامس عشر، قاد البحار الصيني "تشنغ خه" أسطولًا إلى ظفار وغيرها من المناطق العُمانية ٤ مرات، تاركًا وراءه إرثًا حافلًا من التبادل والتعلم المتبادل على طول طريق الحرير البحري. وتابع سعادته أنه في ٢٥ مايو ١٩٧٨، أقامت سلطنة عُمان والصين علاقات دبلوماسية رسمية، لتصبح عُمان ثاني دولة من دول الخليج العربية تُقيم علاقات دبلوماسية مع الصين، وفي عام ٢٠١٨، أعلن عن إقامة علاقات الشراكة الاستراتيجية بين البلدين، وتم التوقيع على مذكرة التفاهم بشأن التعاون في إطار البناء المشترك لمبادرة "الحزام والطريق"، لتدخل العلاقات الثنائية إلى مرحلة جديدة.

وأوضح سعادته أنه في ظل القيادة الاستراتيجية لزعيمي البلدين، تتعمق العلاقات العُمانية الصينية وتكتسب الصداقة التقليدية بين البلدين حيويةً متجددة؛ حيث تتطلع الصين إلى اغتنام فرصة الزيارة السامية لترسيخ الثقة السياسية المتبادلة مع سلطنة عُمان، وتعزيز مواءمة استراتيجية التنمية ،ووضع تصورات استراتيجية على أعلى المستوى للتطور الطويل الأمد للعلاقات الثنائية، وتطوير علاقات الشراكة الاستراتيجية الصينية العُمانية على نحو شامل ومُعمَّق؛ بما يُلبِّي تطلعات شعبي البلدين ويسهم في بناء مجتمع المستقبل المشترك للبشرية.

وأبرز سعادة السفير الصيني لدى سلطنة عُمان، مكانة التعاون التجاري والاقتصادي في العلاقات بين البلدين، قائلًا إنه يمثل ركيزة أساسية من ركائز الشراكة الاستراتيجية؛ إذ تحافظ الصين على مكانتها كأكبر شريك تجاري لسلطنة عُمان لسنوات متتالية، فيما تعد عُمان رابع أكبر شريك تجاري للصين بين الدول العربية. وأوضح أن التجارة الثنائية حافظت إجمالًا على مسار تنموي مستقر، إذ بلغ حجم التجارة الثنائية- وفقًا للإحصاءات الصينية- ٣٢,٨٧ مليار دولار أمريكي في عام ٢٠٢٥، فيما سجل ١٩,٧ مليار دولار أمريكي خلال الفترة من يناير إلى أغسطس من العام الجاري.

وأشار سعادته إلى هيكل التجارة؛ حيث لا يزال التعاون في مجال الطاقة يحتل مكانة مهمة، ومثل النفط الخام والمنتجات البتروكيماوية أحد أبرز السلع التي تُصدِّرها سلطنة عُمان إلى الصين، وحظيت المنتجات العُمانية المميزة، مثل التمور والمأكولات البحرية والعطور بإقبال في السوق الصينية. وأوضح أن السلع التي تصدرها الصين إلى سلطنة عُمان تشمل: البطاريات ومعدات الطاقة الكهربائية والمنتجات الكيميائية والمنتجات الفولاذية والسيارات والأجهزة المنزلية والمنتجات الإلكترونية وغيرها؛ وهي تتوافق بدرجة كبيرة مع أهداف التنويع الاقتصادي وأولويات تطوير القطاعات الصناعية الرئيسية في إطار رؤية عُمان ٢٠٤٠.

وأوضح أنه في السنوات الأخيرة، لاقت منتجات العلامات التجارية الصينية، مثل مركبات الطاقة الجديدة والهواتف المحمولة، إقبالًا كبيرًا من المستهلكين العُمانيين، مشيرًا إلى أنه خلال الفترة من يناير إلى أغسطس ٢٠٢٦، دخلت أكثر من ١٠ آلاف سيارة صينية إلى السوق العُمانية، وكانت ٣ من بين أكبر ٥ علامات تجارية من حيث الحصة السوقية في سوق الهواتف الذكية العُماني علامات تجارية صينية.

وأكد السفير الصيني أن بلاده مستعدة للعمل مع الجانب العُماني لمواصلة تعزيز التجارة التقليدية في مجال الطاقة، بالتوازي مع العمل على استكشاف إمكانات التجارة غير النفطية، وتشجيع المزيد من المنتجات العُمانية المتميزة وعالية الجودة على دخول السوق الصينية، بما يجعل التعاون الاقتصادي والتجاري يخدم تنمية البلدين على نحو أفضل، ويعود بالنفع على شعبيهما.

> 8 مدارس في عُمان تُدرِّس اللغة الصينية ضمن منهاجها
>
> السياسة الخارجية لعُمان ترتكز على رؤية عميقة تتبنى مبادئ راسخة للصداقة مع الجميع
>
> تقارب المفاهيم الدبلوماسية بين عُمان والصين مع سياسة خارجية متوافقة
>
> الصين مستعدة لتعزيز التنسيق مع عُمان لوضع الحلول المناسبة للقضايا الساخنة في المنطقة
>
> بكين تحرص على التعاون مع مسقط لإقامة نظام دولي أكثر عدلًا وإنصافًا
>
> الصين تأمل إعادة صياغة الهيكل الأمني الإقليمي بعد إنهاء الأزمات الراهنة سياسيًا
>
> فلسطين جوهر قضايا الشرق الأوسط.. ولا يجب تجاهلها أو تهميشها

الحزام والطريق

وتطرق سعادته إلى البناء المشترك لمبادرة الحزام والطريق بالجودة العالية، وقال إن هناك مواءمة عميقة للمبادرة مع رؤية "عُمان ٢٠٤٠"؛ حيث تتداخل الخطة الخمسية الخامسة عشرة في الصين مع خطة التنمية الخمسية الحادية عشرة لسلطنة عُمان بشكل كبير من حيث التوقيت، كما تتشارك الدولتان في العديد من القواسم المشتركة في تعزيز التنويع الاقتصادي، ودعم الصناعات الناشئة، وتشجيع الابتكار التكنولوجي، وتنمية المواهب، مما يوفر ظروفًا عملية لتعميق التعاون العملي.

وأشار سعادته إلى التزايد الملحوظ في عدد الشركات الصينية التي تأتي إلى سلطنة عُمان للاستثمار والتشغيل، مؤكدًا أن التعاون الاستثماري في مجالات الطاقة الجديدة والنفط والكهرباء ومواد البناء وغيرها حقق نتائج إيجابية. وأبرز في هذا السياق النتائج الإيجابية التي حققها مشروعًا محطتي الطاقة الشمسية الكهروضوئية منح الأولى (Manah I) ومنح الثانية (Manah II)، واللذان نفذتهما شركات صينية في عام ٢٠٢٥، لتوفير الكهرباء لنحو ٢٠٠ ألف أسرة. كما ذكر أن التعاون في القطاع النفطي حقق نتائج واعدة فيما يتعلق بزيادة إنتاج حقول النفط بشكل مطرد. وأشار كذلك إلى جهود الشركة الوطنية الصينية لشبكات الكهرباء لتعميق تعاونها مع شركائها العُمانيين، وتقديم برامج تدريبية للمهندسين العُمانيين، مما أسهم بصورة فعّالة في تعزيز مستوى أمن واستقرار تشغيل شبكة الكهرباء في عُمان.

وأكد أن السفارة الصينية بمسقط ستواصل الاضطلاع بدورها من خلال دعم وتشجيع الشركات الصينية ذات الإمكانات القوية والسمعة الطيبة على القدوم إلى سلطنة عُمان للاستثمار والتشغيل. وأعرب سعادته عن أمله في أن تقدم الجهات العُمانية المزيد من التسهيلات للشركات الصينية؛ بما يعزز جاذبية السلطنة للاستثمارات الصينية، ويحقق المنفعة المتبادلة.

الدقم.. أهمية استراتيجية

وأشاد سعادته بما يتمتع به ميناء الدقم بأهمية استراتيجية بالغة، مشيرًا إلى أنه في شهر أكتوبر ٢٠٢٦، رست في ميناء الدقم سفينة الشحن الصينية المخصصة لنقل السيارات «BYD Changsha»، وعلى متنها أكثر من ٦٠٠٠ سيارة من إنتاج شركة BYD، وأنه جرى تفريغ نحو ١٢٠٠ سيارة في ميناء الدقم، خُصص أكثر من ٢٠٠ سيارة منها لتلبية احتياجات السوق المحلية في سلطنة عُمان، فيما تم نقل نحو ١٠٠٠ سيارة أخرى برًا إلى دول خليجية أخرى. وكشف أن السفينة «BYD Changsha» تخطط مستقبلا لمواصلة الرسو في ميناء الدقم، للقيام بنقل السيارات وخدمات الشحن الإقليمي.

وأثنى سعادته على ما تحظى به المنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم من أهمية كبيرة لتطويرها، وما تحققه المنطقة من تقدم كبير في مجالات التخطيط وتطوير البنية الأساسية، واستقطاب الاستثمارات. وقال إنه في ظل استمرار الاضطرابات التي تشهدها الأوضاع الإقليمية، تتزايد الأهمية الاستراتيجية لموقع الدقم؛ إذ تحظى المنطقة باهتمام وتقدير واسعيْن من مختلف الأطراف، حين تسود ثقة كبيرة في الآفاق المستقبلية الواعدة لتنمية الدقم.

التنمية الاقتصادية

وأكد سعادته أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تُعَدّ قوةً مهمةً في دفع عجلة التنمية الاقتصادية، وتمثل حلقة وصل مهمة تربط بين أسواق البلدين، معربًا عن تطلع الصين لمشاركة المزيد من الشركات العُمانية في التعاون الاقتصادي والتجاري بين البلدين؛ بما يُرسِّخ قاعدةً أوسع للتعاون الثنائي ويمنحه حيويةً أكثر استدامة.

وقال إن الصين تعمل على دفع عجلة التنمية عالية الجودة وتوسيع الانفتاح على الخارج بمستوى رفيع، وهي على استعداد لتقاسم الفرص التي يتيحها سوقها الضخم مع مختلف دول العالم؛ بما فيها سلطنة عُمان. وأضاف أنه في ظل مضي سلطنة عُمان في تنفيذ استراتيجية التنويع الاقتصادي، فإن آفاقًا واسعة للتعاون بين الجانبين تنفتح.

وأشار سعادة السفير الصيني إلى أن معرض الصين الدولي للاستيراد يمثل مبادرةً مهمةً للصين لفتح أسواقها أمام العالم، ويُشكل نافذةً واعدة أمام الشركات العُمانية للتعرّف على الصين والتواصل مع المستهلكين الصينيين.

وشدد سعادته على أن حيوية التعاون الاقتصادي والتجاري تكمُن في تحقيق المنفعة المتبادلة، وتحقيق الخير والرفاه للشعبين، مُجددًا التأكيد على استعداد حكومة بلاده للعمل مع الجانب العُماني لتهيئة بيئة أكثر ملاءمةً للتواصل والتعاون بين الشركات؛ بما يجعل المزيد من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أطرافًا مشاركةً ومستفيدةً من تطور العلاقات الثنائية، ويسهم في إثراء خيارات المستهلكين الصينيين بمزيد من المنتجات العُمانية عالية الجودة.

التبادل الثقافي

وحول العلاقات بين الشعبين، أكد سعادته أن التبادلات التعليمية والثقافية، تمثل جسرًا للتواصل والتفاهم المشترك، كما إنها عنصر مهم في تعزيز العلاقات الثنائية وتطويرها.

وقال إن التبادلات الشعبية بين عُمان والصين شهدت في السنوات الأخيرة زخمًا متناميًا؛ حيث يشهد تعليم اللغة الصينية في عُمان ازدهارًا ملحوظًا، بفضل إدراج تدريس اللغة الصينية رسميًا ضمن منظومة التعليم في عُمان منذ العام الماضي ٢٠٢٥، بعد تدشين تدريس اللغة الصينية في أربع مدارس، ليرتفع العدد هذا العام ٨ مدارس.

وذكر سعادته أن العلاقات الثقافية بين البلدين تجلت في تنظيم مخيمات لتعليم اللغة الصينية، ومسابقة "جسر اللغة الصينية"، وبرنامج تبادل الرسائل بين الطلبة الصينيين والعُمانيين، وأسبوع الفيلم الصيني، الأمر الذي أسهم في تقريب المسافات بين شعبي البلدين.

وقال إنه منذ إنشاء كرسي السلطان قابوس للدراسات العربية في جامعة بكين عام ٢٠٠٧، يواصل المشروع تعزيز الزيارات المتبادلة والتبادل الأكاديمي بين والطلبة والأساتذة في الجامعات الصينية والعُمانية.

من جهة أخرى، أوضح سعادته أنه في ديسمبر ٢٠٢٥، افتُتِحَ خط الطيران المباشر بين بكين ومسقط، وشهد عدد السيّاح الصينيين الزائرين لسلطنة عُمان ارتفاعًا ملحوظًا؛ حيث بلغ ٤٨ ألف سائح في النصف الأول من ٢٠٢٦، بزيادة تتجاوز ٤٠٪ مقارنةً بالعام الماضي.

المتغيرات الجيوسياسية

وأشاد سعادة السفير الصيني بالسياسة الخارجية لسلطنة عُمان التي تقوم على رؤية عميقة ودائمة ترفع شعار "عُمان صديقة للجميع"، مشيرًا إلى أن هذه الرؤية تتبنى حسن الجوار والتسامح والحوار والانفتاح على العالم والبراجماتية كمبادئ أساسية لها، وأسهمت بدور بنّاء وفريد في دفع التسوية السياسية للقضايا الساخنة في المنطقة، معربًا عن إبداء الجانب الصيني تقديرًا عاليًا لهذه السياسة. وأكد سعادته أن المفاهيم الدبلوماسية تتقارب بين عُمان والصين؛ إذ تتوافق سياسات البلدين ومواقفها. وأضاف أن فخامة الرئيس الصيني شي جينبينغ طرح رؤية بناء مجتمع المستقبل المشترك للبشرية والمبادرات العالمية الأربع، لافتًا إلى أن الصين وعُمان تنتهجان سياسة خارجية مستقلة، وتدعوان إلى تغليب السلام، وتلتزمان بالحفاظ على القواعد الأساسية للعلاقات الدولية القائمة على القانون الدولي وصون السلام والاستقرار على الصعيدين الإقليمي والدولي.

وأكد أن الصين مستعدة لتعزيز التواصل والتنسيق مع الجانب العُماني، والعمل المشترك لدفع الحلول المناسبة للقضايا الساخنة في المنطقة في أقرب وقت ممكن، والإسهام في تحقيق السلام والاستقرار في المنطقة وإقامة نظام دولي أكثر عدلًا وإنصافًا.

الصراع في الشرق الأوسط

وذكر سعادته أن الأوضاع الراهنة في منطقة الشرق الأوسط والخليج تشهد اضطرابات حادة ومتسارعة، مما يشكل تحديًا خطيرًا للسلام والاستقرار الإقليميين، موضحًا أنه انطلاقًا من حرص الرئيس شي جينبينغ على تحقيق السلام والاستقرار في الشرق الأوسط وضمان الأمن والاستقرار على المدى الطويل، طرح فخامته تباعًا سلسلة من الرؤى والمبادرات المهمة، مما شكل حلًا متكاملًا يبدأ بوقف إطلاق النار وإنهاء الأعمال العدائية، مرورًا بالتوصل إلى حلول سياسية، وصولًا إلى إعادة صياغة الهيكل الأمني الإقليمي.

وأوضح أنه في شهر أبريل الماضي، طرح الرئيس شي جينبينغ رؤية ذات أربع نقاط بشأن صون وتعزيز السلام والاستقرار في الشرق الأوسط، تتضمن التمسك بمبدأ التعايش السلمي بين دول المنطقة، في ظل ما تجمعهم من جغرافيا واحدة، داعيًا إلى تشكيل إطار أمني مشترك ومتكامل وتعاوني ومستدام في منطقة الشرق الأوسط والخليج، بما يرسخ أساس التعايش السلمي.

وأضاف أن مبادرة الرئيس الصيني تشدد على ضرورة الحفاظ على هيبة سيادة القانون الدولي، إذ لا يجوز استغلالها بشكل انتقائي، ولا يجوز إعادة العالم إلى عصر يحكمه قانون الغابة، مع الحفاظ على المنظومة الدولية المتمحورة حول الأمم المتحدة والنظام الدولي القائم على القانون الدولي والقواعد الأساسية للعلاقات الدولية القائمة على مقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة.

القضية الفلسطينية

وشدد سعادة السفير الصيني على أن القضية الفلسطينية تمثل جوهر القضايا في الشرق الأوسط، ولا ينبغي في أي وقت من الأوقات تجاهلها أو تهميشها. وأوضح أنه في أغسطس ٢٠٢٦، طرح فخامة الرئيس شي جينبينغ المبادئ الأربعة لدفع حل القضية الفلسطينية، من خلال التمسك بالحل السياسي، ودفع الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي لاستئناف مفاوضات السلام وفقا لحل الدولتين، حتى إقامة الدولة الفلسطينية المستقلة؛ والتمسك بمبدأ "حكم فلسطين من قبل الفلسطينيين"؛ وتمكينهم من إدارة الضفة الغربية وإعادة إعمار غزة.

وذكر سعادته أنه في ظل استمرار الاضطرابات في منطقة الشرق الأوسط والخليج، طرح الرئيس شي جينبينغ في سبتمبر ٢٠٢٦ مبادرة من ٤ نقاط لإقامة إطار أمني جديد في الشرق الأوسط.

وأكد أن هذه الرؤى والمبادئ والمبادرات التي طرحها الرئيس شي جينبينغ تأتي في سياق متكامل ومترابط، وتعكس موقف الصين الثابت والداعم لإحلال السلام ووقف الحروب وتشجيع الحوار وتسوية الخلافات من خلال الحوار والتشاور.

وأوضح سعادته أنه في ظل الاضطرابات والتحديات المتزايدة في العالم، طرح الرئيس الصيني مفهوم بناء مجتمع المستقبل المشترك للبشرية، إلى جانب مبادرة التنمية العالمية، ومبادرة الأمن العالمية، ومبادرة الحضارة العالمية، ومبادرة الحوكمة العالمية.

وأوضح أن مبادرة التنمية العالمية ترسي الأساس المادي لتحقيق الرخاء المشترك، وتستجيب للتطلعات الملحة لدول المنطقة نحو التنمية، كما أن مبادرة الأمن العالمية تُركز على تسوية النزاعات الدولية عبر الحوار والتشاور، وتدعو إلى تبني رؤية للأمن المشترك والشامل والتعاوني والمستدام، وهو تحديدًا النهج الذي تتمسك به الصين في الشرق الأوسط؛ أما مبادرة الحضارة العالمية، فتدعو إلى التبادل والتعلم المتبادل بين الحضارات، وترفض صدام الحضارات؛ فيما تسعى مبادرة الحوكمة العالمية إلى دفع النظام الدولي نحو مسار أكثر عدلًا وإنصافًا ومعقولية.

واختتم سعادته الحوار بالتأكيد على أن الصين ستواصل العمل جنبًا إلى جنب مع سلطنة عُمان وكافة الدول المحبة للسلام والساعية إلى تحقيق العدالة والإنصاف، للاضطلاع بدور فاعل في الوساطة، وتقريب وجهات النظر، وتشجيع الحوار والمفاوضات، ودفع التسوية السياسية للقضايا الساخنة، وبذل جهود متواصلة من أجل تحقيق السلام والاستقرار في المنطقة في أقرب وقت ممكن، والإسهام في بناء مجتمع المستقبل المشترك للبشرية.



أكد أن المنطقة الخاصة تتيح ربط الإنتاج بالخدمات اللوجستية والتجارة في بيئة واحدة

عكعاك لـ«الرؤية»: الدقم بيئة جاذبة للاستثمارات الصينية النوعية.. والزيارة السامية تدعم النمو الاقتصادي بين البلدين

الرؤية- ريم الحامدية

أكد المهندس أحمد بن علي عكعاك، الرئيس التنفيذي للمنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم، أن العلاقات العُمانية الصينية تشكّل ركيزة مهمة لفتح آفاق أوسع للتعاون الاقتصادي والاستثماري، مشيرًا إلى أن الزيارة السامية لحضرة صاحب الجلالة السلطان هيثم بن طارق -حفظه الله- إلى جمهورية الصين الشعبية تمنح هذه العلاقات زخمًا إضافيًا، بما يدعم بحث فرص عملية ذات قيمة مضافة للبلدين. وأوضح عكعاك -في تصريحات خاصة لـ«الرؤية»- أن الدقم تتمتع بمقومات تجعلها مؤهلة لاستقطاب استثمارات صينية نوعية، في مقدمتها المساحات الصناعية الكبيرة، وموقعها على طرق التجارة الدولية، وميناء الدقم، والبنية الأساسية التي تتطور بالتوازي مع نمو المشروعات.

وأضاف أن المنطقة تركز في المرحلة المقبلة على استقطاب استثمارات في الصناعات التحويلية والمتقدمة، ومكونات المركبات الكهربائية والبطاريات، والصناعات المرتبطة بالمعادن، والطاقة المتجددة والهيدروجين الأخضر، إلى جانب الخدمات اللوجستية والصناعات الغذائية والسياحة، مشيرا إلى الحرص على أن تُبنى هذه الاستثمارات على فرص تكامل واضحة مع المشروعات القائمة، وأن تسهم في تنويع الاقتصاد وتوسيع قاعدة الإنتاج والتصدير. وفيما يتعلق بمشروع تصنيع مواد الأنود المستخدمة في بطاريات المركبات الكهربائية، الذي أُعلن عنه باستثمار يبلغ نحو ١٩٢,٢ مليون ريال عُماني في يونيو ٢٠٢٦، قال عكعاك إن المشروع يمثل إضافة نوعية إلى القاعدة الصناعية في الدقم؛ إذ يربط الاستثمار الصناعي بتقنيات تخزين الطاقة وسلاسل الإمداد المرتبطة بالمركبات الكهربائية، ويفتح المجال لتطوير أنشطة بحثية وتصنيعية متخصصة، إلى جانب فرص لوجستية وخدمية مرتبطة بالإنتاج والتصدير.

وبيّن أن أهمية المشروع تتجاوز قيمته الاستثمارية إلى ما يمكن أن يتيحه من فرص للتكامل مع صناعات ومكونات أخرى في سلسلة البطاريات والمركبات الكهربائية، مثل المواد الأولية والمعالجة والتغليف والخدمات الصناعية، موضحا أن المنطقة تنظر إلى هذا النوع من المشروعات بوصفه نواة يمكن البناء عليها لاستقطاب استثمارات مكملة، مع التأكيد على أن نجاح هذا التكامل يرتبط بقرارات المستثمرين ومتطلبات الأسواق والجدوى التجارية لكل مشروع.

وحول المزايا التنافسية التي تجعل الدقم وجهة جاذبة للمستثمرين الصينيين، أوضح عكعاك أن جاذبية المنطقة تستند إلى اجتماع مجموعة من المقومات في موقع واحد، تشمل موقعها على بحر العرب بالقرب من خطوط الملاحة الدولية وخارج مضيق هرمز، ومساحاتها القابلة لاستضافة المشروعات الكبيرة، وميناءها متعدد الأغراض، واتصالها بشبكة الطرق والمطار، فضلًا عن الحوافز والإجراءات الاستثمارية، ومنها الملكية الأجنبية الكاملة وفق الأنظمة، والإعفاء الضريبي وفق الضوابط، وحق الانتفاع طويل الأجل. وأضاف أن تحويل هذه المقومات إلى استثمارات مستدامة يتطلب فهم احتياجات كل مستثمر على حدة، وربط تخصيص الأراضي والخدمات والبنية الأساسية بخطة المشروع ومراحله، وتيسير الإجراءات عبر المحطة الواحدة، ومواصلة تطوير منظومة الأعمال والخدمات المحيطة بالمشروعات.

وأشار إلى أن المنطقة تعمل كذلك على تشجيع المستثمرين على بناء علاقات طويلة الأجل مع الموردين والشركات والكفاءات الوطنية، بما يعزز استقرار الاستثمار وأثره الاقتصادي.

وأكد عكعاك أن نقل المعرفة والتقنية يُعد عنصرًا مهمًا في تقييم الأثر التنموي لأي استثمار صناعي، إلى جانب حجم الاستثمار والإنتاج والصادرات وفرص العمل، لافتا إلى أن فرص نقل المعرفة تزداد عندما يتضمن المشروع تدريبًا عمليًا للكفاءات العُمانية، وتأهيلًا للكوادر الفنية، وتعاونًا مع المؤسسات التعليمية والتدريبية، وإشراكًا للموردين المحليين في الأعمال والخدمات المرتبطة به.

وقال إن المنطقة تعمل، من جانبها، مع المستثمرين والجهات المعنية على تهيئة بيئة تدعم هذه الجوانب منذ مراحل تطوير المشروع، وبما يتناسب مع طبيعة كل صناعة واحتياجاتها، مبينا أن وجود مصانع وشراكات صناعية صينية في الدقم، ومنها مشروعات في المدينة الصناعية العُمانية الصينية، يوفر قاعدة عملية لتوسيع التعاون الفني والتدريب وتبادل الخبرات. وفيما يتعلق بفرص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العُمانية في الاستفادة من توسع المشروعات الصناعية، أوضح عكعاك أن المنطقة تعمل على تعزيز استفادة المؤسسات العُمانية من نمو المشروعات عبر تعريف المستثمرين بالموردين المحليين، وتحديد احتياجات المشاريع من المنتجات والخدمات، وربط الشركات الصغيرة والمتوسطة بالفرص المناسبة لقدراتها ومعايير الجودة المطلوبة.

وأشار إلى أن المجالات الممكنة تشمل خدمات الصيانة والنقل والإنشاءات والتوريد والخدمات المهنية، مع اختلاف الفرص من مشروع إلى آخر، مؤكدا أهمية أن تكون المشاركة المحلية مبنية على القدرة التنافسية والالتزام بالجودة ومواعيد التسليم، وأن يجري قياسها بمؤشرات واضحة، مثل قيمة المشتريات المحلية، وعدد المؤسسات العُمانية المؤهلة والمتعاقدة، وفرص التدريب والتوظيف. وحول فرص تعزيز التكامل بين الاستثمارات الصينية والقطاعات اللوجستية والصناعية والتجارية، قال عكعاك إن الدقم تتيح للمستثمر ربط الإنتاج بالخدمات اللوجستية والتجارة في بيئة واحدة؛ إذ يخدم الميناء حركة البضائع والمواد الأولية والمنتجات، فيما تدعم شبكة الطرق والمطار اتصال المنطقة بالأسواق ومراكز الأعمال، مضيفا أن الموقع البحري للدقم يعزز إمكان الوصول إلى أسواق في الخليج وشرق إفريقيا وجنوب آسيا، وفق طبيعة كل منتج ومتطلبات نقله وتصديره.

وأوضح أن الفرصة تتمثل في استقطاب مشروعات لا تكتفي بالتصنيع، بل تطور حولها أنشطة التخزين والتعبئة والتجميع والخدمات الفنية والتوزيع، وتبني علاقات تجارية مع أسواق المنطقة، مشيرا إلى أن المنطقة تعمل على الترويج للدقم باعتبارها منظومة متكاملة للإنتاج والخدمات والتجارة، مع مراعاة أن اختيار الأسواق المستهدفة وخطط التصدير يعود إلى المستثمرين وظروف كل صناعة. وأكد عكعاك أن مشروعات الطاقة المتجددة والهيدروجين الأخضر في الدقم تمنح فرصة لبناء قاعدة صناعية أكثر تنافسية وأقل كثافة كربونية على المدى الطويل، موضحًا أن الخبرات الصينية في الطاقة الشمسية والتخزين والتصنيع والتقنيات الصناعية يمكن أن تسهم في تطوير هذه المنظومة، من خلال شراكات تستند إلى نقل المعرفة والجدوى الاقتصادية واحتياجات المشروعات.

> التركيز على جذب استثمارات في الصناعات التحويلية والمتقدمة
>
> بيئة الأعمال في عُمان جاذبة للمستثمرين الصينيين
>
> 8.8 مليار ريال حجم الاستثمارات الملتزم بها بالمنطقة الاقتصادية

أكدوا أن زيارة جلالة السلطان إلى الصين تعزز آفاق التعاون خاصة في المجال الإعلامي

خبراء صينيون لـ«الرؤية»: الإعلام قادر على تقديم «سردية خالدة» لمحطات الصداقة العُمانية الصينية

الرؤية- ريم الحامدية

أكدت شخصيات صينية رسمية وأكاديمية وإعلامية أن الزيارة المرتقبة لحضرة صاحب الجلالة السلطان هيثم بن طارق المعظم- حفظه الله- إلى جمهورية الصين الشعبية تمثل محطة مهمة لتعزيز العلاقات العُمانية الصينية، وتوسيع مجالات التعاون بين البلدين، لا سيما في الجوانب الإعلامية والثقافية والاقتصادية. وأشاروا- في تصريحات لـ«الرؤية»- إلى أن الإرث التاريخي الذي يجمع البلدين يشكل قاعدة راسخة لبناء شراكة أوسع، وتعميق التواصل والتفاهم بين الشعبين.

وأكد متحدث باسم السفارة الصينية لدى سلطنة عُمان أن وسائل الإعلام تضطلع بدور محوري في تعزيز التفاهم المتبادل بين المجتمعين الصيني والعُماني، وتوثيق أواصر التواصل والتقارب بين الشعبين، مشيراً إلى أن العلاقات بين البلدين تستند إلى تاريخ عريق من الصداقة والتبادل الحضاري، يمتد لقرون طويلة، ويزخر بالقصص الملهمة والإنجازات المثمرة في مختلف مجالات التعاون.

وأكد أهمية تكثيف الجهود للتعريف برؤى التنمية والإنجازات التي يحققها البلدان، بما يساعد الجمهور العُماني على فهم أفضل للتحديث الصيني النمط، ومبادرة الحزام والطريق، والخطة الخمسية الخامسة عشرة للصين، وفي المقابل يتيح للجمهور الصيني التعرف بصورة أعمق على رؤية عُمان ٢٠٤٠ ومسيرة التنويع الاقتصادي في سلطنة عُمان، مشيرا إلى أن تنوع المحتوى الإعلامي يساهم في نقل المعرفة من جيل إلى جيل لتعزيز التفاهم والتقارب بين الشعبين وترسيخ الأساس الشعبي للصداقة الصينية العُمانية وتعزيزه باستمرار.

وفيما يتعلق بآفاق التعاون بين المؤسسات الإعلامية في البلدين، أكد المتحدث أن العلاقات الصينية العُمانية التي تزداد عمقاً باستمرار تتيح مجالاً واسعاً وإمكانات كبيرة للتعاون الإعلامي، لافتاً إلى أن التبادلات بين الصحفيين لا تقتصر على كونها جزءاً مهماً من التعاون بين المؤسسات الإعلامية، بل تشكل أيضاً جسراً لتعزيز التفاهم المتبادل بين الشعبين. وقال إنَّ الجانبين بإمكانهما العمل معاً لرواية قصة الصداقة الصينية العمانية، وتعزيز تبادل الزيارات بين الصحفيين، بما يتيح نقل تاريخ وثقافة وإنجازات التنمية في كل من البلدين إلى جمهور الطرف الآخر من خلال عيون الصحفيين، إلى جانب تطوير مبادرات لإعداد تقارير مشتركة وتغطيات صحفية معمقة حول القضايا ذات الاهتمام المشترك، مبينا أن هذه القضايا تشمل الأجندات الثنائية الكبرى، والتعاون الاقتصادي والتجاري، والتبادلات الشعبية والثقافية، وإشراك الشباب، وتعليم اللغة الصينية، واستئناف الرحلات الجوية المباشرة وتنشيط السياحة، فضلاً عن وجود مجال لتعزيز التبادلات المتعلقة بفلسفات العمل الصحفي والممارسات التحريرية والإنتاجية. وحول أهمية الزيارة المرتقبة لحضرة صاحب الجلالة السلطان هيثم بن طارق المعظم إلى جمهورية الصين الشعبية، أوضح أن الدولتين تعملان على دعم التطوير المؤسسي وتوطيد العلاقات المشتركة، مشيراً إلى أن توقيع اتفاقيات تعاون ذات صلة من شأنه توفير إطار مؤسسي أكثر استقراراً للتبادلات والتعاون الإعلامي، وجعل هذا التعاون أكثر تنظيماً ومنهجية، بما يسهم في الارتقاء المستمر بمستوى الشراكة بين البلدين. كما أعرب عن أمله في أن تستثمر وسائل الإعلام في البلدين دورها بوصفها جسراً ورابطاً، من خلال التغطية الفاعلة للتوجيه الاستراتيجي الذي تجسده دبلوماسية زعيمي البلدين، وتسليط الضوء على إنجازات التعاون الثنائي وأواصر الصداقة بين الشعبين، بما يسهم في كتابة فصل جديد ومشرق في تاريخ الصداقة الممتدة لألف عام بين الصين وعُمان.

بدوره، أكد تشو شيوان، الخبير في الشؤون الصينية العربية، أنَّ اهتمام وسائل الإعلام الصينية بسلطنة عُمان شهد تزايداً تدريجياً خلال السنوات الأخيرة، بالتزامن مع تعمّق علاقات الشراكة الاستراتيجية بين البلدين، واتساع نطاق التغطية الإعلامية ليشمل، إلى جانب الزيارات واللقاءات رفيعة المستوى والتجارة في مجال الطاقة، السياسة الخارجية والتحول الاقتصادي والتاريخ والثقافة.

وأوضح أن وسائل الإعلام الصينية الرئيسية، وفي مقدمتها مجموعة الصين للإعلام، أدت دوراً إيجابياً في تعزيز التفاهم المتبادل بين الشعبين، مستشهداً بإنتاج المجموعة عام ٢٠١٨، بمناسبة الذكرى الأربعين لإقامة العلاقات الدبلوماسية بين البلدين، سلسلة وثائقية بعنوان «الصداقة الخالدة»، عُرضت بالتزامن على قناة CGTN العربية وتلفزيون سلطنة عُمان، واستعرضت تاريخ العلاقات الودية بين البلدين، وقدمت نموذجاً لدور الإعلام في تعزيز التبادل الثقافي والإنساني. وأشار شيوان إلى ثلاثة جوانب رئيسية في سلطنة عُمان تستحق مزيداً من الاهتمام والتغطية المتعمقة من وسائل الإعلام الصينية، يأتي في مقدمتها الدور البنّاء الذي تؤديه السلطنة في التعامل مع القضايا الإقليمية، إذ تنتهج سياسة خارجية تقوم على الحوار والتشاور والتسوية السلمية للخلافات، وتحرص على إبقاء قنوات التواصل مفتوحة مع مختلف الأطراف، بما يهيئ الظروف للتوصل إلى حلول سياسية للقضايا الإقليمية. أما الجانب الثاني، فيتمثل في تجربة سلطنة عُمان في التنويع الاقتصادي، إذ تمضي في تنفيذ رؤية عُمان ٢٠٤٠، سعياً إلى تقليل اعتماد اقتصادها على قطاع النفط والغاز، من خلال تطوير قطاعات الموانئ والخدمات اللوجستية والصناعات التحويلية والسياحة والاقتصاد الرقمي والطاقة المتجددة، بما يسهم في بناء اقتصاد أكثر تنوعاً واستدامة. ويتمثل الجانب الثالث، في التاريخ والثقافة والحياة الاجتماعية في سلطنة عُمان، التي تتمتع بإرث حضاري بحري عريق، وأقامت عبر التاريخ شبكة واسعة من العلاقات التجارية البحرية ربطت شبه الجزيرة العربية بسواحل شرق إفريقيا، وأسهمت في حركة التجارة والتبادل الثقافي عبر المحيط الهندي. وأكد أن القيمة الحقيقية للتغطية الإعلامية الدولية لا تكمن فقط في إخبار الجمهور بما يحدث في بلد ما، بل في مساعدته على فهم تاريخه وثقافته وواقعه وظروفه الوطنية ومساره التنموي. وفيما يتعلق بآليات تطوير التعاون بين المؤسسات الإعلامية في سلطنة عُمان والصين، أوضح شيوان أن التعاون القائم يستند إلى أسس جيدة، غير أن الأولوية في المرحلة المقبلة ينبغي أن تتمثل في الانتقال من مجرد تبادل الأخبار والمعلومات إلى التخطيط والإنتاج الإعلامي المشترك وابتكار أشكال جديدة للمحتوى، ومن التركيز على التغطية خلال المناسبات الكبرى إلى بناء تعاون مؤسسي منتظم ومستدام. وعلى مستوى آليات التعاون، اقترح إمكانية إنشاء آلية منتظمة لتبادل الأفكار والمقترحات التحريرية، وإطلاق برامج للزيارات المتبادلة بين الكفاءات الإعلامية الشابة، وتطوير منصات مشتركة لإنتاج المحتوى، بما يشجع الصحفيين والمحررين وصنّاع المحتوى والمؤثرين في البلدين على المشاركة في تخطيط المواد الإعلامية وإنتاجها ونشرها. ولفت إلى أن التطور السريع للإعلام الرقمي يبرز أهمية التعاون في إنتاج مقاطع الفيديو القصيرة والبرامج والمواد الإعلامية باللغتين الصينية والعربية، إلى جانب تطوير محتوى مخصص لمنصات التواصل الاجتماعي، بما يسهم في جذب مزيد من الجمهور الشاب وتشجيعه على التعرف على البلد الآخر. وفي السياق، أشارت فاتن دونغ، منتجة في قناة CGTN العربية، إلى أن تاريخ سلطنة عُمان العريق وتراثها الثقافي الغني ومقوماتها السياحية المتميزة توفر لوسائل الإعلام الصينية مادة ثرية ومداخل متنوعة لتعريف الجمهور الصيني بالسلطنة، مشيرة إلى أن العلاقات التاريخية العميقة بين البلدين تمثل إحدى أبرز الركائز التي يمكن البناء عليها لتعزيز التفاهم والتقارب بين الشعبين. وأشارت إلى أن وسائل الإعلام الصينية لطالما اهتمت بإبراز الروابط التاريخية والثقافية بين البلدين، واكتسبت خبرات في التغطية الإعلامية والتعاون في هذا المجال، مستشهدة بالسلسلة الوثائقية «الصداقة الخالدة»، التي أنتجتها قناة CGTN العربية بالتعاون مع تلفزيون سلطنة عُمان، وتناولت العلاقات بين البلدين من جوانب تاريخية واقتصادية وثقافية. وأكدت أن دور الإعلام لا يقتصر على عرض المعالم التاريخية والمناظر الطبيعية، بل يمتد أيضاً إلى سرد قصص الناس وتجاربهم، بما يساعد الجمهور على فهم الحياة والمشاعر الإنسانية الكامنة وراء هذه الثقافة. وبيّنت أن الأفلام الوثائقية والتقارير التي تركز على الشخصيات، ومقاطع الفيديو القصيرة ومنصات التواصل الاجتماعي، تمثل أدوات مهمة لتعريف مزيد من الصينيين بتاريخ عُمان وثقافتها وتطورها المعاصر وحياة الناس اليومية فيها، وإثارة اهتمامهم بزيارتها واستكشافها بأنفسهم، بما يتيح لهم تكوين صورة أكثر واقعية وشمولاً عن السلطنة.

وحول آفاق التعاون بين وسائل الإعلام الصينية والعُمانية، أكدت دونغ أنها واسعة ومتعددة، موضحة أن تعزيز التبادل بين العاملين في المجال الإعلامي، والإنتاج المشترك، وابتكار أساليب النشر والتواصل، من شأنها تمكين الجانبين من الاستفادة من موارد كل منهما ووجهات نظره، لتقديم قصص البلدين بصورة مشتركة. وقالت إن تبادل الزيارات بين الإعلاميين يمثل أساساً مهماً لتعميق التعاون، مشيرة إلى أن عدداً من الإعلاميين العُمانيين زاروا الصين خلال السنوات الأخيرة في إطار برامج تبادل مختلفة، وتعرّفوا ميدانياً على تطور المدن الصينية والحياة الاجتماعية فيها، وقد حظيت بفرصة التعرف على بعضهم والتحاور معهم.

وأعربت عن تطلعها إلى إتاحة المزيد من الفرص للإعلاميين الصينيين لزيارة سلطنة عُمان والتبادل المهني مع نظرائهم العُمانيين، وإجراء تغطيات إعلامية ميدانية، ونقل ما يشاهدونه بأنفسهم إلى الجمهور الصيني. وأضافت أن هناك مجالاً لاستكشاف أشكال جديدة من التعاون، مثل إنتاج سلاسل من مقاطع الفيديو القصيرة وبرامج السفر الثقافية التي يشارك في تقديمها مذيعان من البلدين، مع مراعاة اهتمامات جمهور كل جانب وعاداته في متابعة المحتوى الإعلامي، بما يساعد على وصول هذه الأعمال المشتركة إلى مزيد من الشباب. من جانبه، أكد الأستاذ الدكتور دينغ لونغ، أستاذ بمعهد دراسات الشرق الأوسط في جامعة شنغهاي للدراسات الدولية بالصين، أن العلاقات العُمانية الصينية تمتلك مقومات واسعة للانتقال إلى مستويات أكثر تقدمًا من التكامل الاقتصادي، مستندةً إلى إرث تاريخي وتجاري عريق، وشراكة استراتيجية تتيح فرصًا واعدة للتعاون في قطاعات تتجاوز التبادل التجاري التقليدي. وأوضح أن التكامل بين رؤية عُمان ٢٠٤٠ ومبادرة الحزام والطريق الصينية يفتح مجالات مهمة لتعزيز التعاون في مشروعات البنية الأساسية والطاقة المتجددة، مشيرًا إلى أن سلطنة عُمان تمتلك مقومات كبيرة في مجالات الهيدروجين الأخضر والطاقة الشمسية، في حين تتمتع الصين بخبرات وتكنولوجيا متقدمة في تصنيع تقنيات الطاقة النظيفة، الأمر الذي يتيح فرصًا لتوسيع الاستثمارات المشتركة في هذا القطاع.

وفي الجانب الثقافي، لفت إلى أن العلاقات بين البلدين لا تقتصر على المصالح الاقتصادية، بل تستند إلى تواصل حضاري ممتد، تعززه زيادة الاهتمام بتعلم اللغة الصينية في سلطنة عُمان، والتبادل الثقافي، والترويج للمنتجات التراثية العُمانية، وفي مقدمتها اللبان، عبر المنصات والمعارض الصينية.



أ.د.دينغ لونغ



تشو شيوان



فاتن دونغ

> متحدث باسم السفارة الصينية: وسائل الإعلام تضطلع بدور محوري في الارتقاء بالعلاقات بين البلدين
>
> شيوان: تزايدت دائرة اهتمام وسائل الإعلام الصينية بالشأن العماني في السنوات الأخيرة
>
> دونغ: الإعلام الصيني حريص على تسليط الضوء على الحضارة العمانية ومقوماتها المتنوعة
>
> لونغ: العلاقات بين البلدين تستند إلى تواصل حضاري ممتد



أكد أهمية الاستفادة من التجربة الصينية لتوطين التقنيات وبناء القدرات الوطنية

هوانغ ري هان لـ«الرؤية»: عُمان والصين مؤهلتان لبناء شراكة استراتيجية في الذكاء الاصطناعي

- مراكز البيانات الخضراء والموانئ الذكية والطاقة ضمن أبرز مجالات الاستثمار الواعدة
- تعزيز التكامل بين «عُمان 2040» و«الحزام والطريق» يدعم توطين التقنيات
- عُمان تزخر بمقومات استراتيجية تفتح فرصًا واسعة للتعاون في الموانئ الذكية



الرؤية- سارة العبرية

أكد الدكتور هوانغ ري هان، رئيس معهد دراسات طريق الحرير البحري والأستاذ بجامعة هواتشياو بجمهورية الصين الشعبية، أن العلاقات العُمانية الصينية تمتلك مقومات واعدة للانتقال إلى مرحلة أكثر تقدمًا من التعاون في مجال الذكاء الاصطناعي، مشيرًا إلى أن الشراكة الاستراتيجية بين البلدين، والتعاون في إطار مبادرة "الحزام والطريق"، يوفران قاعدة سياسية واقتصادية وتجارية لتعزيز الشراكة التقنية وتوسيع مجالاتها.

وقال هوانغ ري هان- في حوار خاص مع "الرؤية"- إن المرحلة المقبلة تتطلب جعل الذكاء الاصطناعي محركا جديدًا للنمو الاقتصادي، من خلال تعزيز التكامل بين مبادرة "الحزام والطريق" ورؤية "عُمان ٢٠٤٠"، وتوسيع التعاون الثنائي ليشمل الاقتصاد الرقمي، مع قطاعات الطاقة والبنية الأساسية والتجارة. وأوضح أن الصين تمتلك مزايا متقدمة في مجالات النماذج الذكية والقدرات الحاسوبية وشبكات الاتصالات والتطبيقات الصناعية، في حين تتمتع سلطنة عُمان بمقومات استراتيجية تشمل الموانئ وموارد الطاقة والمناطق الاقتصادية الخاصة، بجانب عن موقعها الجغرافي الذي يربط الأسواق الآسيوية والأفريقية والأوروبية.

وأشار إلى أن هذه المقومات تتيح فرصًا واسعة للتعاون في مجالات الموانئ الذكية، والتشغيل والصيانة الذكية لمنشآت النفط والغاز، والتنبؤ بإنتاج الطاقة الجديدة وإدارة توزيعها، والخدمات الحكومية الذكية، مؤكدًا أهمية انتقال التعاون إلى البحث والتطوير المشترك وتأهيل الكوادر البشرية وتوطين العمليات التشغيلية، بما يضمن بناء قدرات وطنية مستدامة.

نماذج ذكية

وحول فرص تطوير نماذج للذكاء الاصطناعي تدعم اللغة العربية وتراعي الخصائص الثقافية واللغوية للمجتمع المحلي، أوضح هوانغ ري هان أن الفرصة أمام سلطنة عُمان لا تكمن في البدء من الصفر لتدريب نماذج ضخمة، وإنما في الاستفادة من النماذج الأساسية المتطورة المتاحة وتكييفها مع اللغة العربية واحتياجات البيئة المحلية، وكذلك توطين استخدامها. ولفت إلى أن البرنامج الوطني للذكاء الاصطناعي والتقنيات الرقمية المتقدمة في عُمان وضع بالفعل عددًا من المبادرات في هذا المجال، من بينها المنصة الوطنية للبيانات المفتوحة، ومؤسسات البحث والتطوير في الذكاء الاصطناعي، ومنصة "AI Studio"، إلى جانب تطوير نماذج لغوية محلية، مُشيدًا ببدء استخدام نظام "معين" العُماني في عدد من الجهات الحكومية. وأكد ري هان أهمية تعزيز التعاون بين الجانبين العُماني والصيني من خلال آلية مشتركة تقوم على توفير المحتوى اللغوي والبيانات المرجعية وعمليات التقييم من الجانب العُماني، مقابل تقديم النماذج والأدوات التقنية وسلاسل التطوير من الجانب الصيني، وتنفيذ برامج مشتركة للبحث والتطوير بين الجامعات في البلدين. وتابع أن الجانب العُماني يمكنه الاستعانة بالخبراء المتخصصين في عدد من المجالات لبناء مجموعات بيانات عالية الجودة، مع ضمان الحصول على التراخيص القانونية اللازمة لاستخدامها، فيما يتولى الجانب الصيني تقديم الدعم الفني في تدريب النماذج وتحسين أدائها وتطوير آليات تشغيلها.

وشدد الدكتور هوانغ ري هان على ضرورة تطبيق معايير واضحة لتصنيف البيانات وتحديد مستويات حساسيتها، وضمان تخزين البيانات الحساسة محليًا، واختبار النماذج للكشف عن الانحيازات الثقافية وإخضاعها لتقييمات دقيقة. وبيّن أن الهدف يتمثل في تطوير نماذج قادرة على توليد المحتوى باللغة العربية، وتمكينها من فهم السياق الاجتماعي والثقافي العُماني بدقة، وتقديم حلول تستجيب لاحتياجات المجتمع وتسهم في دعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

مشروعات تطبيقية

وأكد رئيس معهد دراسات طريق الحرير البحري والأستاذ بجامعة هواتشياو بجمهورية الصين الشعبية أن آفاق التعاون بين سلطنة عُمان والصين في الذكاء الاصطناعي واسعة، مشيرًا إلى وجود أساس عملي يمكن البناء عليه؛ إذ دخلت شركات اتصالات صينية بالفعل في تعاون مع مؤسسات عُمانية لتطوير حلول المجمعات الذكية، وهو ما يعكس أن الشراكة بين الجانبين لن تبدأ من نقطة الصفر.

وأوضح أن المرحلة المقبلة تستدعي الانتقال من توقيع الاتفاقيات إلى تحديد مجالات التطبيق وإطلاق المشروعات وتشكيل فرق العمل المتخصصة؛ بما يترجم التفاهمات إلى نتائج ملموسة في القطاعات الاقتصادية المختلفة.

وفي القطاع الصناعي، أشار هوانغ ري هان إلى إمكانية توظيف الذكاء الاصطناعي في الفحص الذكي لجودة المنتجات والصيانة التنبؤية للمعدات والمنشآت، فيما يمكن الاستفادة منه في قطاع الطاقة لإدارة شبكات الكهرباء والتنبؤ بمعدلات إنتاج الطاقة المتجددة وتحسين كفاءة عمليات إنتاج الهيدروجين الأخضر.

وأضاف أن قطاع الخدمات اللوجستية يوفر بدوره مجالات متعددة للتطبيق، تشمل إدارة حركة الموانئ وإجراءات التخليص الجمركي وتحسين مسارات النقل، في حين يمكن توظيف التقنيات الذكية في المدن لإدارة المرور والمياه وتطوير الخدمات العامة. ولفت إلى إمكانية الاستفادة من المقومات التي توفرها المنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم لتنفيذ هذه المشروعات، بحيث يقدم الجانب الصيني الخبرات التقنية والهندسية، فيما يتيح الجانب العُماني بيئات التطبيق، مع مشاركة الشركات المحلية في عمليات التشغيل والإدارة.

وأكد أهمية الاستناد إلى مؤشرات واضحة لتقييم المشروعات، تشمل خفض التكاليف ورفع الكفاءة والإنتاجية وتوفير فرص العمل المحلية وتأهيل الكوادر الوطنية، بما يضمن تحقيق عوائد اقتصادية وتنموية حقيقية، وتجنب التركيز على الجوانب الاستعراضية للمشروعات على حساب جدواها العملية.

تقنيات متقدمة

وبالحديث عن آفاق نمو الاستثمارات في قطاع الذكاء الاصطناعي، أوضح هوانغ ري هان أن الشراكة مع الصين أصبحت في ظل تطورها المستمر، أحد المحركات المهمة لتعزيز التكامل الاقتصادي والمصالح المتبادلة بين البلدين. وأشار إلى أن الاستثمارات الموجهة لدعم مشروعات الذكاء الاصطناعي في سلطنة عُمان بلغت نحو ٦٥ مليون ريال عُماني حتى عام ٢٠٢٥، وفقًا لبيانات وزارة النقل والاتصالات وتقنية المعلومات، متوقعًا أن يسهم التعاون مع الصين في تحفيز المزيد من الاستثمارات خلال المرحلة المقبلة، عبر خفض تكاليف الحصول على التقنيات ونقل الخبرات والقدرات الهندسية وتعزيز ثقة المستثمرين بآفاق السوق العُمانية.

وبيّن الخبير الصيني أن المجالات الأكثر جذبًا للاستثمارات مستقبلا تشمل مراكز البيانات الخضراء والحوسبة السحابية، وتطبيقات الذكاء الاصطناعي في قطاعات الطاقة والصناعة، ورقمنة الخدمات اللوجستية وإدارة الموانئ، وكذلك تطوير النماذج اللغوية العربية والتطبيقات الحكومية الذكية. وقال إن تحويل التوجهات الاستثمارية والاهتمام المبدئي إلى رؤوس أموال ومشروعات فعلية يرتبط بعدد من العوامل، من بينها تكاليف الكهرباء والأراضي، والأطر التنظيمية الخاصة بالبيانات، وسياسات المشتريات الحكومية، وتوافر الكفاءات البشرية، فضلا عن وضوح آليات التخارج الاستثماري.

ودعا ري هان إلى العمل على تأسيس صناديق استثمارية مشتركة متخصصة في الذكاء الاصطناعي، وتوفير فرص تعاقدية أولية لتطبيق الحلول والتقنيات الجديدة، إلى جانب وضع أطر واضحة لإتاحة البيانات العامة وتحديد حدود استخدامها، مؤكدًا أن هذه الخطوات من شأنها تحقيق نتائج أكثر فاعلية من الاكتفاء بتوقيع اتفاقيات تعاون عامة.

فرص للشركات الناشئة

وفيما يتعلق بالفرص التي يمكن أن تُوفِّرها الشراكة الصينية العُمانية للشركات الناشئة ورواد الأعمال، أوضح الدكتور هوانغ ري هان أنها تتركز في ٣ جوانب رئيسية تتمثل في التكنولوجيا ورأس المال والأسواق.

أما على المستوى التقني، فقد أشار إلى إمكانية استفادة الشركات العُمانية من المنصات المفتوحة التي توفرها الشركات الصينية وأدوات التطوير والموارد الحاسوبية السحابية وبرامج التدريب المشتركة، بما يسهم في خفض تكاليف البحث والتطوير وتقليل العقبات أمام الابتكار. وشدد على أن هذه الجهود يُمكن توجيهها نحو تطوير منتجات وخدمات متخصصة في مجالات الخدمات باللغة العربية، والخدمات اللوجستية للموانئ، وإدارة الطاقة، والسياحة الذكية، بدلًا من تكرار الجهود في بناء نماذج عامة ضخمة للذكاء الاصطناعي.

وفي جانب التمويل، أبرز الخبير الصيني إمكانية استكشاف فرص إنشاء حاضنات ومُسرِّعات أعمال مشتركة، وصناديق لتمويل المشروعات في مراحلها التأسيسية، وربط التمويل بالحصول على طلبات شراء فعلية، إلى جانب الاستفادة من الإرشاد المتخصص وإتاحة الفرصة لاختبار المنتجات في الأسواق.

وفيما يتعلق بالأسواق، أكد هوانغ ري هان أن سلطنة عُمان يمكن أن تشكل بوابة واعدة للشركات الصينية الراغبة في دخول أسواق الشرق الأوسط وأفريقيا، في حين تستطيع الشركات العُمانية الاستفادة من قنوات التعاون والشبكات التجارية الصينية للوصول إلى الأسواق الآسيوية وتوسيع نطاق أعمالها.

وشدد على أهمية أن تنص اتفاقيات التعاون بوضوح على حقوق الملكية الفكرية وحقوق استخدام البيانات وآليات توزيع العوائد، فضلا عن برامج تأهيل الفرق المحلية وبناء قدراتها؛ بما يساعد رواد الأعمال العُمانيين على امتلاك منتجاتهم التقنية وتطوير قدراتهم البحثية بصورة مستمرة، بدلًا من البقاء لفترات طويلة في إطار الوكالة التقنية أو تنفيذ المشروعات من الباطن دون امتلاك القدرات الأساسية للتطوير والابتكار.

عُمان ري
إعادة تأمين توقعات

الشركة العُمانية لإعادة التأمين ش.م.ع.ع
ص.ب: ١٩٦٨، الرمز البريدي: ١١٤
مسقط، سلطنة عمان
omanre.com

رقم بطاقة الضريبة: ٨٠٥٧٤٤٣
هاتف: ٧٧٠٠ ٢٤٣٩ ٩٦٨+ | فاكس: ٧٧٧٧ ٢٤٣٩ ٩٦٨+
البريد الإلكتروني: info@omanre.com.om

تقرير مجلس الإدارة عن الأشهر التسعة المنتهية في ٣٠ سبتمبر ٢٠٢٦



عزيزي المساهم،

بعد التحية،

يسر مجلس الإدارة أن يقدم النتائج غير المدققة للشركة العمانية لإعادة التأمين ش.م.ع.ع. («عمان ري» أو «الشركة») عن الأشهر التسعة المنتهية في 30 سبتمبر 2026. فيما يلي ملخص للبيانات المالية عن الأشهر التسعة المنتهية في 30 سبتمبر 2026:

	٣٠ سبتمبر ٢٠٢٦	٣٠ سبتمبر ٢٠٢٥
	﷼	﷼
إيرادات إعادة التأمين	٤١,١٣١,٧٧٨	٤٠,٢٤٥,٥١٠
صافي نتائج خدمة إعادة التأمين	٣,٨٠٥,٤٠٥	٣,٧٧١,٢٧٥
صافي إيرادات / مصروفات تمويل إعادة التأمين	٤٣١,٧٣٣	(١,٩٣٠,٦٩٢)
صافي نتائج إعادة التأمين	٤,١٧٩,٣٩٩	١,٧٨٨,٠٩٠
صافي إيرادات الاستثمار والإيرادات الأخرى	٣,٣٩٣,٣٧٢	٢,٩٦٨,٧١٣
النفقات العامة والإدارية	(١,٤٤٦,٠٤٩)	(١,٢٥٧,٨١٤)
صافي الربح بعد الضريبة	٥,٠٩٢,٨٢١	٣,٢١٦,٣٧٤

إيرادات إعادة التأمين وأداء الاكتتاب

بلغت إيرادات إعادة التأمين للشركة للأشهر التسعة الأولى من عام 2026 41.1 مليون ريال عماني، بزيادة بلغت 2% مقارنة بنفس الفترة من العام الماضي. وانخفضت مصروفات/ مداخيل التمويل من 1.9 مليون ريال عماني إلى 0.4 مليون ريال عماني نتيجة زيادة ارتفاع عوائد السندات الدولية في عام 2026. وبلغ صافي نتائج إعادة التأمين، بعد الأخذ في الاعتبار نتائج إسناد إعادة التأمين وتأثير الخصم، 4.2 مليون ريال عماني للأشهر التسعة المنتهية في 30 سبتمبر 2026، مقارنةً بـ 1.8 مليون ريال عماني للفترة نفسها من عام 2025.

النفقات العامة و الإدارية

خلال الأشهر التسعة الأولى للعام 2026، بلغ إجمالي النفقات العامة والإدارية 1.4 مليون ريال عماني مقابل 1.3 مليون ريال عماني لنفس الفترة من العام الماضي، كما ارتفع إجمالي النفقات، بما في ذلك تلك المتعلقة بالاستحواذ على عقود إعادة التأمين وصيانتها، بنسبة 6% مقارنة بالعام السابق.

إيرادات الاستثمار

بلغت إيرادات الاستثمار وغيرها من الإيرادات خلال الأشهر التسعة 3.4 مليون ريال عماني، مقارنة بـ 3.0 مليون ريال عماني في الفترة نفسها من العام الماضي. وقد ارتفعت عوائد الاستثمار بنسبة 14% مقارنة بالعام السابق؛ وذلك بفضل استمرار بيئة أسعار الفائدة المواتية، بالإضافة إلى زيادة في الأصول المستثمرة للشركة.

صافي الربح

ارتفع صافي ربح الشركة بعد الضريبة خلال الأشهر التسعة من عام 2026 بنسبة 58% ليصل إلى 5.1 مليون ريال عماني، مقارنة بـ 3.2 مليون ريال عماني في الفترة نفسها من العام الماضي.

شكر وتقدير

يثمن ويقدر مجلس إدارة الشركة العمانية لإعادة التأمين توجيهات ودعم هيئة الخدمات المالية، والدعم الذي تلقوه من عملائنا وشركائنا في العمل. متطلعين الى مزيد من التعاون والعمل المثمر.

وينتهز المجلس هذه الفرصة ليعرب عن شكره وتقديره وامتنانه على الالتزام والتفاني المستمرين من مساهميها الاستراتيجيين والإدارة التنفيذية والموظفين على جميع المستويات. ويعرب أعضاء مجلس الإدارة عن امتنانهم للمساهمين الكرام على دعمهم والثقة التي وضعوها في الشركة ومجلس الإدارة.

وبالنيابة عن مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية والموظفين، يشرفنا أن نعرب عن خالص امتناننا لحضرة صاحب الجلالة السلطان هيثم بن طارق آل سعيد المعظم حفظه الله ورعاه على قيادته الحكيمة، سائلين الباريء عز وجل أن يوفقه بان يأخذ عمان وابنائها الى نهضة متجددة وان يديم عليه نعمة الصحة والعافية وان يرزقه البطانة الصالحة في أداء مهامه وقيادة البلاد نحو مزيد من التقدم والإزدهار.

د. جمعة بن علي بن جمعة آل جمعة
رئيس مجلس الإدارة

قائمة المركز المالي المرحلية المكثفة كما في ٣٠ سبتمبر ٢٠٢٦

(تظهر بعملة ﷼)

	٣٠ سبتمبر ٢٠٢٦ (غير مدققة)	٣١ سبتمبر ٢٠٢٥ (مدققة)
الأصول		
النقد والنقد المعادل	٤,٧٢٢,٧٠٦	٤,٥٢٢,٣٥٠
ودائع بنكية	٢٤,٠٩٥,٠٥١	٢١,٩٩٥,٠٥١
استثمارات بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة	٥,٧٢٨,٦٥٣	٥,٧٦٩,٩٨٩
استثمارات بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر	٥٨,٧٧٧,٨٥٢	٥٦,٠٧٢,٠٩٢
أصول عقود إعادة التأمين	٩٧٧,٨٨٣	٦١٤,٤٦٦
أصول عقود إسناد إعادة التأمين	١٨,٣٥١,٢٩٢	١٧,٢٤٢,١٠٥
دخل مستحق	١,٨٠٩,٤١٩	١,٤١٩,٥٩٦
أصل ضريبة مؤجلة	-	-
ذمم مدينة أخرى	٨٨٤,٩٩٦	٧٤٨,٥٤٤
عقار استثماري	٢,١٠٠,٠٠٠	٢,١٠٠,٠٠٠
أصول غير ملموسة	١٤,٦٨٥	٢٤,٨٢٨
تركيبات ومفروشات ومعدات	١٧٣,٢٨٩	١٦٠,٦٦١
إجمالي الأصول	**١١٧,٦٣٥,٨٢٦**	**١١٠,٧١٩,٦٨٢**
الالتزامات		
التزامات عقود إسناد إعادة التأمين	٣,٠٨٩,٨٤١	٢,٤١٣,٦٧٣
التزامات عقود إعادة التأمين	٦٧,٢٠٤,١٧٢	٦٤,٢٧١,٦١٧
التزام ضريبة حالية	٦٣٠,٢٧٤	٤٨٣,١٨٥
التزام ضريبة مؤجلة	١٠٢,٤٨٩	١٠٢,٤٨٩
ذمم دائنة أخرى	١,٠١٠,٣٨٧	١,٠٧٧,٨١٠
التزامات عقود إعادة التأمين- المستحق إلى حاملي وثائق التأمين التكافلي	٩٨,٥٧٧	٤٠,٨٣٨
إجمالي الالتزامات	**٧٢,١٣٥,٧٤٠**	**٦٨,٣٨٩,٦١٢**
حقوق المساهمين		
رأس المال	٣٢,٦١٥,٩٢٦	٣٢,٦١٥,٩٢٦
احتياطي قانوني	١,٧١٢,٦٦٥	١,٧١٢,٦٦٥
احتياطي القيمة العادلة للاستثمارات	(٩٤٠,٠٣٢)	٢,١٩٦,١٢٣
احتياطي التزامات محتملة	١٥,٣٢٢,٣٣٣	١٥,٣٢٢,٣٣٣
خسائر متراكمة	(٣,٢١٠,٨٠٦)	(٩,٥١٦,٩٧٧)
إجمالي حقوق المساهمين	**٤٥,٥٠٠,٠٨٦**	**٤٢,٣٣٠,٠٧٠**
مجموع حقوق المساهمين والالتزامات	**١١٧,٦٣٥,٨٢٦**	**١١٠,٧١٩,٦٨٢**
صافي الأصول للسهم الواحد	**٠,١٣٨**	**٠,١٢٨**

قائمة الربح أو الخسارة والدخل الشامل الآخر المرحلية المكثفة لفترة التسعة أشهر المنتهية في ٣٠ سبتمبر ٢٠٢٦ (غير مدققة)

(تظهر بعملة ﷼)

	الفترة من ١ يناير ٢٠٢٦ إلى ٣٠ سبتمبر ٢٠٢٦ (غير مدققة)	الفترة من ١ يناير ٢٠٢٥ إلى ٣٠ سبتمبر ٢٠٢٥ (غير مدققة)
إيرادات إعادة التأمين		
مصروف خدمات إعادة التأمين	٤١,١٣١,٧٧٨	٤٠,٢٤٥,٥١٠
صافي المصروف من إسناد إعادة التأمين	(٣٤,٥٩١,٦٩٢)	(٢٨,٧١٢,٨١٣)
نتائج خدمات إعادة التأمين	(٢,٧٣٤,٦٨١)	(٧,٧٦١,٤٢٢)
حصة حاملي وثائق التأمين التكافلي من الربح	٣,٨٠٥,٤٠٥	٣,٧٧١,٢٧٥
نتائج خدمات إعادة التأمين بعد حصة حاملي وثائق التأمين التكافلي من الربح	(٥٧,٧٣٩)	(٥٢,٤٩٣)
	٣,٧٤٧,٦٦٦	٣,٧١٨,٧٨٢
مصروف تمويل إعادة التأمين	٥٦,٦٠٨	(٣,٤٤٥,٦٠٥)
دخل تمويل إسناد إعادة التأمين	٣٧٥,١٢٥	١,٥١٤,٩١٣
صافي نتائج إعادة التأمين	٤,١٧٩,٣٩٩	١,٧٨٨,٠٩٠
استثمار ودخل آخر، بالصافي	٣,٣٩٣,٣٧٢	٢,٩٦٨,٧١٣
	٧,٥٧٢,٧٧١	٤,٧٥٦,٨٠٣
المصروفات		
مصروفات عمومية وإدارية	(١,٤٤٦,٠٤٩)	(١,٢٥٧,٨١٤)
أرباح/ (خسائر) صرف عملات أجنبية، بالصافي	(١٣٥,١٦٨)	٢٨٤,٩٨١
	(١,٥٨١,٢١٧)	(٩٧٢,٨٣٣)
صافي الربح قبل الضريبة للفترة	**٥,٩٩١,٥٥٤**	**٣,٧٨٣,٩٧٠**
مصروف ضريبة الدخل	(٨٩٨,٧٣٣)	(٥٦٧,٥٩٥)
صافي الربح بعد الضريبة للفترة	**٥,٠٩٢,٨٢١**	**٣,٢١٦,٣٧٥**
الدخل الشامل الآخر:		
البنود التي لن يتم إعادة تصنيفها إلى الربح أو الخسارة:		
أرباح تقييم أدوات حقوق المساهمين بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر، بالصافي بعد الضريبة المؤجلة	٨٩٣,٤٦٥	٦٠٧,٤٧٦
البنود التي سيتم أو قد يتم إعادة تصنيفها إلى الربح أو الخسارة:		
(خسائر) تقييم أدوات الدين بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر، بالصافي بعد الضريبة المؤجلة	(٢,٨١٦,٢٧٠)	١,٧٨٣,٠٠٧
الدخل الشامل الآخر للفترة	**(١,٩٢٢,٨٠٥)**	**٢,٣٩٠,٤٨٣**
إجمالي الدخل الشامل للفترة	**٣,١٧٠,٠١٦**	**٥,٦٠٦,٨٥٨**
عائدات السهم الواحد - الأساسية والمخفضة	**٠,٠١٥**	**٠,٠١٠**

وزارة الدفاع

إعلان مناقصة

تدعو وزارة الدفاع الموردين المسجلين لديها للاشتراك في المناقصة التالية:

ت	الموضوع	رقم المناقصة	آخر موعد للاستفسار	آخر موعد لتقديم العطاءات	رسوم وثيقة المناقصة شاملة القيمة المضافة
١	عقد تقديم خدمة الضيافة لنادي الشفق لمدة (٤) سنوات	(٢٠٢٦/٢٥)	٢٣ نوفمبر ٢٠٢٦م	٣٠ نوفمبر ٢٠٢٦م	٤٥٥ ريال عماني

٢. يمكن الحصول على شروط ومستندات المناقصة من مكتب أمانة لجنة المناقصات بمعسكر المرتفعة بالبوابة رقم (١٤) أثناء الدوام الرسمي ما بين الساعة التاسعة إلى الواحدة ظهرا.

٣. يجب تقديم شهادة استيفاء التعمين الصادرة من وزارة العمل بفترة صلاحية لا تتجاوز شهر من تاريخ إصدارها بحيث يتم تقديمها عند شراء مستندات المناقصة.

٤. تدفع رسوم المناقصة من خلال استخدام بطاقات الفيزا إلكترون أو بطاقات «الفيزا» الائتمانية الصادرة من البنوك العاملة بسلطنة عُمان.

جسر حيوي لتقريب الثقافات وتطوير العلاقات الثنائية

السعيدي لـ«الرؤية»: جمعية الصداقة العُمانية الصينية تعمل على تحويل الإرث التاريخي إلى فرص تعاون وثيق

الرؤية- مدرين المكتومية

أكد الدكتور خالد بن سالم السعيدي رئيس مجلس إدارة جمعية الصداقة العمانية الصينية، أن الجمعية تقوم بدور يتجاوز مفهوم الصداقة التقليدية وتبادل الزيارات بين البلدين، ليشكل جسرًا حيويًا يسهم في تعزيز ودعم تنفيذ المنفعة المتبادلة وتقريب الثقافات وترسيخ البيئة المناسبة لتطوير العلاقات الثنائية في مختلف المجالات.

وقال السعيدي- في تصريح خاص لـ"الرؤية"- إن الجمعية تمثل صمامًا ثقافيًا وحضاريا يسهم في بناء جسور من التواصل الثقافي والتجاري والصداقة بين البلدين، وأن هذه الروابط تعززت في العصر الحديث بإقامة العلاقات الدبلوماسية عام ١٩٧٨م، ثم الارتقاء بها إلى مستوى الشراكة الاستراتيجية عام ٢٠١٨. وأضاف أن الجمعية تأسست عام ٢٠١٠ بمباركة سامية من السلطان الراحل قابوس بن سعيد- طيب الله ثراه- لتكون جسرا يربط الشعبين الصديقين لتحقيق المزيد من الازدهار في علاقاتهم الثنائية، إذ تهدف الجمعية إلى تنمية وتوثيق أواصر الصداقة بين سلطنة عمان والصين في مجال العلاقات والروابط الثقافية والاجتماعية والاقتصادية والعلمية والرياضية.

وأشار السعيدي إلى أنَّ الجمعية تسعى إلى إقامة الحفلات الاجتماعية والندوات والمحاضرات والمعارض الفنية والعلمية، والعمل على إرسال واستقبال الوفود التجارية وإقامة اللقاءات الثنائية بين المستثمرين، كما تساهم في النشر في الصحف والمجلات وإلقاء الأحاديث عبر الإذاعة المسموعة والمرئية، وإقامة المؤتمرات الصحفية وذلك بالتنسيق مع الجهات المعنية، كما تقوم بالتعريف بالتراث الثقافي والأدبي لكل من البلدين، من خلال عرض وتبادل الأفلام وإقامة الأنشطة المسرحية والأدبية والثقافية، وتعمل على إصدار النشرات والمطبوعات والمجلات الدورية للتعريف بالبلدين مع مراعاة ما تقضي به اللوائح والأنظمة في السلطنة، وتنظيم الرحلات وتبادل الزيارات بين رجال الفكر والعلم والفن بين البلدين، إلى جانب تشجيع النشاط السياحي بين البلدين.



د. خالد بن سالم السعيدي

وقال إن مسؤولية الجمعية تتمثل في تحويل هذا الإرث التاريخي إلى فرص جديدة للتعاون تخدم تطلعات البلدين وتعمّق الصداقة بين الشعبين؛ حيث أثبتت التجارب التي مرت بها أن الدبلوماسية الشعبية تزداد أهميتها عندما نأخذ في الاعتبار دورها في المجالات الثقافية والاقتصادية، وأن هذا هو المجال الذي يمكن للجمعية أن تؤدي فيه دورا محوريا من خلال بناء قنوات تواصل مستدامة بين المؤسسات والأفراد، وتعزيز مجالات التعاون في البلدين، مبينا أن تنظيم المنتديات المشتركة والفعاليات الاقتصادية والثقافية واللقاءات المتخصصة يتيح مساحة أكبر للحوار وتبادل الخبرات، ويساعد على التفاهم وبناء شراكات جديدة للتعاون وتعزيز الثقة.

ولفت رئيس مجلس إدارة جمعية الصداقة العمانية الصينية إلى أنَّ الجمعية تسهم في تعزيز التعاون الاقتصادي من خلال الدور الذي تقوم به في التواصل بين رجال الأعمال والمستثمرين والمؤسسات الاقتصادية في البلدين، بالتنسيق مع الجهات الحكومية المعنية، بما يُتيح فرصا تجارية واستثمارية، ويفتح المجال أمام الشركات العُمانية والصينية لاستكشاف فرص التعاون والاستثمار، مضيفاً أنَّ الجمعية تشجع على إقامة مشروعات مشتركة في قطاعات الطاقة والصناعة والخدمات اللوجستية والسياحة والتعدين والتكنولوجيا والابتكار والذكاء الاصطناعي، كما أنها تركز على مجال التبادل الثقافي والتعليمي والأكاديمي، وتعمل على تشجيع تعليم اللغة الصينية بالنسبة للعُمانيين واللغة العربية بالنسبة للصينيين في عُمان، وتعزيز التعاون بين الجامعات، وهو الأمر الذي يسهم في بناء جسور التفاهم.

وذكر السعيدي أن الجمعية تسهم في تعزيز الدبلوماسية الشعبية وإبراز القواسم المشتركة بين البلدين، وهذا من خلال تنظيم الزيارات واللقاءات والفعاليات، بما يعزز التفاهم المتبادل ويعالج بعض الاختلافات الثقافية، مبينا: "طموحنا أن تنتقل جمعية الصداقة العُمانية الصينية من دور تعزيز التواصل إلى دور صناعة الفرص، ومن تنظيم اللقاءات إلى بناء شراكات، ومن الاحتفاء بالمناسبات إلى بناء علاقاتٍ طويلة الأمد، بما يجعلها شريكاً مستقبلياً فاعلاً في مسيرة التنمية، ويُعزز من مكانة عُمان والصين في المشهد الإقليمي والدولي".

وذكر السعيدي: "هناك الكثير من الفرص لتعزيز التعاون بين البلدين في مختلف المجالات، من خلال تسليط الضوء على الاستثمارات البينية النوعية، وتوطين الصناعات ونقل التكنولوجيا، وتطوير الموانئ والخدمات اللوجستية، والتوسع في الطاقة والصناعة والتكنولوجيا والابتكار والذكاء الاصطناعي، وهذه العلاقات الوطيدة فرصة لتعزيز الصادرات العُمانية والوصول إلى أسواق جديدة، وإقامة مشروعات مشتركة، وفتح فرص عمل للكفاءات الوطنية، ودعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، بما ينسجم مع مستهدفات رؤية عُمان ٢٠٤٠".

وسط تطلعات بزيادة المنح الدراسية والتبادل الطلابي

مبتعثون في الصين لـ«الرؤية»: الزيارة السامية تفتح آفاقًا جديدة للشراكة العلمية وتأهيل الكفاءات الوطنية

العبرية: الزيارة السامية للصين تفتح آفاقا أوسع للتعاون بين البلدين في مجالات التعليم والبحث العلمي

الأبروية: نتطلع أن تسهم الزيارة السامية في زيادة المنح الدراسية

الشكيلي: أتمنى أن تتناول الزيارة بناء تعاون تعليمي يتجاوز مفهوم الابتعاث التقليدي

الرؤية- ناصر العبري

يُؤكد عدد من الطلبة العُمانيين الدارسين في الجامعات الصينية أن الزيارة المرتقبة لحضرة صاحب الجلالة السلطان هيثم بن طارق المعظم- حفظه الله ورعاه- إلى الصين، تمثل فرصة تاريخية لتعزيز التعاون بين البلدين في مختلف المجالات، وخاصة في المجالات الأكاديمية والبحث العلمي.

وأشاروا- في تصريحات لـ"الرؤية"- إلى أنَّ هذه الزيارة تكتسب أهمية خاصة لدى الطلبة والطالبات العُمانيين الدارسين في الجامعات الصينية، الذين يعيشون تجربة علمية وثقافية ثرية، ويُمثّلون جسرًا للتواصل الحضاري والمعرفي بين سلطنة عُمان والصين، لأنها ستفتح آفاقًا أوسع لتعزيز التعاون الأكاديمي والبحثي، وتبادل الخبرات، والاستفادة من التجربة الصينية المتقدمة في مجالات التعليم والتكنولوجيا والابتكار، بما يُسهم في إعداد الكفاءات الوطنية القادرة على الإسهام في مسيرة التنمية الشاملة في سلطنة عُمان.

ومن المقرر أن يقوم حضرة صاحب الجلالة السلطان هيثم بن طارق المعظم -حفظه الله ورعاه- بزيارتي "دولة" إلى جمهورية الصين الشعبية وبروناي دار السلامً الصديقتين ابتداءً من اليوم الأحد.

وتقول علياء بنت ناصر بن حمد العبرية، طالبة بجامعة هواتشونغ للعلوم والتكنولوجيا، إن زيارة حضرة صاحب الجلالة السلطان هيثم بن طارق المعظم- حفظه الله ورعاه- إلى جمهورية الصين الشعبية تعد محطة تاريخية مهمة في مسيرة العلاقات العُمانية الصينية، وتجسيدًا لما يجمع البلدين الصديقين من علاقات راسخة تقوم على الاحترام المتبادل والثقة والتعاون المشترك، لافتة إلى أن هذه العلاقات تمتد جذورها إلى تاريخ طويل من التواصل الحضاري والتبادل التجاري والثقافي.

وتضيف: "بصفتي طالبة عُمانية أتابع دراستي الجامعية في جمهورية الصين الشعبية، فإنني أنظر إلى هذه الزيارة بتفاؤل كبير، وأرى فيها فرصة مهمة لفتح آفاق أوسع للتعاون بين سلطنة عُمان والصين في مجالات التعليم والبحث العلمي والتكنولوجيا والابتكار والاقتصاد والسياحة، بما يسهم في بناء مستقبل أكثر ازدهارًا للبلدين والشعبين الصديقين، وإن وجودنا كطلبة عُمانيين في الجامعات الصينية يجعلنا أكثر إدراكًا لأهمية التقارب بين البلدين".

وترى العبرية أن التجربة الدراسية في الصين لا تقتصر على التحصيل الأكاديمي فحسب، بل تتيح التعرف على ثقافة مختلفة واكتساب خبرات علمية وحياتية، والاطلاع على التطور المتسارع الذي تشهده الصين في المجالات العلمية والتقنية، كما تمنح الطلبة فرصة ليكونوا سفراء لسلطنة عُمان للتعريف بالثقافة والحضارة العمانية، آملة أن تسهم هذه الزيارة السامية في تعزيز التعاون بين الجامعات والمؤسسات الأكاديمية في البلدين، وتوسيع فرص المنح الدراسية والتبادل الطلابي، وتشجيع البحوث العلمية المشتركة، وفتح مجالات أرحب أمام الشباب العُماني للاستفادة من التجربة الصينية في الابتكار والتنمية والتقدم التكنولوجي.



صورة مولدة بالذكاء الاصطناعي للأغراض التحريرية

بدورها، تشير رجيحة بنت سالم بن سعيد الأبروية، طالبة في جامعة الأعمال والاقتصاد الدولي ببكين، إلى أن الطلبة العمانيين الذين يدرسون في الصين يشعرون بالفخر والاعتزاز بالزيارة المرتقبة لحضرة صاحب الجلالة السلطان هيثم بن طارق المعظم- حفظه الله ورعاه- إلى جمهورية الصين الشعبية، وأنهم يتطلعون إلى أن تُعزز هذه الزيارة التواصل والتعاون بين البلدين.

تبيّن: "بحكم دراستي للدكتوراه في السياسات العامة والإدارة العامة أتطلع إلى أن تسهم الزيارة في توسيع التعاون في مجالات التعليم والبحث العلمي وتطوير الخدمات العامة، والدراسة في الصين تجربة ثرية لكنها تحتاج إلى صبر وجهد خاصة في بدايتها فاللغة الصينية قد تشكل تحديًا في تفاصيل الحياة اليومية كما يحتاج الطالب إلى وقت ليعتاد البيئة الجديدة ويفهم الإجراءات الجامعية وأساليب الدراسة والتواصل، لذلك أرى أن توفير إرشاد أكاديمي واضح وتسهيل إجراءات الحصول على البيانات والموافقات البحثية، يمكن أن يساعدا الطلبة على إنجاز أبحاثهم بصورة أفضل، وأتمنى أن تفتح الزيارة المجال لمزيد من المنح الدراسية والتبادل الطلابي والبحوث المشتركة وأكثر ما أطمح إليه هو أن أجد بعد التخرج فرصة أضع فيها ما تعلمته موضع التطبيق، فهذا طموح نحمله معنا طوال سنوات الدراسة أن نعود إلى عُمان بمعرفة وخبرة نستطيع أن نقدم بهما إضافة نافعة وأن نكون على قدر المسؤولية والثقة ونسهم في خدمة وطننا وتحقيق تطلعاته".

وفي السياق، يؤكد سالم بن سرور الشكيلي، طالب بجامعة ووهان للتكنولوجيا، أن الزيارة السامية تحمل أهمية خاصة لأنها تجمع بين بلدين يمتلكان علاقات تاريخية ممتدة، وفي الوقت نفسه يتطلعان إلى المستقبل وإلى بناء شراكات أوسع، موضحا: "من خلال تجربتي كطالب ماجستير في إدارة الأعمال بجامعة ووهان للتكنولوجيا، أرى أن الصين ليست فقط وجهة للدراسة، وإنما بيئة غنية بالتجارب في الإدارة والتكنولوجيا والابتكار والصناعة، ولذلك أتطلع إلى أن تسهم هذه الزيارة في نقل العلاقات العُمانية الصينية إلى مجالات أوسع يستفيد منها الشباب والطلبة بصورة مباشرة، وأيضا في تعزيز التعاون بين الجامعات وفتح فرص للتدريب والبحث العلمي، وربط الطلبة بالمؤسسات والشركات الصينية".

ويتابع قائلا: "بالنسبة لنا كطلبة عُمانيين، فإن وجود جلالة السلطان في الصين يحمل أيضًا معنى معنويًا كبيرًا، ويعزز شعورنا بالمسؤولية بأن نمثل عُمان بالصورة التي تليق بها، وأن نعود بما اكتسبناه من معرفة وتجارب لنضعها في خدمة الوطن".

ويتطلع الشيكلي إلى زيادة البرامج الدراسية المشتركة بين الجامعات العمانية والصينية، إلى جانب إجراء بحوث مشتركة ترتبط باحتياجات التنمية في سلطنة عُمان، وأن تسهم الزيارة السامية في بناء تعاون تعليمي يتجاوز مفهوم الابتعاث التقليدي، إذ إنَّ زيادة عدد المنح الدراسية أمر مهم، ولكن الأهم في رأيي هو تنويع التجربة التي يحصل عليها الطالب العُماني في الصين، بحيث تجمع بين الدراسة الأكاديمية والبحث العلمي والتدريب والتعرف على التجارب الناجحة في المؤسسات الصينية.

من جانبه، يقول عمار حمد حميد الحراصي جامعة هاربين للتكنولوجيا: "أشعر بالفخر والاعتزاز بهذه الزيارة، التي تمثل خطوة مهمة في تعزيز العلاقات العُمانية الصينية، وفتح آفاق جديدة للتعاون في مجالات التعليم والتكنولوجيا والابتكار، وأتطلع إلى أن تسهم الزيارة في توفير فرص أكبر للطلبة العُمانيين، وتعزيز التعاون بين الجامعات في البلدين، وزيادة المنح الدراسية وتوسيع فرص التبادل الطلابي والتدريب العملي، وتعزيز الشراكات بين الجامعات العُمانية والصينية، خصوصاً في التخصصات المستقبلية كالذكاء الاصطناعي والتكنولوجيا المتقدمة.

وفي السياق، تؤكد ندى محمد على الراشدي، طالبة ماجستير هندسة كهربائية في جامعة العلوم والتكنولوجيا الإلكترونية بالصين، أن الطلبة العمانيين ينظرون بفخر واعتزاز لهذه الزيارة السامية، وأنها خطوة مهمة لتعزيز العلاقات العُمانية الصينية وفتح آفاق جديدة للتعاون في مختلف المجالات، خصوصاً التعليم والتكنولوجيا والطاقة والبحث العلمي.

وتقول: "بصفتي طالبة عُمانية أدرس في الصين، فقد شعرت بفرحة وفخر كبيرين عند سماع خبر هذه الزيارة، خاصة أنني أحب الصين كثيراً، وأعيش فيها تجربة أعتز بها يوماً بعد يوم، ومن الجميل جداً أن أرى جلالة السلطان المعظم في البلد الذي أدرس وأعيش فيه، فهو شعور يحمل لي الكثير من الاعتزاز والفخر بوطني وقيادته".

وترى أن الصين تمتلك العديد من المقومات والفرص التي يمكن الاستفادة منها خاصة في المجال التعليمي، من خلال التبادل الثقافي والأكاديمي وتشجيع المزيد من الطلبة العمانيين على الدراسة في الجامعات الصينية والاستفادة من تجربتها العلمية والتقنية".

وتطمح الراشدية أن تسهم الزيارة في تعزيز التعاون بين الجامعات العُمانية والصينية، وتوسيع فرص المنح الدراسية والتبادل الطلابي، خصوصاً في التخصصات المستقبلية مثل الذكاء الاصطناعي، والطاقة المتجددة، والهندسة والتكنولوجيا، وأن تتاح فرص أكبر للطلبة العُمانيين للاطلاع على التجربة الصينية في البحث العلمي والتطبيقات الصناعية والتقنية، والاستفادة منها في تطوير مهاراتهم وخبراتهم.

وتشير وسن بنت أحمد بن خلفان الحوسني، طالبة بجامعة بكين للغات الأجنبية تخصص اللغة الصينية، إلى أن الزيارة السامية لحضرة صاحب الجلالة السلطان هيثم بن طارق المعظم -حفظه الله ورعاه- إلى الصين تعد مصدر فخر واعتزاز للطلبة العمانيين الدارسين في الصين، لأنها تعكس عمق العلاقات التاريخية التي تجمع بين البلدين، وتؤكد حرص قيادة الدولتين على مواصلة تعزيز التعاون في مختلف المجالات لا سيما التعليم والتبادل الثقافي. وتضيف: "أتطلع إلى أن تسهم هذه الزيارة في تعزيز التعاون التعليمي والأكاديمي بين البلدين، من خلال زيادة عدد المنح الدراسية المقدمة للطلبة العُمانيين، والعمل على إدراج البعثات الدراسية في الجامعات الصينية ضمن خيارات القبول الموحد، بما يتيح فرصًا أكبر للطلبة الراغبين في الدراسة في الصين، كما نأمل تعزيز برامج التبادل الطلابي والتعريف بها والترويج لها، إلى جانب توفير فرص التدريب العملي والتأهيل المهني في الشركات والمؤسسات الصينية، بما يمنح الطلبة خبرات عملية تسهم في تطوير مهاراتهم وتأهيلهم لسوق العمل بعد التخرج".

الحراصي: أتطلع إلى تعزيز الشراكات في التخصصات المستقبلية مثل الذكاء الاصطناعي

الراشدية: الصين تمتلك الكثير من الفرص التي يمكن الاستفادة منها

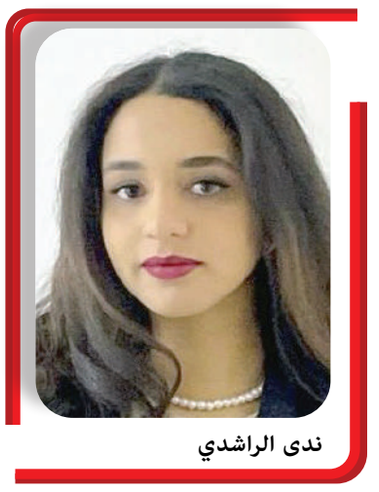
الحوسنية: أتمنى توفير فرص التدريب العملي والتأهيل المهني في الشركات الصينية



علياء العبري



عمار الحراصي



ندى الراشدي



رجيحة الأبروي



سالم الشكيلي



المستثمر الصيني يرى في الزيارة السامية فرصة لتوطيد التعاون الفضائي

علي شاه لـ«الرؤية»: التوطين أولوية استراتيجية لبناء منظومة عُمانية متكاملة تضم 20 قمرًا اصطناعيًا

الرؤية- سارة العبرية

أكد علي شـاه، الرئيس التنفيذي لشركة عدسة عُمان، أن سلطنة عُمان تمتلك المقومات اللازمة لتصبح مركـزاً إقليمياً مـهماً لخدمات الأقمار الاصطناعيـة وتطبيقات الاستشـعار عن بُعد، مشيراً إلى أن الشركة تعمل على تطوير منظومة فضائيـة متكاملة تشـمل الأقمار الاصطناعية والمرافـق الأرضية ومنصـات معالجة البيانات وتطبيقات الذكاء الاصطناعي.

وقال شـاه -في حوار خاص مـع «الرؤية»- إن خطـة الشركـة تتضمن إنشـاء منظومة من ٧ أقمار اصطناعية للاستشعار عن بُعد ومرافقها الأرضيـة بحلول عـام ٢٠٢٧، مع التوسـع إلى كوكبـة تضم ٢٠ قمـراً اصطناعيـاً بحلول عام ٢٠٢٩، وفقاً لمتطلبات السوق وتطور الأعمال، إضافـة إلى تطويـر مركـز لتجميـع الأقمار الاصطناعية وتكاملها واختبارها، وإنشـاء مركز إقليمي لتطبيقات الاستشعار عن بُعد.

وأضاف أن الزيـارة السـامية المرتقبة لحضرة صاحـب الجلالة السـلطان هيثم بـن طارق المعظم- حفظه الله ورعاه- إلى جمهورية الصين الشعبية تُعد محطة مهمة في مسيرة العلاقات الاستراتيجيـة بين البلديـن الصديقين، وفرصة لتعزيز التعاون في القطاعات المسـتقبلية، وفي مقدمتها تكنولوجيا الفضاء والذكاء الاصطناعي والاقتصـاد الرقمـي. وأوضـح أن الصين تمتلك خبرات متقدمـة في صناعة الأقمار الاصطناعية والتقنيات الفضائية، فيما تتمتع سلطنة عُمان بموقـع جغـرافي استراتيجي وبيئة اسـتثمارية مسـتقرة ورؤيـة وطنيـة طموحـة للتنويـع الاقتصـادي، الأمـر الذي يهيئ فرصـاً لتطوير شراكات استراتيجيـة قائمة على تبادل الخبرات وتحقيق المصالح المشتركة، مشيرا إلى أن تجربة «عدسة عُمان» تُشـكل نموذجاً عملياً للتعاون بين البلديـن؛ إذ انتقلـت الشركة بالشراكة مع شركائها الصينيين، مـن مرحلة التعاون التقني إلى بنـاء قـدرات تشـغيلية وتطبيقية داخل السلطنة. وأعرب شاه عن تطلعه إلى أن تفتح الزيارة آفاقاً أوسع للتعاون في البحث والتطوير وتجميـع الأقمار الاصطناعية واختبارها، ونقل المعرفة وتأهيل الكفـاءات الوطنية، فضلاً عن التوسع المشترك في الأسواق الإقليمية والدولية.

وأكد شاه أن إطلاق أول قمر اصطناعي عُماني عالي الدقة للاستشعار عن بُعد، والمزوّد بقدرات الذكاء الاصطناعي في ١١ نوفمبر ٢٠٢٤، جسّـد إنجازاً مُهماً في مـسيرة تطوير قطاع الفضاء في سـلطنة عُمان، لكنه يمثل بداية لمسيرة طويلة، وليس هدفاً نهائيـاً بحد ذاته، مبينا أن القيمة الحقيقية لهذا الإنجـاز تكمن في إطلاق القمر الاصطناعـي وفي بنـاء منظومـة وطنية قادرة على تشغيل الأقمار الاصطناعية وإدارة مهامها واسـتقبال بياناتهـا وتحليلهـا وتحويلهـا إلى خدمات وتطبيقات تخدم الاقتصاد الوطني.

وذكر أن من أبرز مزايا القمر الاصطناعي قدرته على معالجـة جزء من البيانـات على متنه، بما يختصر الوقـت بين التقاط الصـور والحصول على المعلومـات، ويسـهم في رفـع كفـاءة الاسـتفادة من البيانات الفضائية، لافتا على أن الشركة عملت خلال الفترة الماضية على تطوير البنية الأساسـية التشـغيلية، ونقـل الخبرات التقنية، وتأهيل المهندسين العُمانيين للمشاركة في مراحل تشغيل الأقمار الاصطناعية ومعالجة البيانات وتطوير تطبيقات الذكاء الاصطناعي، كما جرى تدريب أكثر من ١٥ مهندسـاً عُمانياً في مجالات تقنية متخصصة.



علي شاه

وتابـع الرئيس التنفيذي لشركة عدسـة عُمان قـائلا إن المرحلـة المُقبلـة تركز على توسـيع منظومـة الأقمار الاصطناعية وإنشـاء المرافق الأرضية المسـاندة، وتعزيز القدرات المحلية في التصميـم والتجميع والاختبار والتشـغيل، مع بناء منظومة فضائية متكاملة ومستدامة داخل السلطنة. وأشار شـاه إلى أن نقل التكنولوجيا لا يقـتصر على توفير المعـدات والبرامج، وإنما يشـمل نقل المعرفة والخبرات وبناء القدرات البشرية والمؤسسية التي تضمن استدامة هذه التقنيات وتطويرها محليا، موضحا أن المجالات التـي يمكـن أن تسـتفيد منها سـلطنة عُمان تشمل تقنيات الأقمار الاصطناعية عالية الدقة، وأنظمـة التحكم والتشـغيل، ومعالجة الصور الفضائية، والحوسـبة على متن الأقمار، والذكاء الاصطناعـي، وتحليـل البيانـات الجغرافيـة، إضافة إلى تقنيـات تجميع الأقمار الاصطناعية واختبارهـا. وأكد أن توظيف هـذه التقنيات يدعـم مسـتهدفات رؤيـة «عُمان ٢٠٤٠»، خاصة في مجالات التنويع الاقتصادي والتحول الرقمي والابتكار وتطويـر اقتصاد المعرفة، إذ يمكـن للبيانـات الفضائية المدعومـة بالذكاء الاصطناعي أن تسـاعد الجهـات الحكومية في التخطيـط العمـراني وإدارة الأراضي، وشركات الطاقـة في مراقبة البنية الأساسـية، فضلاً عن تحسين إدارة الموارد المائية والزراعية والبيئية.

ولفت شـاه إلى أن توطين صناعة الفضاء يُعتبر أحد الأهـداف الاستراتيجية الأساسـية لشركة عدسـة عُمان، موضحـاً أن التوطين سيشـمل توفير فرص عمـل وبناء المعرفة ونقل الخبرات وتطوير القـدرات الوطنية في المجالات التقنية المتقدمـة. وأضـاف أن التعاون مـع الشركاء الصينـيين أتاح للمهنـدسين العُمانـيين فرصاً للمشـاركة في مشاريع فضائية حقيقية، تشمل تخطيـط المهـام الفضائية وتشـغيل الأنظمة الأرضية ومعالجة البيانات وتطوير التطبيقات الذكية، مؤكدا أهميـة الشراكة مع الجامعات والمؤسسـات الأكاديمية في السلطنة، ومن بينها جامعة السـلطان قابوس والجامعـة الألمانية للتكنولوجيـا وغيرهـا من مؤسسـات التعليم العـالي، لربـط التعليـم الأكاديمـي بالتطبيق العملي والبحث العلمي.

وبيّن أن الشركـة تعمـل على تطويـر قدرات محلية في مجـال تجميـع الأقمار الاصطناعية وتكاملهـا واختبارهـا (AIT)، بما يمهـد لبناء قاعـدة صناعيـة فضائيـة داخل السـلطنة، ويفتـح المجـال أمام نمـو قطاعـات مرتبطة بهذه الصناعـة، مثل الإلكترونيات والبرمجيات والهندسـة الدقيقة والذكاء الاصطناعي، معربا عـن طموحه بـأن تشـهد المرحلـة القادمة مشاركة متزايدة للكفاءات العُمانية في تصميم الأقمار الاصطناعية وتطويرها وتشـغيلها، وأن تصبح هذه الخبرات جزءاً من منظومة الابتكار الوطنية.

وأوضح شـاه أن القيمـة الاقتصادية الحقيقية لقطاع الفضـاء تكمن في الخدمـات والحلول التـي يقدمهـا لمختلف القطاعـات، وليس في الأقمار الاصطناعيـة نفسـها، مـشيراً إلى أن البيانات الفضائية تتيح فرصاً لتطوير تطبيقات عملية ترفع الكفاءة التشـغيلية وتحسن إدارة الموارد وتدعم اتخاذ القرار.

وفي قطـاع النفـط والغـاز، قـال إنـه يمكن توظيف صـور الأقمار الاصطناعيـة وتقنيات الـذكاء الاصطناعي لمراقبة خطـوط الأنابيب والمنشـآت والبنية الأساسـية، ورصد التغيرات البيئيـة والمخاطـر المحتملـة، بمـا يسـهم في تحسين إدارة المخاطر وخفض تكاليف المراقبة الميدانية، بالإضافة إلى أن تقنية قياس التداخل الراداري (DInSAR) تتيح رصد هبوط الأرض وتحركاتهـا بدقـة عاليـة، الأمر الـذي يخدم سلامة المنشـآت والبنية الأساسية. وفي القطاع الزراعي، أوضح شـاه أن هذه التقنيات تساعد على مراقبة صحة المحاصيل، وتحليل استخدام الميـاه، وتقييـم الأراضي الزراعيـة، وتحـسين كفاءة الري، فيما تسـهم في مجـال التخطيط العمـراني في تصنيف الغطاء الأرضي وكشـف المبـاني والأجسـام ومتابعة التوسـع العمراني وتحديـث الخرائـط وإدارة الأراضي وتخطيط الطرق والمرافق والخدمات العامة. وأشـار إلى أن اسـتخدامات البيانات الفضائية تمتد كذلك إلى حمايـة البيئـة وإدارة المـوارد الطبيعيـة والاستجابة للكوارث، فضلاً عن المجال البحري الذي يمكن فيه رصد السفن ومراقبة السواحل والحركة الملاحية. كما كشـف عن بدء الشركة تطويـر وتنفيذ مشـاريع وتطبيقـات تجارية بالتعـاون مع مؤسسـات حكوميـة وشركات رئيسية في السلطنة، بما في ذلك قطاع الطاقة.

وأكد أن الجمع بين بيانات الأقمار الاصطناعية والذكاء الاصطناعي ونظم المعلومات الجغرافية والتوائـم الرقميـة سـيفتح فرصاً اسـتثمارية جديدة أمام الشركات العُمانية ورواد الأعمال، موضحـاً أن نمـوذج أعمال الشركـة يقوم على بيع الصور الفضائيـة، وتقديم حلول متكاملة تسـاعد العـملاء على اتخـاذ قـرارات أفضل وخفض التكاليف وتحسين الكفاءة والإنتاجية.

وأعرب شاه عن تفاؤله بمستقبل قطاع الفضاء في سـلطنة عُمان، مؤكداً أن الموقـع الجغرافي الاستراتيجـي للسـلطنة، وعلاقاتهـا الدوليـة المتوازنة، وبيئتها الاستثمارية المستقرة، وكذلك توجهاتهـا نحو الاقتصـاد الرقمي، تمثل عوامل داعمة لتطويـر مركز إقليمي لخدمات الأقمار الاصطناعية وتطبيقات البيانات الفضائية.

وأشـار إلى أن رؤيـة شركـة عدسـة عُمان لا تقتصر على السوق العُماني؛ بل تمتد إلى تقديم خدمات وحلول فضائية متقدمة لأسـواق دول مجلـس التعـاون الخليجي والشرق الأوسـط وإفريقيـا وغيرهـا مـن الأسـواق الدولية، بما يتيح توسـيع نطاق الاسـتفادة مـن الخبرات والتطبيقات المطورة في السلطنة.

وأكـد أن بناء مكانـة عُمان في قطاع الفضاء لا يتحقـق بامـتلاك الأقمار الاصطناعية وحدها، وإنما بتطوير المعرفـة والخدمات والتطبيقات ذات القيمة المضافة، وتعزيز قدرة المؤسسات الوطنيـة على تحويـل البيانـات الفضائية إلى حلول تخدم الاقتصاد والمجتمع.

وفـيما يتعلق بالاسـتثمار، قال شـاه إن شركة عدسـة عُمان تبنت منذ تأسيسـها استراتيجية طويلـة المدى تقوم على تطوير بنية أساسـية فضائيـة متكاملـة، وبنـاء القـدرات التقنية الوطنيـة، وتحويـل التكنولوجيـا المتقدمـة إلى خدمـات تجاريـة مسـتدامة، موضحا أن جهود الشركة شـملت تطوير منظومة الأقمار الاصطناعيـة والأنظمـة الأرضيـة ومنصـات معالجة البيانات وتطبيقات الذكاء الاصطناعي، وأيضًا الاستثمار المسـتمر في تأهيل الكفاءات العُمانية ونقل المعرفة.

وأضاف أن الشركة تعمل على توسيع شراكاتها التقنية والصناعية، ودراسة فرص تطوير قدرات محلية في مجـال تجميـع الأقمار الاصطناعية واختبارهـا، وتعزيز أنشـطة البحث والتطوير والتطبيقات التجارية، مؤكدا أن توفير وظائف نوعيـة ومسـتدامة للكفـاءات العُمانية يمثل أولويـة في خطط الشركة، خاصـة في مجالات هندسة الأقمار الاصطناعية والذكاء الاصطناعي وتطويـر البرمجيات وتحليـل البيانات وإدارة الأنظمة الفضائية. كما أشـار شاه إلى مواصلة التعاون مع الجامعات والمؤسسـات التعليمية والشركاء الدولـيين لإعـداد جيـل جديـد من المتخصصين العُمانيين القادرين على المنافسـة في الصناعات التقنية المتقدمة.

وأكد شـاه أن نجاح الاستثمار في قطاع الفضاء لا يُقاس بحجم الأموال المسـتثمرة وحده، بل بأثره الاقتصادي والمعرفي المسـتدام، وما يوفره من فـرص عمـل، ومـا يضيفـه إلى القدرات الوطنية والتنافسـية الدولية، مشـددا على أن الهدف الأسـاسي يتمثل في بنـاء شركة فضائية عُمانية تمتلك قـدرات تقنية متقدمة وحضوراً دولياً، وتسـهم بصـورة ملموسـة في تحقيق مسـتهدفات رؤيـة «عُمان ٢٠٤٠»، وتقـدم نموذجاً ناجحاً للتعاون الاستراتيجي بين سلطنة عُمان وجمهورية الصين الشعبية.



- الخبرات الصينية والموقع العماني المتميز يهيئان الفرص لتطوير الشراكات الاستراتيجية
- بيانات الأقمار الاصطناعية تفتح فرصا استثمارية في قطاعات الطاقة والزراعة والتخطيط العمراني
- إنشاء مركز إقليمي لتطبيقات الاستشعار عن بُعد ضمن خطط الشركة المستقبلية
- رؤية الشركة تمتد لتقديم خدمات وحلول فضائية متقدمة لأسواق الخليج والشرق الأوسط
- توفير وظائف نوعية ومستدامة للكفاءات العُمانية ضمن أولويات الشركة
- مواصلة العمل على إعداد جيل من المختصين العمانيين للمنافسة في الصناعات المتقدمة

تشيمينغ لـ«الرؤية»: كرسي السلطان قابوس للدراسات العربية بجامعة بكين يثري العلاقات الثقافية برصيد فكري عميق

الرؤية- فيصل السعدي

أكد الأستاذ الدكتور فو تشيمينغ نائب عميد كلية اللغات الأجنبية بجامعة بكين وأسـتاذ كرسي السـلطان قابوس للدراسات العربية بجامعة بكين، أنَّ العلاقات العمانية الصينية شـهدت منذ عام ١٩٧٨ تطـورا ملحوظا ما أسـهم في توطيـد أواصر التفاهم والتقارب بين الشعبين، لافتاً إلى أن قسم اللغة العربية بكليـة اللغات الأجنبيـة بجامعة بكين قام بدور محوري لتعزيز هذه العلاقات بوصفه جسراً للتواصل والتفاعل بين البلدين.

وأضـاف أنـه مـن خلال كرسي السـلطان قابوس للدراسـات العربية، واصل القسـم جهوده في مجالات التعليم اللغوي والتبادل الأكاديمـي والترجمـة والنشر، مسـاهماً في إثـراء العلاقـات الصينية العُمانيـة برصيد فكري عميـق، ودافعاً بها نحو آفاق أرحب في العصر الجديد.

وأشـار إلى أن الكرسي قـدم الدعم لمراجعة وتحديث معجم العربيـة الصينية ومعجم الصينيـة العربيـة، اللذين صـدرا عن دار نشر جامعـة بكين في عامـي٢٠٠٨ و٢٠١٣ على التـوالي، وأن المعجمين شـكلا مرجعين أساسيين لا غنى عنهما لطلاب اللغة العربية في الصين، وأسـهمَا في ترسـيخ أسس تعليم اللغـة العربية ونشرها في الـبلاد، مبينا أن تعلم اللغة لا يقتصر على الكتب والمقررات الدراسـية، بل يتطلب أيضـاً الانفتاح على المجتمع والاحتكاك المباشر ببيئته الثقافية.

وقال إنه بدعم من الكرسي، اسـتمر قسـم اللغـة العربية بجامعة بـكين بإيفاد طلابه إلى جامعـة السـلطان قابـوس وغيرها من مؤسسـات التعليم العالي في سلطنة عُمان، للمشـاركة في برامـج التبـادل الأكاديمـي واكتسـاب الـخبرة اللغويـة والثقافية من خلال معايشـة المجتمع الـعُماني عن قرب، وفي المقابـل، قـام عـدد من أعضـاء هيئة التدريس والـطلاب من الجامعات العُمانية بزيارات متكررة إلى جامعة بكين للمشاركة في الأنشـطة والفعاليات التبادلي، وأن هذه اللقاءات أسهمت في تعزيز التفاهم وتوطيد أواصر الصداقة بين شباب البلدين، بما يرسّخ دعائم العلاقـات الصينية العُمانية ويمنحها زخماً متجدداً للأجيال القادمة.

وأشار تشـيمينغ إلى أن قسم اللغة العربية بجامعـة بكين نظم سلسـلة من الفعاليات والأنشـطة الأكاديمية بين الصين وسـلطنة عُمان، مما أسـهم في إثراء التبادل الإنسـاني والثقافي بين البلدين وتعزيز أبعاده الفكرية والحضارية، مضيفـا أن الترجمة كذلك تعد جسراً أساسـياً لتجـاوز الحواجـز اللغوية وإقامـة الحوار بين الحضـارات، حيث قدّم كرسي السـلطان قابوس للدراسات العربية بجامعة بكين الدعم لنشر النسـخة العربية من كتـاب "مدخل إلى الثقافـة الصينية"، مما أتـاح للقـرّاء في الـدول العربية نافذة للتعـرف على عمق الثقافة الصينية وثرائها، كما يحظى مشروع الترجمة الصينية لكتاب "فلسفة الحياد العُماني: إجابات الماضي عن أسـئلة المسـتقبل» بدعم الكرسي ليشـكّل مرجعاً مهماً للقرّاء الصينيين لفهم فلسـفة "الحيـاد الإيجـابي» التي تنتهجها سـلطنة عُمان في سياسـتها الخارجية، والمرتكزة على الحوار والسلام.



أ.د. فو تشيمينغ

وتابـع قـائلا: «لقد تـرك كرسي السـلطان قابوس للدراسـات العربيـة بجامعة بكين بصمة بارزة في مـسيرة العلاقات بين الصين وسـلطنة عُمان، فمهما تباعدت المسافات، تظـل الحضارات متقاربـة، ومهما تعاقبت السـنون، تبقـى أواصر الصداقـة راسـخة ومتجددة، ولقد أقام الكرسي علاقات صداقة وتعـاون مـع جمعيـة الصداقـة العُمانية الصينية وجريـدة الرؤية العمانية وجامعة السـلطان قابوس وجامعة نـزوى وجامعة صحـار وغيرها مـن الجهـات ذات الصلة برعاية سفارة جمهورية الصين الشعبية لدى سلطنة عُمان، كما يوفد القسم طلابه سنويًا إلى سلطنة عُمان لمتابعة دراستهم ومواصلة تحصيلهـم العلمـي. واسـتشرافا لمرحلـة جديـدة من العلاقـات الصينيـة العمانية، وسـيواصل قسـم اللغة العربيـة بجامعة بكين المضي قدماً، متخذاً من اللغة سـفينةً ومـن العلم شراعـاً، ليمنـح إرث الصداقة الممتد لآلاف السـنين ألقاً متجدداً في العصر الجديد، ولتظل شجرة الصداقة بين الشعبين الصينـي والـعُماني ضاربة الجـذور، وارفة الظلال، دائمة النمو والعطاء".

210.7 مليون ريال صادرات عُمانية غير نفطية إلى الصين

6.3 مليار ريال حجم التبادل التجاري بين سلطنة عُمان والصين بنهاية أغسطس 2026

66.9 ألف زائر صيني إلى سلطنة عُمان حتى نهاية سبتمبر 2026

الآلات والمعدات الكهربائية تتصدر قائمة الواردات بـ803.9 مليون ريال

903.8 مليون ريال استثمارات صينية مباشرة في عُمان بنهاية يونيو 2026

الرؤية- فيصل السعدي

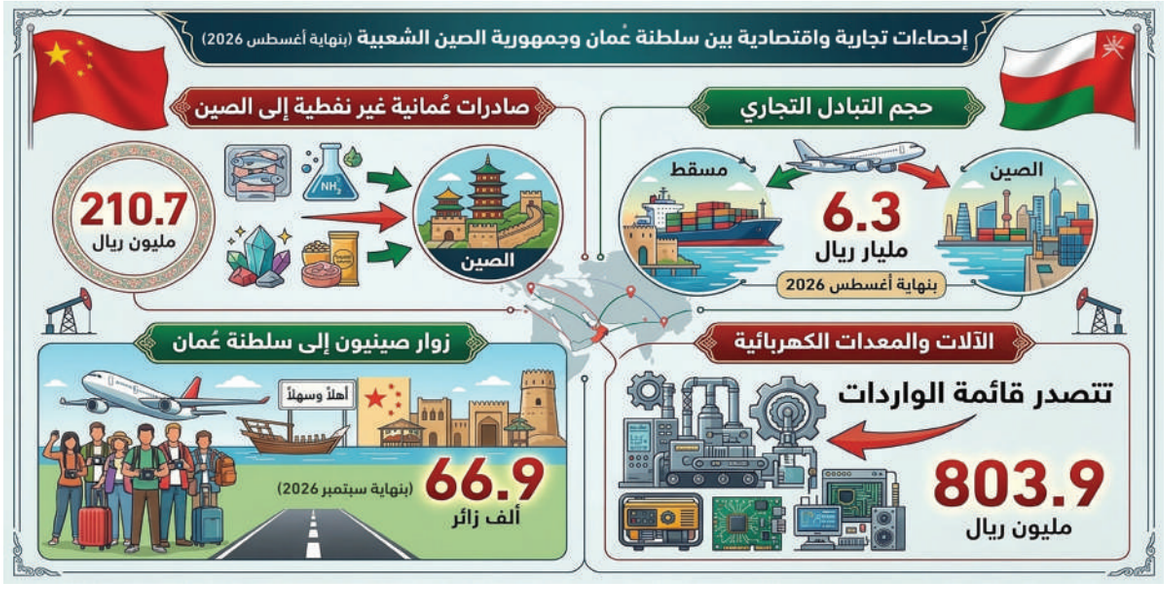
كشفت بيانات المركز الوطني للإحصاء والمعلومات تصاعد التبادل التجاري بين سلطنة عُمان وجمهورية الصين الشعبية؛ إذ بلغ إجمالي حجم التجارة بين البلدين نحو ٦,٣٢ مليار ريال عُماني حتى نهاية أغسطس ٢٠٢٦، وفق البيانات الأولية.

وبحسب البيانات التي اطلعت عليها "الرؤية"، بلغ إجمالي واردات سلطنة عُمان من الصين نحو ١,٧٤ مليار ريال عُماني حتى نهاية أغسطس ٢٠٢٦، في مؤشر يعكس تنوّع السلع الصينية الواردة إلى السوق العُماني. واحتلت الآلات والأجهزة والمعدات الكهربائية، صدارة قائمة الواردات من الصين، بقيمة بلغت نحو ٨٠٣,٩ مليون ريال عُماني، تلتها منتجات الصناعات الكيماوية أو الصناعات المرتبطة بها بقيمة بلغت نحو ٢١٢,٥ مليون ريال عُماني. وجاءت المعادن العادية ومصنوعاتها في المرتبة الثالثة، بقيمة بلغت نحو ٢٠٨,٦ مليون ريال عُماني، فيما سجلت فئة المركبات والطائرات والسفن ومعدات النقل المماثلة نحو ١٧١,٢ مليون ريال عُماني. وبلغت قيمة الواردات ضمن فئات السلع الأخرى نحو ٣٤٠,٦ مليون ريال عُماني.

في المقابل، سجّلت صادرات سلطنة عُمان غير النفطية إلى جمهورية الصين الشعبية نحو ٢١٠,٧ مليون ريال عُماني حتى نهاية أغسطس ٢٠٢٦، وفق البيانات الصادرة عن المركز الوطني للإحصاء والمعلومات، في مؤشر يعكس تنوّع المنتجات العُمانية المصدرة إلى السوق الصينية. وتُظهر البيانات أن المنتجات المعدنية في المرتبة الأولى لقائمة الصادرات غير النفطية إلى الصين، بقيمة بلغت نحو ٩٠,٦ مليون ريال عُماني، تلتها منتجات الصناعات الكيميائية أو المرتبطة بها، بقيمة تقارب ٣١,٩ مليون ريال عُماني، ثم منتجات اللدائن ومصنوعاتها والمطاط ومصنوعاته، بنحو ٣١,٦ مليون ريال عُماني، فيما بلغت قيمة صادرات المعادن العادية ومصنوعاتها نحو ٢٥,٩ مليون ريال عُماني.

كما بلغت قيمة الصادرات ضمن فئة المنتجات الأخرى نحو ٣٠,٨ مليون ريال عُماني، ما يعكس تعدد المجموعات السلعية التي تصل بها المنتجات العُمانية إلى السوق الصينية.

وفي سياق آخر، بلغ عدد الزوار الصينيين ٦٦ ألفًا و٩٤١ زائرًا حتى نهاية سبتمبر ٢٠٢٦، في مؤشر يعكس استمرار تدفق الزوار الصينين إلى سلطنة عُمان، بمعدلات مرتفعة.



إعلان تعديل الشكل القانوني

يعلن **مركز توازن للأذن والأنف والحنجرة التخصصي** والمقيدة بالسجل التجاري رقم **(1618401)** أنها بصدد تعديل شكلها القانوني من **(تاجر فرد)** إلى شركة **(الشخص الواحد)** وفقا للمادة رقم (31) من قانون الشركات التجارية رقم 2019/18 وتعديلاته.

وكل من له اعتراض على ذلك عليه أن يتقدم بأسباب اعتراضه لأمانة السجل التجاري بوزارة التجارة والصناعة وترويج الاستثمار خلال 30 يوما من تاريخ نشر هذا الإعلان.

إعلان تعديل الشكل القانوني

تعلن **شركة اكليل الوسطى للتجارة** والمقيدة بالسجل التجاري رقم **(1163961)** أنها بصدد تعديل شكلها القانوني من شركة **(توصية)** إلى شركة **(الشخص الواحد)** وفقا للمادة رقم (31) من قانون الشركات التجارية رقم 2019/18 وتعديلاته.

وكل من له اعتراض على ذلك عليه أن يتقدم بأسباب اعتراضه لأمانة السجل التجاري بوزارة التجارة والصناعة وترويج الاستثمار خلال 30 يوما من تاريخ نشر هذا الإعلان.

إعلان تعديل الشكل القانوني

تعلن **مشاريع الطورشي** والمقيدة بالسجل التجاري رقم **(1485079)** أنها بصدد تعديل شكلها القانوني من شركة **(توصية)** إلى شركة **(الشخص الواحد)** وفقا للمادة رقم (31) من قانون الشركات التجارية رقم 2019/18 وتعديلاته.

وكل من له اعتراض على ذلك عليه أن يتقدم بأسباب اعتراضه لأمانة السجل التجاري بوزارة التجارة والصناعة وترويج الاستثمار خلال 30 يوما من تاريخ نشر هذا الإعلان.

إعلان تعديل الشكل القانوني

تعلن **شركة سالم سعيد الشبلي للتجارة والمقاولات** والمقيدة بالسجل التجاري رقم **(1679998)** أنها بصدد تعديل شكلها القانوني من **(تاجر فرد)** إلى شركة **(محدودة المسؤولية)** وفقا للمادة رقم (31) من قانون الشركات التجارية رقم 2019/18 وتعديلاته.

وكل من له اعتراض على ذلك عليه أن يتقدم بأسباب اعتراضه لأمانة السجل التجاري بوزارة التجارة والصناعة وترويج الاستثمار خلال 30 يوما من تاريخ نشر هذا الإعلان.

إعلان تخفيض رأس المال

وفقا لأحكام المادة (150) من قانون الشركات التجارية، تعلن **شركة سفير السعادة للتجارة (ش.م.م)** والمقيدة بالسجل التجاري رقم **(1076068)** أنها بصدد تخفيض رأسمالها من **50,000.000 ريال عماني** إلى **20,000.000 ريال عماني.**

وكل من له اعتراض على ذلك عليه أن يتقدم بأسباب اعتراضه لأمانة السجل التجاري لدى وزارة التجارة والصناعة وترويج الاستثمار خلال 30 يوما من تاريخه.

إعلان تخفيض رأس المال

وفقا لأحكام المادة (150) من قانون الشركات التجارية، تعلن **شركة شركة لؤلؤة العاصمه الذهبية للتجارة (ش.ش.و)** والمقيدة بالسجل التجاري رقم **(1105069)** أنها بصدد تخفيض رأسمالها من **25,000.000 ريال عماني** إلى **18,000.000 ريال عماني.**

وكل من له اعتراض على ذلك عليه أن يتقدم بأسباب اعتراضه لأمانة السجل التجاري لدى وزارة التجارة والصناعة وترويج الاستثمار خلال 30 يوما من تاريخه.

المجلس الأعلى للقضاء
المحكمة الابتدائية بالمصنعة
إعلان قضائي

تعلن أمانة سر المحكمة الابتدائية بالمصنعة أن المدعي/ **مصطفى سليمان مراد البلوشي** أقام الدعوى رقم **(2026/1205/7578)** ضد المدعى عليه/ **يونيسي نيومينديا ماكابا ماكابا** للمطالبة بالآتي:

1. **إلزام المدعى عليه بسداد المبلغ المدان به وقدره 467 ريال عماني.**
2. **طلب التعويض عن الضرر المادي والنفسي بقيمة 500 ريال عماني.**
3. **إلزام المدعى عليه بمصاريف الدعوى.**

ونظرا لتعذر إعلان المدعى عليه بالطرق العادية، يعتبر هذا النشر إعلانا له بموعد نظر الدعوى في يوم **الإثنين** الموافق **2026/11/09** الساعة (9:00) بمقر المحكمة الابتدائية بالمصنعة الكائن بـ(الطريف)، عملا بالمادة (11) من قانون الإجراءات المدنية والتجارية الصادر بالمرسوم السلطاني رقم 2002/29م وتعديلاته.

أمانة سر المحكمة

فقدان سند ملكية أرض

فقد المواطن/

محمد بن ضحي بن سويد السرحي

سند ملكية أرضه السكنية رقم: 1051 الكائنة في ولاية المصنعة بالمربع: ودام الساحل والبالغ مساحتها: 321 متر مربع

فعلى من يجده يرجى تسليمه إلى أقرب مركز شرطة

وزارة التجارة والصناعة وترويج الاستثمار
إعلان

يعلن المكتب الوطني للملكية الفكرية عن طلبات تسجيل العلامات التجارية المقبولة وفقاً لأحكام قانون (نظام) العلامات التجارية لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية الصادر بالمرسوم السلطاني رقم ٢٠١٧/٣٣.

طلب تسجيل العلامة التجارية رقم : ٢٠١٦٨٩
في الفئة (٤٣) من أجل السلع / الخدمات:
خدمات المطاعم والمقاهي.

باســـــم: حي الشاي
الجنسيـــة: عمانية
العنـــوان: ص.ب: ٣١٨ ر.ب: ٣١٨، محافظة جنوب الباطنة، ولاية الرستاق، العراقي، سلطنة عمان
تاريخ تقديم الطلب: ٢٠٢٦/٨/١١

وزارة التجارة والصناعة وترويج الاستثمار
إعلان

يعلن المكتب الوطني للملكية الفكرية عن طلبات تسجيل العلامات التجارية المقبولة وفقاً لأحكام قانون (نظام) العلامات التجارية لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية الصادر بالمرسوم السلطاني رقم ٢٠١٧/٣٣.

طلب تسجيل العلامة التجارية رقم : ٢٠٠١٩٧
في الفئة ٣٥ من أجل السلع / الخدمات:
بيع شيالات للملابس، ياقات ملابس، ملابس كتانية، أحزمة ملابس، ملابس، فرو ملابس، قمصان مسرولة ملابس، ملابس جاهزة، جلابيات ملابس، العبايات النسائية.

باســـــم: المرايا المتحدة للتجارة
الجنسيـــة: عمانية
العنـــوان: ص.ب: ٤٨٧ ر.ب: ١١٦، محافظة مسقط، ولاية بوشر، العذيبة الجنوبية، سلطنة عمان
تاريخ تقديم الطلب: ٢٠٢٦/٦/٢٨

وزارة التجارة والصناعة وترويج الاستثمار
إعلان

يعلن المكتب الوطني للملكية الفكرية عن طلبات تسجيل العلامات التجارية المقبولة وفقاً لأحكام قانون (نظام) العلامات التجارية لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية الصادر بالمرسوم السلطاني رقم ٢٠١٧/٣٣.

طلب تسجيل العلامة التجارية رقم : ١٩٨٣٢٩
في الفئة (٤٣) من أجل السلع / الخدمات:
مطاعم.

باســـــم: الشركة المتحدة العالمية للضيافة
الجنسيـــة: عمانية
العنـــوان: ص.ب: ٨٨٠ ر.ب: ١١٢، محافظة مسقط، سلطنة عمان
تاريخ تقديم الطلب: ٢٠٢٦/٤/٢٩

وزارة التجارة والصناعة وترويج الاستثمار
إعلان

يعلن المكتب الوطني للملكية الفكرية عن طلبات تسجيل العلامات التجارية المقبولة وفقاً لأحكام قانون (نظام) العلامات التجارية لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية الصادر بالمرسوم السلطاني رقم ٢٠١٧/٣٣.

طلب تسجيل العلامة التجارية رقم : ١٩٨٣٣٥
في الفئة (٣٢) من أجل السلع / الخدمات:
خلاصات فواكه غير كحولية، جعة زنجبيل، بيرة شعير منبت ملت، ماء الشعير، مشروبات عصير فواكه غير كحولية، مشروبات مصل اللبن، مستحضرات بدون كحول لتحضير المشروبات، خلاصات لتحضير المشروبات، عصائر فواكه، أشربة لتحضير المشروبات، مياه شرب مشروبات، مستحضرات لتحضير المياه الغازية، ماء الليثيا، مياه معدنية مشروبات، ماء معدني فوار، مياه معدنية للموائد، عصير عنب، ليموناضة..

باســـــم: الشركة المتحدة العالمية للضيافة
الجنسيـــة: عمانية
العنـــوان: ص.ب: ٨٨٠ ر.ب: ١١٢، محافظة مسقط، سلطنة عمان
تاريخ تقديم الطلب: ٢٠٢٦/٤/٢٩

وزارة التجارة والصناعة وترويج الاستثمار
إعلان

يعلن المكتب الوطني للملكية الفكرية عن طلبات تسجيل العلامات التجارية المقبولة وفقاً لأحكام قانون (نظام) العلامات التجارية لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية الصادر بالمرسوم السلطاني رقم ٢٠١٧/٣٣.

طلب تسجيل العلامة التجارية رقم : ١٩٨٣٣٦
في الفئة (٣٢) من أجل السلع / الخدمات:
خلاصات فواكه غير كحولية، بيرة، بيرة شعير منبت ملت، ماء الشعير، مشروبات عصير فواكه غير كحولية، مشروبات مصل اللبن، مستحضرات بدون كحول لتحضير المشروبات، خلاصات لتحضير المشروبات، عصائر فواكه، أشربة لتحضير المشروبات، مياه شرب مشروبات، مستحضرات لتحضير المياه الغازية، ماء الليثيا، مياه معدنية مشروبات، ماء معدني فوار، مياه معدنية للموائد، عصير عنب، ليموناضة..

باســـــم: الشركة المتحدة العالمية للضيافة
الجنسيـــة: عمانية
العنـــوان: ص.ب: ٨٨٠ ر.ب: ١١٢، محافظة مسقط، سلطنة عمان
تاريخ تقديم الطلب: ٢٠٢٦/٤/٢٩

وزارة التجارة والصناعة وترويج الاستثمار
إعلان

يعلن المكتب الوطني للملكية الفكرية عن طلبات تسجيل العلامات التجارية المقبولة وفقاً لأحكام قانون (نظام) العلامات التجارية لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية الصادر بالمرسوم السلطاني رقم ٢٠١٧/٣٣.

طلب تسجيل العلامة التجارية رقم : ١٩٨٣٣٧
في الفئة (٣٢) من أجل السلع / الخدمات:
خلاصات فواكه غير كحولية، ماء الشعير، مشروبات عصير فواكه غير كحولية، مشروبات مصل اللبن، مستحضرات بدون كحول لتحضير المشروبات، خلاصات لتحضير المشروبات، عصائر فواكه، أشربة لتحضير المشروبات، مياه شرب مشروبات، مستحضرات لتحضير المياه الغازية، ماء الليثيا، مياه معدنية مشروبات، ماء معدني فوار، مياه معدنية للموائد، عصير عنب، ليموناضة، خلاصات حشيشة الدينار لتحضير البيرة، عصائر خضراوات مشروبات..

باســـــم: الشركة المتحدة العالمية للضيافة
الجنسيـــة: عمانية
العنـــوان: ص.ب: ٨٨٠ ر.ب: ١١٢، محافظة مسقط، سلطنة عمان
تاريخ تقديم الطلب: ٢٠٢٦/٤/٢٩

وزارة التجارة والصناعة وترويج الاستثمار
إعلان

يعلن المكتب الوطني للملكية الفكرية عن طلبات تسجيل العلامات التجارية المقبولة وفقاً لأحكام قانون (نظام) العلامات التجارية لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية الصادر بالمرسوم السلطاني رقم ٢٠١٧/٣٣.

طلب تسجيل العلامة التجارية رقم : ٢٠١٨٨١
في الفئة (٢١) من أجل السلع / الخدمات:
هاون للاستعمال المطبخي، ملاعق للمثلجات، كسارات جوز، ملاقط سكر، صحون لأكياس الشاي، أكياس شبكية لطبخ، ليست للاستخدام في أفران الميكروويف، أواني فصل صفار البيض، قواعد أو صواني لموزع الزيوت العطرية، قماش لغسل الصحون، سدادات أغطية، زجاجية، أحواض شرب، ألواح غسيل، أطواق دواجن، أوانٍ، أطقم أوعية الطهي، صحون للزبدة، أغطية لصحون الزبدة، مرطبانات زجاجية، أوعية شرب، أوعية عزل حراري للمشروبات..

باســـــم: قوارير الخليج للتجارة والمقاولات
الجنسيـــة: عمانية
العنـــوان: ر.ب: ٣٢٤، ص.ب: ٣٩٤، سلطنة عمان
تاريخ تقديم الطلب: ٢٠٢٦/٨/١٧

وزارة التجارة والصناعة وترويج الاستثمار
إعلان

يعلن المكتب الوطني للملكية الفكرية عن طلبات تسجيل العلامات التجارية المقبولة وفقاً لأحكام قانون (نظام) العلامات التجارية لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية الصادر بالمرسوم السلطاني رقم ٢٠١٧/٣٣.

طلب تسجيل العلامة التجارية رقم : ١٦٢٦١٨
في الفئة ٤١ من أجل السلع / الخدمات:
تنظيم وإدارة ندوات، الامتحانات التعليمية، التدريب العملي عرض، تنظيم وإدارة الحلقات الدراسية، تنظيم وإدارة ورشات العمل التدريب، خدمات التعليم التي توفرها المدارس.

باســـــم: معهد رواق للتدريب
الجنسيـــة: عمانية
العنـــوان: سلطنة عمان
تاريخ تقديم الطلب: ٢٠٢٣/٢/٢٧

وزارة التجارة والصناعة وترويج الاستثمار
إعلان

يعلن المكتب الوطني للملكية الفكرية عن طلبات تسجيل العلامات التجارية المقبولة وفقاً لأحكام قانون (نظام) العلامات التجارية لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية الصادر بالمرسوم السلطاني رقم ٢٠١٧/٣٣.

طلب تسجيل العلامة التجارية رقم : ٢٠٣٤١٧
في الفئة (٣٥) من أجل السلع / الخدمات:
مركز تسوق.

باســـــم: المنيال السعيد
الجنسيـــة: عمانية
العنـــوان: ر.ب: ٣١٩ ص.ب: ٣٦، سلطنة عمان
تاريخ تقديم الطلب: ٢٠٢٦/١٠/١

وزارة التجارة والصناعة وترويج الاستثمار
إعلان

يعلن المكتب الوطني للملكية الفكرية عن طلبات تسجيل العلامات التجارية المقبولة وفقاً لأحكام قانون (نظام) العلامات التجارية لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية الصادر بالمرسوم السلطاني رقم ٢٠١٧/٣٣.

طلب تسجيل العلامة التجارية رقم : ١٨٩٣٠٧
في الفئة ٣٥ من أجل السلع / الخدمات:
عرض السلع (بيع الكمه العمانية).

باســـــم: مركز بن حمدان للاستثمار
الجنسيـــة: عمانية
العنـــوان: سلطنة عمان
تاريخ تقديم الطلب: ٢٠٢٥/٧/١٣

وزارة التجارة والصناعة وترويج الاستثمار
إعلان

يعلن المكتب الوطني للملكية الفكرية عن طلبات تسجيل العلامات التجارية المقبولة وفقاً لأحكام قانون (نظام) العلامات التجارية لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية الصادر بالمرسوم السلطاني رقم ٢٠١٧/٣٣.

طلب تسجيل العلامة التجارية رقم : ٢٠١٥٩٩
في الفئة (٣٧) من أجل السلع / الخدمات:
تنظيف السيارات.

باســـــم: مأثر الجنوب للتجارة
الجنسيـــة: عمانية
العنـــوان: ر.ب: ٥١٢ ص.ب: ١٢٣، سلطنة عمان
تاريخ تقديم الطلب: ٢٠٢٦/٨/٨

وزارة التجارة والصناعة وترويج الاستثمار
إعلان

يعلن المكتب الوطني للملكية الفكرية عن طلبات تسجيل العلامات التجارية المقبولة وفقاً لأحكام قانون (نظام) العلامات التجارية لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية الصادر بالمرسوم السلطاني رقم ٢٠١٧/٣٣.

طلب تسجيل العلامة التجارية رقم : ١٦٢٥٠٦
في الفئة ٤٣ من أجل السلع / الخدمات:
خدمات المطاعم.

باســـــم: أبو محمد حمدان نصر للتجارة
الجنسيـــة: عمانية
العنـــوان: سلطنة عمان
تاريخ تقديم الطلب: ٢٠٢٣/٢/٢٣







العلاقات العُمانية الصينية.. تاريخ يتجدد

د. خالد بن سالم السعيدي **



العلاقات العُمانية الصينية.. حكاية تواصل ضاربة في أعماق التاريخ حملتها السفن التجارية

رصيد الخبرات الإنسانية قاعدة صلبة لبناء مستقبل أعمق تعاونًا بين عُمان والصين

البحّار العُماني نقل المعرفة والخبرة والثقافة منذ فجر التاريخ إلى أنحاء العالم

التاجر العُماني أبو عبيدة «سفير النوايا الحسنة والأخلاق الحميدة»

أسطول البحّار الصيني تشنغ خه خلال عهد أسرة مينغ مثّل ركيزة أساسية في العلاقات مع عُمان

الشراكة الاستراتيجية بين البلدين تعكس نمو مسارات التعاون وتواكب التحولات العالمية

الصين شريك مُهم في مسيرة عُمان نحو تنويع الاقتصاد وتعزيز تنافسيته

عُمان قادرة على أداء دور متنامٍ في حركة التجارة والاستثمار وسلاسل الإمداد العالمية

من ذاكـرة البحار القديمـة إلى آفاق الشراكة الاستراتيجية، تملك سـلطنة عُمان وجمهورية الصين الشعبية رصيدًا حضاريًا وإنسانيًا يمكن أن يشكّل أساسًـا لمستقبل أوسع من التعاون الاقتصـادي والثقـافي، ويعـزّز حضـور قيم السلام والتسـامح والحوار في عالم تتزايد فيه التحديات.

ليسـت العلاقـات العُمانية الصينيـة وليدة المصالـح الاقتصادية الراهنـة، ولا هي مجرد امتـداد لعلاقـات دبلوماسـية تأسسـت في النصف الثاني من القرن العشرين؛ إنها حكاية تواصـل ضاربـة في أعماق التاريخ، نسـجتها أمواج المحيط الهندي، وحملتها سفن التجارة، ورسّـختها المصالـح المتبادلـة بين حضـارتين أدركتا، منذ قـرون بعيـدة، أنَّ الانفتاح على الآخر طريق للمعرفة والازدهار.

وعندمـا نتأمل هـذه العلاقة اليـوم، فإننا لا نستحضر الماضي بوصفه صفحات من التاريخ فحسـب؛ بل نسـتعيد رصيـدًا مـن الخبرة الإنسـانية يمكن البناء عليه لصياغة مستقبل أكثر اتسـاعًا، تتكامل فيه المصالح الاقتصادية مـع التفاهـم الثقـافي، وتتلاقى فيـه الرؤية السياسـية مع تطلعات الشـعبين إلى التنمية والاستقرار.

البحر.. طريق الحضارة

كان البحـر، على امتـداد التاريـخ، أحد أهم الجسـور التي ربطـت عُمان بالعالم. وبفضل موقعهـا الجغـرافي المطل على بحـر العرب وبحـر عُمان، وامتدادها البحري نحو المحيط الهندي، أدّت الموانئ العُمانية دورًا محوريًا في حركة التجارة بين شبه الجزيرة العربية والهند وشرق إفريقيا والصين.

ولم يكن البحّار العُماني مجرد ناقل للبضائع بين الموانـئ؛ بل كان حـاملًا للمعرفة والخبرة والثقافة، ينقل من بلد إلى آخر السلع والأفكار والعـادات، ويقيم من خلال رحلاته جسـورًا مـن الثقة والتعارف. ومن هذا الدور البحري تشـكّلت ملامح العلاقـة التاريخية بين عُمان والصين، التي تعود جذورها إلى قرون مبكرة، وتوثّق المصادر التاريخية جوانب متعددة من التواصل التجاري والإنسـاني بين الجانبين منذ العصور القديمة.

وتُشير الروايـات التاريخيـة إلى وصول تجار عُمانيين إلى الصين في وقت مبكر، ومن الأسماء التـي ارتبطت بهذه الذاكرة أبـو عبيدة عبد الله بن القاسم، الذي تذكره المصادر العُمانية في سـياق الرحلات التجاريـة إلى الصين خلال القـرن الثامن الميلادي، وقـد لقبه الإمبراطور الصينـي بسـفير النوايـا الحسـنة والأخلاق الحميدة. كما شـكّلت الموانـئ العُمانية، وفي مُقدمتها صحار ومسـقط، محطات مُهمة في شـبكات التجارة البحرية التي ربطت الشرق بالغرب، وأسهمت في تداول سلع اشتهرت بها المنطقة، مثل اللبان، إلى جانب منتجات الهند وشرق إفريقيا وغيرها من السلع التي وجدت طريقها إلى الأسواق الآسيوية.

ولم يتوقف هذا التواصل عند حدود التجارة؛ فقـد أتـاح الاحتـكاك المتكـرر بين البحارة والتجـار فرصًـا للتعـارف وتبـادل الخبرات والمعارف، وأسـهم في تكوين صـورة متبادلة عـن المجتمعات التي ربطتهـا طرق الملاحة. فالبحـر الذي قد يبدو في الجغرافيا فاصلًا بين الشـواطئ، كان، في التجربـة العُمانية جسرًا يصل بينها.

وتكتسـب هـذه الذاكـرة التاريخيـة دلالة إضافيـة حين نسـتحضر الـرحلات البحريـة الصينيـة إلى المنطقة، ومنها رحلات أسـطول البحّـار الصيني تشـنغ خـه خلال عهد أسرة مينـغ، التي ارتبطـت بالتواصل مع موانئ في المحيط الهندي، من بينها السواحل العُمانية. كما اسـتُعيد هذا الإرث في الـعصر الحديث من خلال رحلة السـفينة العُمانية «صحار»، التي أبحـرت في مطلع ثمانينات القرن الماضي مسـتلهمة طرق الملاحة القديمـة وصولًا إلى الصين، في مشـهد جسّـد قـدرة التاريخ على التحول إلى مصدر إلهام للعلاقات المعاصرة.

إنَّ هذه الشـواهد ليسـت مجرد اسـتدعاء لزمن مضى؛ بل تذكير بأن العلاقة بين البلدين امتلكـت، قبـل ظهـور المفاهيـم الحديثـة لـلشراكات الاستراتيجية، مقومـات التواصل والاسـتمرارية: الجغرافيا، والتجارة، والمصالح المشتركة، والاستعداد للتعامل مع الآخر.

الشراكة الاستراتيجية

مع قيام العلاقات الدبلوماسـية الرسمية بين سـلطنة عُمان وجمهورية الصين الشعبية في ٢٥ مايـو ١٩٧٨، دخلت هذه الصلات مرحلة جديـدة، انتقلـت فيهـا مـن إرث التواصل التاريخـي إلى إطـار مؤسسي حديـث ينظّم التعاون السياسي والاقتصادي والثقافي. وشكّل إعلان الشراكـة الاستراتيجيـة بين البلدين في مايو ٢٠١٨ محطة مهمة في مسـار العلاقات الثنائية؛ إذ أتاح إطارًا أوسـع لتطوير التعاون وتوسـيع مجالاته، بما يتناسـب مع التحولات التي يشـهدها الاقتصـاد العالمـي، والمكانة المتنامية لآسـيا في التجارة والاستثمار وسلاسل الإمداد الدولية.

وقد برهنت السنوات الماضية على أنَّ العلاقة بين مسـقط وبـكين تمتلك مقومـات عملية للتطـور، في ظل ما يجمع البلدين من مصالح اقتصاديـة، وما يربطهما مـن اهتمام بتعزيز الاسـتقرار والتعاون الإقليمـي والدولي. كما أن الحـوار المسـتمر بين المسـؤولين، وتبادل الزيارات، والمشاورات السياسية، تمثل أدوات ضرورية لترجمة التفاهـم المشترك إلى برامج ومشروعات قابلة للتنفيذ.

غير أن قيمـة الشراكـة الاستراتيجية لا تُقاس بمستوى العلاقات الرسمية وحده؛ بل بقدرتها على إحداث أثر ملمـوس في حياة المواطنين، وفتح فرص جديدة أمام المؤسسات والشركات ورواد الأعمال، وتطويـر المعرفـة والمهارات، وتعزيز فـرص العمل، وبنـاء مصالح طويلة الأجل يستفيد منها الطرفان.

ومن هنا، فـإنَّ التحدي الحقيقـي يتمثل في الانتقـال بالعلاقـات مـن مسـتوى التفاهم السياسي والتبادل التجاري إلى مستوى أعمق مـن التكامل الاقتصادي والتعـاون الإنتاجي، بحيث تصبح الشراكة أكثر تنوعًا واسـتدامة، وأقل اعتمادًا على قطاع واحد أو نمط تقليدي من المبادلات.

الاقتصاد.. وتجديد الشراكة

وإذا كان البحـر قـد صنع جسـور التواصل بين عُمان والـصين في الماضي، فـإن الاقتصـاد قـادر اليـوم على تحويـل تلك الجسـور إلى مسـارات للتنمية المسـتدامة؛ فالـصين- بما تمتلكـه من قاعـدة صناعية وتقنية واسـعة، وخبرات متقدمة في مجالات التصنيع والطاقة والتكنولوجيا والبنية الأساسـية- تمثل شريكًا مهمًا لعُمان في مسيرتهـا نحو تنويع الاقتصاد وتعزيز تنافسيته.

وفي المقابـل، تتمتـع سـلطنة عُمان بموقـع استراتيجي يربط أسواق آسيا بإفريقيا والشرق الأوسـط، وبموانئ ومناطـق اقتصادية وحرة يمكـن أن تؤدي دورًا متناميًا في حركة التجارة والاسـتثمار وسلاسـل الإمـداد العالمية. ومن شـأن توظيف هذه المقومـات أن يفتح أمام الشركات الصينيـة فرصًـا جديدة للاسـتثمار والإنتـاج والتصديـر، وأن يمنـح المؤسسـات العُمانية مساحة أوسـع للوصول إلى الأسواق والخبرات والتقنيات.

وتـزداد أهمية هذا التوجه في ضوء التحولات التـي تشـهدها سـلطنة عُمان في إطار رؤية "عُمان ٢٠٤٠"، التي تضع التنويع الاقتصادي، وجذب الاسـتثمارات النوعيـة، وتعزيز دور القطاع الخـاص، وتطوير القـدرات الوطنية ضمن أولوياتها. وهنا تبرُز إمكانية بناء شراكة اقتصادية تتجـاوز التبادل التجاري التقليدي، لتشـمل إقامة الصناعات التحويلية، وتوطين التقنيـات، وتطويـر الخدمات اللوجسـتية، ودعم المؤسسـات الصغيرة والمتوسطة، وفتح آفاق جديدة أمام الكفاءات العُمانية.

كما تتيـح مجـالات الطاقـة المتجـددة والهيـدروجين الأخضر والصناعـات المرتبطة بهـا فرصًا واعـدة للتعـاون بين البلدين، إلى جانب الصناعـات التحويلية والبتروكيماويات والتعديـن والاقتصـاد الرقمـي والـذكاء الاصطناعي والأمن الغذائي والسياحة. ويمكن للتعاون في هذه القطاعات أن يسـهم في بناء قاعـدة إنتاجيـة أكثر تنوعًـا، وتعزيز القيمة المضافـة المحلية، وتوفير فـرص عمل نوعية، ونقل المعرفة والخبرات إلى الكفاءات الوطنية. ولا ينبغـي أن تظل هـذه الإمكانات في إطار الطموحات العامة؛ بل تحتاج إلى تحويلها إلى مشروعات محددة، وجـداول زمنية واضحة، وشراكات بين المؤسسـات الحكومية والقطاع الخـاص في البلديـن، مـع إعطـاء الأولويـة للمشروعـات التي تحقـق منافـع متبادلة، وتدعـم المحتوى المحلي، وتتيح فرصًا حقيقية لنقل التكنولوجيا وبناء القدرات.

إنَّ نجـاح الشراكة الاقتصادية لا يُقاس بحجم رؤوس الأموال المسـتثمرة أو قيمة الصادرات والـواردات وحدهـا؛ بـل بقدرتهـا على بناء علاقـات إنتاجية طويلة الأمـد، تجعل عُمان شريـكًا في صناعـة القيمـة، لا مجرد سـوق للمنتجـات، وتمنح المسـتثمر الصينـي بيئة مستقرة وموقعًا استراتيجيًا وفرصًا للتوسع في أسواق المنطقة.

ومـن هنا، يُمكن للبلديـن تعزيز تعاونهما في المجالات الثقافية والتعليمية والأكاديمية، من خلال تبادل الطلبة والباحثين، وتطوير برامج تعليم اللغة العربية في الصين واللغة الصينية في عُمان، وتنظيم المعـارض والفعاليات التي تعرّف كل شـعب بحضـارة الآخر، إلى جانب تشـجيع السـياحة الثقافيـة والتعـاون بين الجامعات ومراكز البحث.

والاسـتثمار في المعرفة المتبادلة لا يقل أهمية عن الاسـتثمار في المصانع والموانئ؛ فالتقارب بين الشعوب هو الذي يمنح العلاقات الرسمية عمقها الإنسـاني، ويجعـل الشراكة أكثر قدرة على الاستمرار عبر الأجيال.

قواسم تتجاوز المصالح

لا تقـوم العلاقات المسـتدامة بين الدول على المصالـح الاقتصادية وحدها؛ فالمصالح تحتاج إلى أرضيـة من الثقة والتفاهـم، والثقة تنمو حين تتلاقى القيم وتُـحترم الاختلافات وتُدار الخلافات بالحوار.

ومن هذه الزاوية، يمكن النظر إلى العلاقة بين عُمان والـصين بوصفها فرصة لتعزيز التواصل بين حضـارتين عريقـتين، تمتلـك كل منـهما تجربتهـا الخاصة في فهم الاسـتقرار والتنمية والتفاعل مـع العالم. فعُمان عُرفـت تاريخيًا بانفتاحها البحري، وامتـداد صلاتها التجارية والثقافيـة إلى مجتمعات متعددة، كما ارتبط نهجها الدبلوماسي بالحوار والوساطة، والسعي إلى تقريـب وجهـات النظر، واحترام سـيادة الدول وعدم التدخل في شؤونها الداخلية.

وفي التجربة الصينية، تحضُر مفاهيم الانسجام والاسـتقرار واحترام الخصوصيـات الحضارية ضمن جوانب من تراثها الفكري والثقافي، إلى جانب التأكيد الرسمي على التعايش السلمي والتعـاون والمصالح المشتركـة. ولا يعني ذلك تطابـق التجربتين في جميـع التفاصيل، وإنما يـشير إلى وجـود مسـاحات مشتركـة يمكن الانـطلاق منها لبنـاء تفاهم أعمـق وتعزيز التعاون بين الشعبين.

وفي عـالم تتصاعد فيه التوترات، وتتسـع فيه آثار النزاعات على الاقتصاد والأمن الإقليميين والدولـيين، تكتسـب هذه القواسـم أهمية خاصـة. فالحـوار ليـس تنازلًا عـن المصالح؛ بل وسـيلة لإدارتها، والتسـامح ليس تجاهلًا للاختلاف؛ بل اعتراف بإمكانية التعايش معه، والسلام ليس غيابًا للصراع فحسـب؛ بل عمل مسـتمر لمعالجة أسبابه وتهيئة الظروف التي تمنع تجدده.

آمالٌ على قدر التاريخ

وتكتسـب زيـارة حضرة صاحـب الجلالـة السـلطان هيثـم بن طـارق المعظم- حفظه الله ورعـاه- إلى جمهورية الصين الشـعبية، أهميةً خاصةً في حسـابات العلاقات الثنائية؛ لما يُمكـن أن تحملـه مـن فـرص لتجديـد الشراكـة الاستراتيجيـة، وفتح آفـاق جديدة للتعـاون، وتأكيد مكانـة العلاقة بين البلدين في ظل التحولات الاقتصادية والسياسـية التي يشهدها العالم.

ولا تنبع أهمية الزيارة من رمزيتها السياسية والبروتوكوليـة فحسـب، وإنمـا مـن قدرتها كذلـك على توفير زخم رفيع المسـتوى يدفع المؤسسات المعنية إلى الانتقال من التفاهمات العامـة إلى الالتزامـات العمليـة، ويمنـح المشروعات المشتركة دفعة جديدة، ويؤسـس لمرحلـة تتناسـب مـع طموحـات البلدين وإمكاناتـهما. وتتجـه الآمـال إلى أن تُتيـح الزيارة، فرصةً لتعميق الحوار حول مسـتقبل الشراكـة الاقتصاديـة، وتعزيز الاسـتثمارات الصينية النوعية في سـلطنة عُمان، وتوسـيع التعـاون في الصناعة والتكنولوجيـا والطاقة المتجددة والخدمات اللوجسـتية، إلى جانب تطوير التبادل الثقافي والتعليمي والسـياحي. كما يمكن أن تشـكل مناسـبة لإعـادة تقييم مـا تحقق من اتفاقات وتفـاهمات، وتحديد الأولويات التي تسـتحق أن تتقدم في المرحلة المقبلة.

والأهـم من ذلـك، أنَّ الزيارة تحمل رسـالة واضحة مفادها أنَّ العلاقات العُمانية الصينية لا تستند إلى ظرف دولي عابر، وإنما إلى تاريخ طويـل من التواصـل، وإلى مصالـح متبادلة يمكن أن تتطور في بيئة دولية تتسم بالتنافس على الأسواق والتقنيات والاستثمارات.

إنَّ الآمال المعقودة على زيارة جلالة السلطان إلى الصين هـو أن تكون محطة لتجديد الثقة وتحديد الأولويـات، وأن تمنح الشراكة دفعة عملية تسـتجيب لتطلعات الشعبين، وتربط إرث الماضي بمتطلبـات المسـتقبل. وهو أمل يسـتند إلى ما يملكـه البلدان مـن مقومات حقيقية.

طريق الحرير

واسـتحضارُ العلاقات العُمانية الصينية اليوم يُعيـد إلى الأذهان صورة السـفن التي كانت تنطلـق من الموانئ العُمانيـة محمّلة باللُّبان والسـلع، وتـعبُر البحار نحـو الشرق، حاملةً معها مصالح التجار ومعارف الشـعوب. غير أن سـفن الـعصر الحديـث لم تعـد وحدها التـي تصنـع جسـور التواصـل؛ فالموانـئ الذكية، وشـبكات النقل، والتقنيات الرقمية، والاسـتثمارات الصناعية، ومؤسسات البحث العلمي، أصبحت أدوات جديدة لرسم خرائط العلاقات الدولية.

ومـن هنا، فـإنَّ تجديد العلاقة بين مسـقط وبـكين لا يعني الاكتفـاء بالاحتفاء بتاريخها؛ بـل يعنـي إعادة توظيـف ذلـك التاريخ في صياغـة رؤية عملية للمسـتقبل، رؤية تقوم على اقتصاد متنوع، وشراكات متوازنة، وتبادل معرفي وثقافي أوسـع، وتعاون يعزز الاستقرار ويخدم التنمية، مع احترام خصوصية كل بلد وخياراته الوطنية.

ولعـل أهـم ما يمنحـه تاريـخ العلاقات بين البلدين هو الدليل على أن التواصل الحقيقي يستطيع تجاوز المسـافات واختلاف الأزمنة. فقد بـدأت الحكاية عبر البحـر، ثم انتقلت إلى العلاقات الدبلوماسية الحديثة، وأصبحت اليوم أمام فرصة للارتقاء إلى مستويات أعمق من التكامـل الاقتصـادي والإنسـاني. عُمان والـصين لا تحتاجـان إلى اختراع تاريخ جديد لعلاقتـهما، بقدر مـا تحتاجان إلى اسـتلهام تاريـخ قائـم، والبنـاء عليه بـأدوات العصر ومتطلباتـه؛ فالماضي يمنح العلاقـة جذورها، والحـاضر يضع أمامها الفرص والتحديات، أما المسـتقبل فيتوقف على ما يسـتطيع البلدان إنجازه معًا.

وبين صحـار التـي احتضنت حركـة الملاحة القديمـة، والموانـئ الصينية التي اسـتقبلت السـفن العُمانيـة، تمتد حكاية تسـتحق أن تتجـدد؛ لا باعتبارها ذكرى جميلة فحسـب؛ بل باعتبارها أساسًـا لشراكة تصنـع التنمية، وتوسّـع آفـاق المعرفـة، وتؤكـد أن الحوار والتسـامح والسلام يمكن أن تكـون جميعها ركائز لعلاقات دولية أكثر استقرارًا وازدهارًا.

وأخيرًا.. إنَّ العلاقـات العُمانية الصينية تاريخٌ يتجـدد، حين يتحـول إرث البحـار إلى فرص اقتصادية، وتتحـول الصداقـة التاريخية إلى شراكة مُنتجة، وتُصبـح القيم المشتركة جسرًا نحو مستقبل يتسع لطموحات الشعبين.

** رئيس مجلس إدارة جمعية الصداقة العُمانية الصينية

فرص واعدة للتعاون في الصناعات التحويلية والاقتصاد الرقمي والأمن الغذائي والسياحة

ضرورة تطوير برامج تعليم اللغة العربية في الصين واللغة الصينية في عُمان

الحضارتان العُمانية والصينية قادرتان على بناء مُستقبل أكثر أمنا واستقرارًا للعالم

زخم الزيارة السامية إلى الصين يسهم في الانتقال من التفاهمات المؤسسية إلى الالتزامات العملية

زيارة جلالته تمنح الشراكة بين البلدين دفعةً عمليةً تستجيب للتطلعات الثنائية

مسقط وبكين تسعيان لإعادة توظيف التاريخ لصياغة رؤية عملية للمستقبل

السلام والتسامح والحوار قواسم عُمانية صينية تتجاوز المصالح

المقالات الأكثر قراءة على الموقع الإلكتروني أمس

1 الرجل كائن بدائي — ريتّا دار

2 عُدتُ بك مُسجى في تابوت — نصيب بن سالم المعمري

3 تسليع العلاقات والصداقات — صبحي حسن

4 فقط لأنك مُضيء في الظُلمة! — أنيسة الهوتية

لقراءة جميع المقالات زوروا: https://alroya.om/category/3

عُمان والصين.. من التبادل التجاري إلى الشراكات المتعددة



علي بن حبيب اللواتي

تؤكد الزيارة السامية لحضرة صاحب الجلالة السلطان هيثم بن طارق المعظم- حفظه الله ورعاه- إلى جمهورية الصين الشعبية الصديقة، نهج التوازن الحكيم الذي تنتهجه سلطنة عُمان في علاقاتها الدولية؛ حيث إن هذه الزيارة السامية تأتي بعد زيارة سامية إلى المملكة المتحدة الصديقة، ورسالتها واضحة بأن عُمان صديقة للجميع، تبني علاقاتها مع الغرب والشرق على أساس المصالح المشتركة والاحترام المتبادل، وعُمان تؤمن بالشراكة البعيدة عن التحالفات، وهذا النهج هو ما أكسب الدبلوماسية العُمانية احترام العالم.

وارتكازًا على ما تمثله هذه الزيارة من آفاق واعدة، نضع جملة من النقاط التي نأمل تعزيزها بين البلدين:

أولا: من أهم عوامل نجاح هذه الزيارة تفعيل اللجنة العُمانية الصينية المشتركة ومجلس الأعمال المشترك، وهي آليات بروتوكولية معتمدة لتأطير التعاون ومتابعته وتحويل التفاهمات إلى مشاريع على الأرض.

ثانيًا: تشجيع الاستثمارات النوعية؛ حيث تأتي هذه الزيارة دعما لجهود جهاز الاستثمار العُماني في استقطاب شراكات نوعية تخدم التنويع الاقتصادي وتوفير فرص عمل مستدامة للشباب العُماني.

ثالثًا: من الأهداف الوطنية للموارد البشرية في مثل هذه الشراكات الاستراتيجية أن يكون التركيز على نقل التقنية وتدريب الكوادر الوطنية، مع برامج تدريب مهني عملي لشباب عُمان في المصانع والشركات الصينية، ليعودوا قادرين على تشغيل وإدارة المشاريع في عُمان بأنفسهم. وفي المقابل تقدم عُمان للصين بوابة آمنة ومستقرة تربطها بأسواق الخليج وأفريقيا وأوروبا، وطاقة نظيفة وهيدروجين أخضر، وموقعا لوجستيا استراتيجيا، وهي شراكة تبنى على مبدأ رابح رابح وروح الفوز المشترك.

رابعًا: ثورة البناء بمواد متطورة: الصين لم تعد تبني بالخرسانة الجاهزة فقط، بل طورت مواد جديدة مثل ألواح الأسمنت الليفي عالي الكثافة بعمر ٥٠ سنة، ومادة FHPRC المرنة فائقة الأداء بقوة ضغط ١٦٠ ميجاباسكال، وهذه التقنية مطبقة بنجاح في المملكة العربية السعودية ودولة الإمارات العربية المتحدة الشقيقتين، مما يؤكد ملاءمتها لأجواء الخليج الحارة، وهي مواد تحول البناء من بطيء إلى سريع، بتكلفة أقل وجودة أعلى وسرعة في التنفيذ.

خامسًا: البنية السكنية والجسور والأنفاق. من بين الاحتياجات الملحة في هذا الإطار ربط جزيرة مصيرة بالبر، عبر مشروع جسر يربط سنة مع مصيرة، وهو مشروع يُمثل مطلبًا شعبيًا قديمًا لولاية يقطنها عدد يتزايد بسرعة مع الوقت؛ حيث يعاني الأهالي من صعوبة التنقل وارتفاع تكلفة السلع وارتباطهم بالعبّارات التي تتوقف أحيانا بسبب الأحوال الجوية، وتنفيذ هذا الجسر بتقنية صينية متطورة سينعش الولاية اقتصاديا وسياحيا.

سادسًا: الاستفادة من الخبرة الصينية في بناء المستشفيات بجودة عالية وسرعة قياسية، مع إنشاء كليات للطب والهندسة والتعليم التقني والمهني في المحافظات التي يُوجد بها احتياج فعلي وكثافة سكانية تبرر ذلك، لربط التعليم باحتياجات تلك المحافظات وسوق العمل وتخفيف الضغط على مسقط، وتوفير تعليم نوعي قريب من بيت الطالب.

سابعًا: شهدت موانئ صحار والدقم وصلالة وبقية الموانئ العُمانية تطورًا كبيرًا خلال السنتين الماضيتين وأصبحت بديلا لوجستيًا عالميًا في ظل تحديات المنطقة، لذا نأمل مواصلة التطوير الشامل لجميع الموانئ، لمواكبة تحديات الواقع الجديد وتلبية الاحتياجات الفعلية للتجارة الدولية والصناعات التصديرية.

ثامنًا: التعاون المشترك لإنشاء مركز مهني متخصص لتشغيل وصيانة سكك القطارات والمترو، بما يضمن تأهيل كوادر عُمانية قادرة على تشغيل هذا القطاع الحيوي، مع إيفاد شباب عُمان للتدريب المهني العملي في مصانع وشركات القطارات الصينية.

تاسعًا: زراعة الصحراء وحفر الآبار وسحب الماء من الهواء، فقد طورت الصين تقنية بذور التربة وهي بكتيريا زرقاء تحول رمال الصحراء إلى تربة زراعية خصبة في غضون سنتين، بدلا من ١٥ سنة، وطبقتها بنجاح في صحراء تاكلامكان، كما تملك تقنية عجينة السيليوز التي تجعل الرمل يحتفظ بالماء، بالإضافة إلى حفر آبار المياه الجوفية بعمق ٤٠٠ إلى ٥٠٠ متر بتقنية صينية متطورة، وقد نجحت في مصر بتحويل صحراء الوادي الجديد عبر أكثر من ٦٨٠ بئرًا، وأيضا أجهزة سحب الماء من الهواء التي تنتج أكثر من ٥٠٠٠ لتر يوميًا وتعمل بالطاقة الشمسية، وعُمان تملك أكثر من ٣١٦٥ كم سواحل ونسبة رطوبة عالية، ولذا يمكن الجمع بين زراعة الأراضي الصحراوية والبيوت المحمية الذكية وبقية التقنيات الزراعية المناسبة لأجواء عُمان وندرة المياه لبناء منظومة أمن غذائي متكاملة.

عاشرًا: يمكن الاستفادة من التجربة الصينية الرائدة في إدارة الوجهات السياحية والمدن السياحية الذكية والترويج الرقمي وتأهيل المرشدين، والاستفادة من خبرتها في السياحة الصحراوية والجبلية، وإنشاء مشاريع نوعية مثل التلفريك في الجبل الأخضر وجبل شمس والمسارات الجبلية والمنتجعات البيئية، بتكلفة أقل وجودة أعلى وسرعة في التنفيذ.

حادي عشر: يمكن أن يسهم وجود فرع لبنك صيني في مسقط وربط أنظمة الدفع الصينية مثل UnionPay وWeChat Pay وAlipay بالبنوك العُمانية، في تسهيل المعاملات المالية للمشاريع المشتركة، وفي نفس الوقت تمكين السياح الصينيين من استخدام بطاقاتهم وأنظمة دفعهم بسهولة في عُمان؛ مما يُشجِّع السياحة الصينية الوافدة.

ثاني عشر: إعادة تسيير رحلات الطيران المباشر: ومن المتطلبات العملية لدعم هذه الشراكة إعادة تسيير رحلات الطيران العُماني المباشرة إلى الصين التي توقفت منذ جائحة كورونا، فلا يمكن الحديث عن شراكة تصنيعية وسياحية دون جسر جوي مباشر يربط مسقط ببكين وغوانزو وشنغهاي، وهو ما سيسهل حركة رجال الأعمال والسياح والطلاب.

وأخيرًا.. إنَّ توسيع الشراكات مع الصين يخدم تحقيق مستهدفات رؤية "عُمان ٢٠٤٠" بشكل مباشر، من خلال دعم التنويع الاقتصادي وتوفير فرص عمل مستدامة وتوطين التقنية، ويمكن إنجاز هذه التطلعات بالتزامن مع الزيارة التاريخية التي يقوم بها جلالة السلطان، بما يمهد الطريق لعُمان كي تنتقل من مجرد التبادل التجاري إلى مرحلة الشراكات الرابحة، التي ترجم طموحات الشعب العُماني الوفي وتستجيب لتوجيهات القيادة الحكيمة، شراكات مبنية على الحكمة العُمانية والتقنية الصينية.

عُمان والصين.. علاقات حضارية ومستقبل مزدهر

تشهدُ العلاقات العُمانية الصينية تطورًا ملحوظًا في السنوات الأخيرة على المستويات السياسية والاقتصادية والتجارية والثقافية كافة؛ إذ ترتكز هذه العلاقات المتينة على تاريخ طويل وممتد من التعاون التجاري عبر البحار منذ العصور القديمة، فضلا عن التبادل الثقافي بين الحضارتين الكبيرتين على مر العصور.

ومع ترقب الجميع للزيارة السامية لحضرة صاحب الجلالة السلطان هيثم بن طارق المعظم- حفظه الله ورعاه- إلى جمهورية الصين الشعبية اليوم، فإننا على موعد مع مرحلة تاريخية جديدة من العلاقات بين البلدين التي وصلت إلى مستوى الشراكة الاستراتيجية قبل سنوات قليلة، تُترجم فيها رؤى قيادة البلدين إلى فرص واعدة وشراكات استثمارية نوعية، خاصة في مجالات الصناعات التحويلية المتقدمة والتكنولوجيا والذكاء الاصطناعي ومشاريع الطاقة النظيفة.

المقومات التي يمتلكها البلدان متعددة، فالصين تزخر بقدرات تقنية متطورة ورغبة حقيقية في التوسع في المشاريع بالمنطقة العربية، بينما توفر سلطنة عُمان بيئة استثمارية متكاملة بما تتميز به من موقع جغرافي في ممرات التجارة العالمية وبنية أساسية ولوجستية متطورة وتسهيلات للمستثمرين، ما يجعلها مركزًا إقليميًا وعالميًا للاستثمار والتجارة ووجهة مستقرة وآمنة.

ومن المؤمل أن تُشكل الزيارة السامية إلى الصين حدثا مفصليًا لدفع الشراكات الاقتصادية والثقافية بين البلدين نحو آفاق أرحب، كما أنه من المتوقع أن يجري توقيع اتفاقيات ثنائية تعزيز التدفق الاستثماري وتمكن الكفاءات الوطنية من الاستفادة من التجارب الصينية في مختلف القطاعات.

إنَّ العلاقات العُمانية الصينية تُرسِّخ النموذج الإيجابي في الدبلوماسية والشراكة الاقتصادية، ولا يخالطنا شك بأن مزيدًا من التعاون مطلوب لتحقيق تطلعات الشعبين الصديقين وصولا إلى مستقبل أكثر إشراقًا وازدهارًا.

الرؤية

الآراء المنشورة لا تعبر بالضرورة عن رأي الجريدة وإنما عن وجهة نظر كاتبيها

الشراكة الاستراتيجية بين عُمان والصين



خلفان الطوقي

زيارات خارجية متعددة يقوم بها حضرة صاحب الجلالة السُلطان هيثم بن طارق المعظم- أيده الله- منذ توليه مقاليد الحكم في عام ٢٠٢٠، واليوم تنطلق زيارة سامية كريمة إلى الصين، في زيارة دولة، تعد الأولى لجلالته إلى الصين، في محطة ليست كغيرها من المحطات، ويمكن اعتبارها الأهم على الإطلاق.

عُمان من أوائل الدول العربية التي وصل أهلها إلى الصين قبل ١٢٠٠ عام، وهذا يدل على قدم العلاقات التجارية معها، كما إن شهية المستثمرين المبكرة ممتدة منذ مئات السنين، وتتعاظم يومًا بعد يوم؛ فهذه الدولة تُثبت قوتها كل يوم بالرغم من التحديات التي تواجهها وخاصة من الدول العظمى، إلاّ أن صلابتها تظهر جليًا عند كل منافسة، وتبهر منافسيها بعد كل جولة من العراك الشرس.

والتبادل التجاري بين سلطنة عُمان وجمهورية الصين الشعبية وصل إلى ٥,٤ مليار دولار أمريكي، ويميل الميزان التجاري لصالح السلطنة بأكثر من ٧٠٪، لكن المأمول أن نعمل على تعظيم الفوائد بأن لا يكون على شكل صادرات، وإنما في هيئة تصنيع في عُمان من خلال استثمارات تصنيعية عُمانية صينية، وتكون الصين سوقًا لهذه المنتجات من ناحية، وباقي العالم من ناحية أخرى. وقد استطاعت عُمان توظيف مفهوم "البُعد العُماني" في استثماراتها الخارجية، وإذا استطاعت توظيفه مع الصين، فإنَّ ذلك سوف ينقل الأرقام والعوائد والآفاق إلى مرحلة أخرى في العلاقات الاقتصادية الثنائية.

صحيحٌ أن الاستثمارات الصينية المباشرة إلى نهاية الربع الثاني من هذا العام بلغت ٩٠٠ مليون دولار أمريكي، إلّا أن المشاريع المنتظرة قريبًا محل دراسة، وسوف تضمن صعود ترتيب الصين في الاستثمارات المباشرة إلى عُمان من المرتبة الرابعة إلى المرتبة الثانية أو الثالثة على أقصى تقدير. وفي حال التوقيع على اتفاقيات المجمع الصناعي للطاقة المتجددة، والتجارة الرقمية، ومشاريع سلاسل الإنتاج، فإنَّ ذلك سوف يجلب معه مشاريع أخرى بشكل متسارع.

الصين ليست دولة كبقية الدول؛ إذ إنها إحدى الدول الخمسة دائمة العضوية في الأمم المتحدة، وهي صاحبة ثاني أكبر اقتصاد في العالم، واللاعب الأبرز في تحالف "بريكس" (BRICS)، والبلد المؤسِّس للبنك الآسيوي للاستثمار في البنية التحتية (AIIB)، وتحتل المركز الأول في صناعة السيارات الكهربائية، وتتبوأ مكانة دولية عالية في مجالات الطاقة الشمسية، وأشباه الموصلات، والروبوتات، والابتكارات الأخرى.

لذلك من الضروري تعميق العلاقات الاقتصادية معها، وهذا ليس هدفًا عُمانيًا فقط؛ بل هدف معظم الدول حول العالم.

وفي العصر الحديث، أكملت العلاقات العُمانية الصينية ما يقرب ٤٨ عامًا، وعُمان مؤمنة بأهمية العلاقات مع الصين؛ حيث إن عُمان شاركت الصين في تأسيس البنك الاسيوي للاستثمار في البنية التحتية في عام ٢٠١٤. واستمرت العلاقات في النمو، وبعد اكتمال العلاقات الدبلوماسية الحديثة عامها الأربعين في عام ٢٠١٨، تم رفع مستوى العلاقات بين البلدين إلى شراكة استراتيجية.

وزيارة مولانا المفدى- نصره الله- يُؤمل منها أن تفتح افاقا جديدة في الاستثمارات المباشرة التي تحتاجها عُمان، خاصة في الصناعات التحويلية، وسلاسل الإمداد، والموانئ، والذكاء الاصطناعي، والاقتصاد الرقمي، والطاقة المتجددة، والهيدروجين الأخضر، ونقل المعرفة وغيرها الكثير؛ فعُمان بوابة الخليج والشرق الأوسط، ولديها اتفاقيات حرة واتفاقيات استراتيجية مع الولايات المتحدة والهند، ومقبلة على اتفاقيات جديدة مع المملكة المتحدة والاتحاد الأوروبي وآسيا الوسطى، وغيرها من الدول، وبما أن هناك عوامل التقاء وأرضية مشتركة بيننا وبين الصين، يمكن تحويل هذه العلاقات المميزة إلى عوائد اقتصادية ملموسة من ناحية، وتفعيل مضاعف للأبعاد الأخرى السياسية والأمنية والثقافية والسياحية.

مبادرة الحوكمة العالمية الصينية.. رؤية للتعاون في عالم متغير



تشو شيوان *

يشهد العالم اليوم تحولات عميقة ومتسارعة، في ظل استمرار النزاعات الإقليمية، وتصاعد حالة عدم اليقين الاقتصادي، وتنامي التحديات المرتبطة بتغير المناخ والذكاء الاصطناعي. وبالنسبة إلى دول الخليج العربي، التي تقع عند ملتقى آسيا وأفريقيا وأوروبا، فإن هذه التحولات لا تقتصر على التوازنات السياسية الدولية، بل تنعكس بصورة مباشرة على الأمن الإقليمي والتنمية الاقتصادية ورفاه الشعوب. ومن هنا، تبرز تساؤلات جوهرية حول كيفية صون السلام والاستقرار، وتعزيز التنمية المشتركة، وتطوير منظومة الحوكمة العالمية بما يتناسب مع متطلبات العصر.

في هذا السياق، طرح الرئيس الصيني شي جين بينغ في سبتمبر عام ٢٠٢٥ مبادرة الحوكمة العالمية، التي تقوم على خمسة مبادئ أساسية، هي المساواة في السيادة، وسيادة القانون الدولي، والتعددية، والتركيز على الإنسان، والتوجه نحو العمل الفعلي. وتهدف المبادرة إلى الدفع باتجاه منظومة حوكمة عالمية أكثر عدلا وإنصافا، مع الحفاظ على الدور المحوري للأمم المتحدة والالتزام بمقاصد ميثاقها ومبادئه.

وقبل بضعة أيام، قدّم وزير الخارجية الصيني وانغ يي، خلال منتدى الحوكمة العالمية الذي عُقد في منطقة شيونغآن الجديدة بمقاطعة خبي شمالي الصين، شرحاً إضافياً لهذه الرؤية، مؤكداً أهمية الحفاظ على المكانة المحورية للأمم المتحدة، والتمسك بالعدالة والإنصاف، وتعزيز تمثيل دول الجنوب العالمي وصوتها في الشؤون الدولية، إلى جانب دعم التنمية المنفتحة وتطوير قواعد الحوكمة في المجالات الناشئة، وفي مقدمتها الذكاء الاصطناعي. كما أعلنت الصين ثمانية إجراءات عملية إضافية لتنفيذ المبادرة، في خطوة تعكس سعيها إلى ترجمة المبادئ إلى تعاون ملموس.

وتنبع الحاجة إلى إصلاح منظومة الحوكمة العالمية من حقيقة أن موازين القوى الاقتصادية والسياسية شهدت تغيرات كبيرة خلال العقود الماضية، بينما لم تواكب بعض آليات الحوكمة الدولية هذه التحولات بالقدر الكافي. فعلى الرغم من تنامي دور الاقتصادات الناشئة والدول النامية في الاقتصاد العالمي، لا تزال هناك فجوات في مستوى تمثيلها ومشاركتها في صنع القرارات ووضع القواعد الدولية. ومن هذا المنطلق، تؤكد الصين ضرورة تمتع جميع الدول، كبيرة كانت أم صغيرة، قوية أم ضعيفة، بحقوق متساوية في المشاركة في الشؤون الدولية، وتطبيق القواعد الدولية على الجميع دون ازدواجية في المعايير.

وبالنسبة إلى منطقة الشرق الأوسط، يشكل السلام والتنمية مدخلاً أساسياً لفهم هذه المبادرة. فقد أثبتت التجارب أن النزاعات الممتدة لا تخلّف تداعيات إنسانية خطيرة فحسب، بل تؤثر أيضاً في أسواق الطاقة والتجارة الدولية وآفاق التنمية. وتدعو الصين إلى احترام سيادة الدول وتسوية الخلافات عبر الحوار والتشاور، وهي مبادئ تلتقي في جوانب مهمة مع نهج دولة الإمارات العربية المتحدة القائم على إعطاء الأولوية للدبلوماسية والحوار وخفض التصعيد الإقليمي. فالاستقرار المستدام لا يتطلب الإرادة السياسية وحدها، بل يحتاج كذلك إلى آليات متعددة الأطراف أكثر فاعلية.

وعلى الصعيد الاقتصادي، تكتسب هذه الرؤية أهمية خاصة بالنسبة إلى دولة الإمارات، باعتبارها مركزاً رئيسياً للتجارة والاستثمار يربط بين آسيا وأوروبا وأفريقيا، واقتصاداً منفتحاً يسعى باستمرار إلى تنويع مصادر النمو. فالدعوة الصينية إلى حماية النظام التجاري متعدد الأطراف، ومواجهة الحمائية، وتعزيز التنمية المشتركة، تتقاطع مع اهتمام الإمارات ببيئة اقتصادية دولية مستقرة ومنفتحة. كما توفر الشراكة الصينية الإماراتية في مجالات التجارة والاستثمار والطاقة والبنية التحتية أمثلة عملية على فرص التعاون القائم على المصالح المشتركة.

وفي الوقت نفسه، لم تعد الحوكمة العالمية مقتصرة على القضايا السياسية والاقتصادية التقليدية، بل باتت تشمل مجالات ناشئة مثل الذكاء الاصطناعي والاقتصاد الرقمي. وفي ظل الاهتمام الكبير الذي توليه الصين والإمارات للتكنولوجيا والابتكار، تتوافر فرص لتعميق الحوار بشأن حوكمة الذكاء الاصطناعي، وبناء القدرات التكنولوجية، وتقليص الفجوة الرقمية، بما يسهم في توسيع استفادة الدول النامية من التقدم التقني.

ولا شك أن إصلاح منظومة الحوكمة العالمية عملية معقدة تتطلب وقتا وتوافقا دوليا واسعا، في ظل اختلاف أولويات الدول ومصالحها. فالتعددية الفاعلة لا تقوم على تجاهل هذه الاختلافات، بل على احترامها، والبحث عن أرضية مشتركة، وتحويل المبادئ المتفق عليها إلى خطوات عملية.

وفي عالم تتزايد فيه التحديات العابرة للحدود، لم يعد بمقدور أي دولة مواجهتها بمفردها. ومن هذا المنطلق، تقدم مبادرة الحوكمة العالمية الصينية إطاراً للنقاش حول سبل تطوير النظام الدولي القائم وجعله أكثر عدالة وشمولاً وفاعلية. وبالنسبة إلى الصين والإمارات، فإن القواسم المشتركة في قضايا السلام والأمن والتنمية وحوكمة التكنولوجيا تفتح آفاقاً لمزيد من التعاون، بما يسهم في بناء منظومة حوكمة عالمية تستجيب بصورة أفضل لتطلعات الدول والشعوب.

* كاتب وإعلامي صيني

الرؤية

يومية شاملة تصدرها مؤسسة الرؤيا للصحافة والنشر

رئيس التحرير
حاتم بن حمد الطائي

التحرير
هاتف: ٢٤٦٥٢٤٠٠-فاكس : ٢٤٦٥٢٤٤٤

الاقتصاد
محول: ٢٠٢ , ٢٠٤, ٢٠٥
businessdesk@alroya.info

المحليات
محول: ٢٠٧ , ٢٠٨
localdesk@alroya.info

الرياضة
محول: ٢١٤ , ٢١٥
sportdesk@alroya.info

الإعلانات
هاتف: ٢٤٦٥٢٤٠١-فاكس : ٢٤٦٥٢٤٤٤
ads@alroya.info

الاشتراكات
هاتف: ٢٤٦٥٢٤٠٢- فاكس : ٢٤٦٥٢٤٠٤

التوزيع
هاتف: ٢٤٦٥٢٤٠٣- فاكس : ٢٤٦٥٢٤٠٤

الطباعة
وزارة الإعلام



مبادرة الحزام والطريق وركائز التحول الاقتصادي في سلطنة عُمان



د. هدى الحزامي **



لم تعد أهمية الدول في الاقتصاد العالمي تُقاس بموقعها الجغرافي أو بحجم ما تستقطبه من حركة التجارة والاستثمارات فحسب؛ بل بقدرتها على تحويل هذه المزايا إلى إنتاج وثروة وفرص عمل وقيمة مضافة محلية. وفي هذا السياق، تمتلك سلطنة عُمان مقومات استراتيجية مهمة، بفضل موقعها البحري وموانئها ومناطقها الاقتصادية، بما يُتيح لها تعزيز حضورها في شبكات التجارة والإنتاج العالمية.

ويتقاطع هذا الموقع مع طموحات رؤية «عُمان ٢٠٤٠» لبناء اقتصاد متنوع وتنافسي قائم على الإنتاجية والابتكار والمعرفة والاستدامة. كما يلتقي مع التحول الذي يشهده النموذج التنموي الصيني نحو التنمية عالية الجودة، والذي تعكسه الخطة الخمسية الخامسة عشرة للفترة من ٢٠٢٦-٢٠٣٠، فضلًا عن التوجه الذي يؤكده تقرير عام ٢٠٢٥ «مبادرة الحزام والطريق: التعاون الاقتصادي الدولي عالي الجودة»، الصادر عن المجلس الاستشاري لمُنتدى الحزام والطريق للتَّعاون الدولي.

ومن هنا، لا يتمثل الرهان في توسيع الترابط التجاري والبنية التحتية وحدهما؛ بل في توظيف التعاون الصيني العُماني في إطار مبادرة الحزام والطريق لتطوير الأنشطة الإنتاجية، وتعزيز القدرات المحلية، ونقل التكنولوجيا والمعرفة. فكيف يمكن أن يلتقي التحول الاقتصادي الذي تستهدفه رؤية «عُمان ٢٠٤٠» مع أولويات التنمية عالية الجودة في الصين، من خلال تعاون في إطار الحزام والطريق ينتج قيمة مضافة للاقتصاد العُماني؟

وشهد النموذج التنموي الصيني تحولًا من التركيز على سرعة النمو إلى إعطاء الأولوية للتنمية عالية الجودة، القائمة على الابتكار والتحديث الصناعي والاستدامة وتعزيز القدرات التكنولوجية، ويظهر هذا التوجه في الخطة الخمسية الخامسة عشرة للصين للفترة ٢٠٢٦-٢٠٣٠ التي تضع الابتكار والتحديث الصناعي والتنمية المستدامة والانفتاح الاقتصادي ضمن أولويات المرحلة المقبلة، بما يعكس توجهًا نحو تحسين نوعية النمو وتعزيز قدرته على توليد قيمة اقتصادية مستدامة.

ولا يقتصر أثر هذا التحول على الاقتصاد الصيني الداخلي؛ بل يمتد إلى طبيعة التعاون الذي تسعى الصين إلى تطويره مع شركائها في إطار مبادرة الحزام والطريق. فلم يعد الرهان التنموي مرتبطًا بتوسيع البنية التحتية وزيادة الاستثمارات وحركة التجارة فحسب؛ بل يتجه بصورة متزايدة إلى تعزيز الترابط بين الاقتصادات، وتطوير القدرات الإنتاجية، وتوسيع مجالات التعاون التكنولوجي والصناعي، بما يجعل المشروعات المشتركة أكثر ارتباطًا بأولويات التنمية في الدول الشريكة.

وفي هذا السياق، يشكل تقرير عام ٢٠٢٥ «مبادرة الحزام والطريق: التعاون الاقتصادي الدولي عالي الجودة»، الصادر عن المجلس الاستشاري لمنتدى الحزام والطريق للتعاون الدولي، وزارة الخارجية الصينية، في ٢٧ يناير ٢٠٢٦ الإطار والمرجع العام للتوجه نحو تطوير التعاون الاقتصادي مع الشركاء عبر الابتكار، وتعزيز الترابط، وتحسين جودته وتوسيع مجالات التنمية المستدامة.

ومن هذا المنظور، لا تعني الجودة مجرد زيادة عدد المشروعات أو حجم الاستثمارات؛ بل تغيير طبيعة التعاون ونتائجه: من إنشاء البنية التحتية إلى تطوير الأنشطة الإنتاجية المرتبطة بها، ومن تسهيل حركة السلع إلى تعزيز المعرفة والقدرات المحلية، ومن التعاون التقليدي إلى مجالات الاقتصاد الرقمي والذكاء الاصطناعي والطاقة المتجددة والتكنولوجيا الخضراء. فالمعيار الأساسي يصبح مقدار ما يضيفه التعاون الى اقتصاد الدولة الشريكة من إنتاجية وتنافسية وفرص عمل وقدرة على الاستمرار. واكتسى هذا التوجه بُعدًا مؤسسيًا في التعاون الصيني العربي، من خلال الأطر الخمسة للتعاون التي أُعلن عنها في مايو ٢٠٢٤، وشملت التكنولوجيا والابتكار، والاستثمار والتمويل، والطاقة، والتجارة، والتبادل بين الشعوب. كما طرحت ضمن إطار الابتكار، إقامة ١٠ مختبرات صينية عربية مشتركة في مجالات متعددة من بينها الذكاء الاصطناعي والتنمية الخضراء والزراعة الحديثة وتكنولوجيا المعلومات. وتكشف هذه التوجهات عن اتساع مفهوم التعاون ليشمل المعرفة والتكنولوجيا وبناء القدرات، إلى جانب التجارة والاستثمار.

وتكتسب هذه المقاربة أهمية خاصة عند النظر إلى سلطنة عُمان، إذ تتيح الانتقال من السؤال عن حجم الحضور الصيني في الموانئ والمناطق الاقتصادية إلى سؤال أكثر ارتباطًا بأهداف رؤية «عُمان ٢٠٤٠»: كيف يمكن أن يسهم هذا التعاون في تطوير الإنتاج المحلي، وتوطين المعرفة والتكنولوجيا، وتعزيز سلاسل القيمة، ورفع القدرة التنافسية للاقتصاد العُماني؟ إذ إن التعاون عالي الجودة لا يتحقق بمجرد نقل النموذج الصيني إلى عُمان؛ بل بمواءمة مجالات التعاون مع الأولويات الوطنية العُمانية، بما يجعل الشراكة أداةً للتحول الاقتصادي لا غايةً في حد ذاتها.

وتتمثل إحدى الفرص الاستراتيجية لسلطنة عُمان في تجاوز النظرة التقليدية إلى الموانئ بوصفها نقاطًا لعبور البضائع، والنظر إليها باعتبارها مراكز متكاملة يمكن أن تتجمع حولها الصناعة والخدمات اللوجستية والتكنولوجيا والتجارة. ويتوافق هذا التوجه مع رؤية «عُمان ٢٠٤٠»، التي تستهدف تنويع القاعدة الإنتاجية وتعزيز تنافسية الاقتصاد، كما ينسجم مع مفهوم التعاون عالي الجودة في مبادرة الحزام والطريق؛ إذ لا تقتصر الأهمية على ربط الأسواق؛ بل تمتد إلى بناء أنشطة اقتصادية تولّد قيمة مضافة داخل السلطنة.

وتقدم المنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم مثالًا بارزًا على هذه الإمكانات؛ فهي تمتد على مساحة تقارب ٢٠٠٠ كيلومتر مربع، وتجمع بين ميناء متعدد الأغراض، وحوض لإصلاح السفن، وميناء للصيد، ومناطق صناعية ولوجستية، إلى جانب مصفاة الدقم ومشروعات تخزين النفط. كما تضم مشروع المدينة الصناعية الصينية العُمانية، الذي يستهدف استقطاب نحو ٣٥ مشروعًا في الصناعات الثقيلة والمتوسطة. وتفتح هذه المنظومة المجال أمام تطوير الصناعات التحويلية والبتروكيماوية، وتصنيع المنتجات المرتبطة بالموارد الطبيعية، وتوسيع أنشطة معالجة الأسماك والصناعات الغذائية. كما تبرز الطاقة المتجددة والهيدروجين الأخضر ومشتقاته بوصفها مجالات واعدة لتطوير صناعات جديدة. ومن ثم، تكمن الفرصة في تحويل الدقم من مركز للبنية التحتية والتجارة إلى قاعدة للإنتاج والمعالجة والتصدير، مع تنمية المهارات المحلية وتوسيع فرص العمل.

أما صحار، فتبرز أهميتها في التكامل بين الميناء والمنطقة الحرة والقاعدة الصناعية، بما يدعم تطوير الصناعات التحويلية وسلاسل الإمداد. ويقدم برنامج ‹› لدائن›› مثالًا ملموسًا على هذا التوجه؛ ففي ١٧ ديسمبر ٢٠٢٥، أُعلن عن تشغيل تسعة مصانع صناعية في مدينة صحار الصناعية، تشمل أنشطتها تصنيع عبوات الأغذية، ومواد التغليف المرنة، والمواد البلاستيكية المتخصصة، وحلول التعبئة المتقدمة، والمواد البلاستيكية الطبية. تبرز هذه التجربة كيف يمكن توسيع استخدام البوليمرات في منتجات صناعية متنوعة بدل الاكتفاء بتصدير المواد الأولية، بما يعزز الصناعات اللاحقة ويربط الإنتاج بقطاعات مثل الأغذية والرعاية الصحية والتعبئة والتغليف. وتتيح هذه القاعدة فرصًا للتعاون في تطوير تقنيات التصنيع، وتحسين كفاءة الإنتاج، وإدماج المؤسسات العُمانية في سلاسل القيمة.

وتُكمل صلالة هذه المنظومة بفضل موقع مينائها على طرق التجارة الدولية، وتكامل خدماته مع المنطقة الحرة والأنشطة الصناعية والتصديرية. ولا يقتصر دورها على الشحن والتخزين وإعادة التصدير»؛ ففي ٤ فبراير ٢٠٢٤، دخلت ٣ مصانع جديدة مرحلة التشغيل في المنطقة الحرة بصلالة، باستثمارات بلغت ٢٣,٤ مليون ريال عُماني، شملت مصنعًا لتصنيع الأغذية، ومصنعًا لإنتاج الجير الحي المرتبط بالأنشطة التعدينية، ومنشأة لتصنيع الأقمشة والمنتجات البلاستيكية ومواد التغليف. يعكس ذلك إمكان الجمع بين المزايا اللوجستية والتصنيع الموجه إلى الأسواق المحلية والإقليمية والدولية، مع فرص إضافية في الصناعات الغذائية والدوائية والبتروكيماوية ومعالجة المعادن.

وبذلك، لا تتمثل أهمية الموانئ الثلاثة في تكرار الوظيفة الاقتصادية نفسها؛ بل في إمكان تكامل أدوارها، وهي: الدقم للصناعات الثقيلة والطاقة النظيفة والأنشطة المرتبطة بالموارد، وصحار للصناعات التحويلية وتطوير سلاسل القيمة، وصلالة للصناعات التصديرية والخدمات اللوجستية المرتبطة بالأسواق الدولية. ويمكن لهذا التكامل أن يهيئ بيئة أوسع للتعاون الصيني العُماني في إطار مبادرة الحزام والطريق، من خلال استقطاب استثمارات إنتاجية، وتطوير التكنولوجيا، وتعزيز المكوّن المحلي، وربط الشركات العُمانية بشبكات التوريد والتصدير. فالمعيار الحقيقي لنجاح هذه المنظومة ليس حجم البضائع التي تمر عبر الموانئ فحسب؛ بل مقدار الإنتاج والمعرفة وفرص العمل والصادرات ذات القيمة المضافة التي تنشأ حولها، بما يدعم أهداف رؤية «عُمان ٢٠٤٠».

ولا تتوقف القيمة التنموية للتعاون الصيني العُماني عند حجم الاستثمارات المستقطبة؛ بل تتحدد أيضًا بقدرتها على تطوير الإنتاج المحلي، ونقل التكنولوجيا والمعرفة، وإدماج المؤسسات العُمانية في سلاسل القيمة الإقليمية والدولية. وهذا ما يجعل التعاون في إطار مبادرة الحزام والطريق فرصةً لدعم أهداف رؤية «عُمان ٢٠٤٠»، ولا سيما تنويع القاعدة الإنتاجية، وتعزيز تنافسية الاقتصاد، ورفع مساهمة الأنشطة ذات القيمة المضافة.

وفي هذا السياق، ناقشت اللجنة العُمانية الصينية المشتركة، وفق ما أُعلن في ٣٠ ديسمبر ٢٠٢٥، آفاق إنشاء مجمّع صناعي متكامل لسلاسل توريد صناعات الطاقة المتجددة، إلى جانب تعزيز التعاون في التصنيع والتجارة الرقمية، وبحث إقامة مستودعات ذكية ومراكز توزيع في الدقم وصحار وصلالة. وتكتسب هذه التوجهات أهمية في إمكان ربط الاستثمار بالبنية الصناعية والخدمات اللوجستية والتكنولوجيا، بما يتيح فرصًا أوسع لتطوير الإنتاج المحلي وتعزيز موقع سلطنة عُمان في شبكات الإمداد والتجارة. ويظهر هذا التوجه أيضًا في التعاون مع شركة JA Solar الصينية؛ إذ وقعت وزارة التجارة والصناعة وترويج الاستثمار العُمانية مذكرة تفاهم لإنشاء مصنع متكامل للخلايا والألواح الشمسية في ميناء صحار والمنطقة الحرة، باستثمار تقديري يبلغ نحو ٥٦٤ مليون دولار أمريكي. وتكمن أهمية هذا المشروع، في حال استكماله وتنفيذه، في إمكان تعزيز التصنيع المحلي في قطاع الطاقة النظيفة، وتطوير الخبرات الفنية، وفتح المجال أمام ارتباط الصناعة العُمانية بسلاسل توريد الطاقات المتجددة.

وتتعزز أهمية هذه التوجهات، في ضوء حجم العلاقات الاقتصادية القائمة؛ فقد بلغ الاستثمار الصيني المباشر في سلطنة عُمان نحو ٨٥٤ مليون دولار أمريكي بنهاية الربع الثاني من عام ٢٠٢٥. وفي عام ٢٠٢٥، تجاوزت الواردات العُمانية من الصين ١,٩ مليار ريال عُماني، مقابل صادرات عُمانية إلى السوق الصينية وصلت إلى ٧,٧ مليار ريال عُماني. وتوضح هذه الأرقام اتساع المبادلات التجارية، كما تطرح فرصة لتعزيز تنوع الصادرات العُمانية وتطوير المنتجات المحلية القادرة على المنافسة في الاسواق الخارجية.

ويتضح بذلك أنَّ الرهان في المرحلة المقبلة لا يتمثل في استقطاب الاستثمارات فحسب؛ بل في توجيهها نحو مشاريع تُعمّق التصنيع، وتُنمّي المهارات العُمانية، وتُوسّع مشاركة المؤسسات المحلية في سلاسل الإنتاج والتوريد. وهنا تبرز القيمة المضافة للتعاون الصيني العُماني في إطار مبادرة الحزام والطريق؛ أن يتحول الاستثمار من تدفق مالي إلى قدرة إنتاجية مستدامة، وأن يصبح الترابط الاقتصادي مدخلًا لتعزيز التنويع والتنافسية وتحقيق مستهدفات رؤية «عُمان ٢٠٤٠».

وفي ضوء ما سبق، لا يُقاس نجاح التعاون الصيني العُماني في إطار مبادرة الحزام والطريق بحجم الاستثمارات أو عدد المشاريع المنجزة فحسب؛ بل بمدى إسهامه في تحقيق التحول الاقتصادي الذي تستهدفه رؤية «عُمان ٢٠٤٠»؛ فالموانئ والمناطق الاقتصادية، ومشاريع الطاقة المتجددة، والاستثمارات الصناعية والتكنولوجية، تكتسب قيمتها التنموية الحقيقية عندما تتحول إلى أدوات لتنويع الإنتاج، وتطوير المهارات المحلية، ونقل التكنولوجيا والمعرفة، وتعزيز الصادرات وخلق فرص العمل النوعية.

ومن هذا المنطلق، تُتيح رؤية «عُمان ٢٠٤٠»، إطارًا لتوجيه التعاون نحو نتائج أكثر استدامة، تقوم على التكامل بين البنية التحتية والقدرات الإنتاجية، وبين الاستثمار الأجنبي ومشاركة المؤسسات العُمانية، وبين الانفتاح على الأسواق العالمية وبناء قاعدة اقتصادية وطنية أكثر تنوعًا وتنافسية.

وهنا يلتقي الطموح العُماني مع توجه الصين نحو التنمية عالية الجودة: فكلاهما يفتح المجال لتعاون يتجاوز التبادل التجاري وإقامة المشاريع إلى بناء القدرات وتعزيز الابتكار وتوليد القيمة المضافة. وإذا كان الترابط يتيح لسلطنة عُمان الاندماج في شبكات التجارة العالمية، فإن التحدي الاستراتيجي يتمثل في تحويل هذا الترابط إلى إنتاج ومعرفة وفرص اقتصادية مستدامة. وبذلك، لا تكون مبادرة الحزام والطريق مجرد إطار للتعاون الاقتصادي؛ بل رافعة يمكن توظيفها لدعم التحول الاقتصادي العُماني وتحقيق مستهدفات رؤية «عُمان ٢٠٤٠».

** باحثة في التعاون الدولي الاقتصادي بجامعة تونس

تقاطعات استراتيجية بين رؤية «عُمان 2040» و«الحزام والطريق»

تطوير الأنشطة الإنتاجية وتعزيز القدرات المحلية ونقل التكنولوجيا والمعرفة بصدارة التعاون المشترك

النموذج الصيني يمنح الأولوية للتنمية عالية الجودة بالتوازي مع تسريع النمو الاقتصادي

الصين تسعى إلى تعزيز الترابط بين الاقتصادات وتوسيع التعاون التكنولوجي والصناعي

الصين تحرص على مواءمة مجالات التعاون مع الأولويات الوطنية العُمانية

تطلعات عُمانية صينية لإنشاء مجمع صناعي متكامل لسلاسل توريد صناعات الطاقة المتجددة

الطموح العُماني يلتقي مع توجه الصين نحو التنمية عالية الجودة

الرُّؤيَة

www.alroya.om

الأحد ٢١ من جمادى الأولى ١٤٤٨ هـ الموافق ١ نوفمبر ٢٠٢٦م - العدد رقم ٤٤٦٥

تصدر عن مؤسسة الرؤيا للصحافة والنشر

المراسلات: ص.ب ٣٤٣ - الرمز البريدي: ١١٨- مسقط - سلطنة عمان

البريد الإلكتروني: info@alroya.info هاتف: ٢٤٦٥٢٤٠٠ فاكس: ٢٤٦٥٢٤٤٤

ارسلوا إلينا تغريداتكم عبر الهاشتاج: #مغردو_الرؤية

سالم المحروقي



مؤشرات واضحة ومتنامية بأن الغرب عامة والولايات المتحدة بصورة خاصة لم يعد القطب الوحيد المحرك والمسيطر على النظام الدولي في الوقت الذي فيه تمر أقطاره بتحولات جوهرية بين الإدراك لذلك والإصلاح والمزيد من المغالاة والتطرف.

د. مازن البوسعيدي



خطوة تاريخية تُرسم اليوم على خريطة الدبلوماسية! جلالة السلطان هيثم بن طارق يحلّ ضيفًا على الصين في أولى زيارات سلطانية عُمانية لبكين لحظة فارقة تفتح آفاقًا جديدة من التعاون والشراكة الاستراتيجية بين البلدين الصديقين مسيرة نحو المستقبل... والأفضل قادم!

أحمد الشنفري



حفظ الله جلالة السلطان هيثم بن طارق في حله وترحاله، وحقيقة جهود كبيرة جدا تبذل من جلالته أعزه الله في سبيل الوطن وأبنائه الكرام، وإن شاء الله نرى لهذه الزيارة المباركة ما ينفع الوطن وأهله والمقيمين على أرضه.

تحولت من منصة ترويجية إلى منظومة استثمارية تنفيذية

«استثمر في عُمان» تعزز تنافسية الاقتصاد المحلي وتوطّن استثمارات بـ 3 مليارات ريال

مسقط- الرؤية

أكدت وزارة التجارة والصناعة وترويج الاستثمار أن «استثمر في عُمان» نجحت في التحول من منصة ترويجية إلى منظومة تنفيذية متكاملة، ومثلت ركيزة أساسية في تعزيز تنافسية الاقتصاد الوطني، ومنصة فاعلة لتحويل الفرص الاستثمارية إلى مشروعات منتجة، تدعم تحقيق التنمية المستدامة وترسّخ مكانة سلطنة عُمان كمركز استثماري واعد على المستويين الإقليمي والدولي. وتشير الطلبات إلى المشاريع الاستثمارية التي تم تقديمها أو إبداء الاهتمام بها من قبل المستثمرين، وهي في المرحلة الأولى من مسار جذب الاستثمار وذلك خلال الفترة من مارس ٢٠٢٣ وحتى أغسطس ٢٠٢٦ والتي بلغ عددها ٩٦ مشروعًا، بإجمالي قيمة استثمارية بلغت نحو ٥,٧٩ مليار ريال عُماني، وبلغ عدد المشاريع النشطة ٥٦ مشروعًا، بإجمالي قيمة استثمارية بلغت نحو ٥,٠٥ مليار ريال عُماني، كما بلغ عدد المشاريع الموطنة ٤٦ مشروعًا، بإجمالي قيمة استثمارية بلغت نحو ٣,٠٩ مليار ريال عُماني.

وأوضحت البيانات الصادرة من «استثمر في عُمان» أن المشاريع الموطنة الـ٤٦ توزعت على عدد من القطاعات، حيث شملت ١٥ مشروعًا في الصناعة، و١٣ مشروعاً في الأمن الغذائي، و٤ مشاريع في الصحة، ومشروعين في التعليم، ومشروعًا واحدًا في السياحة، وضمت القطاعات كذلك مشروعاً واحداً في التعدين، ومشروعين في الطاقة المتجددة، ومشروعين في النفط والغاز، و٤ مشاريع في القطاع اللوجستي، ومشروعًا واحدًا في تقنية المعلومات، ومشروعًا واحدًا في الطيران. وقالت سعادة ابتسام بنت أحمد الفروجي وكيلة وزارة التجارة والصناعة وترويج الاستثمار لترويج الاستثمار، أن ما حققته «استثمر في عُمان» خلال الفترة الماضية يعكس انتقال سلطنة عُمان إلى مرحلة أكثر نضجًا في إدارة منظومة ترويج الاستثمار، مؤكدة أن التركيز ينصب على جودة الاستثمار وأثره الاقتصادي، وبناء شراكات طويلة الأمد تسهم في تحقيق مستهدفات «رؤية عُمان ٢٠٤٠». وأشارت إلى أن «استثمر في عُمان» ركزت منذ تأسيسها على تعزيز الممكنات الجاذبة للمستثمر، وفي مقدمتها تحسين بيئة الأعمال، وتبسيط الإجراءات، وتقليص التعقيدات الإدارية، وتعزيز الشفافية، مدعومة بمنظومة رقمية متكاملة تشمل موقعًا إلكترونيًا متعدد اللغات ومنصة رقمية تتيح متابعة الإجراءات بوضوح، إلى جانب توفير خدمات الرعاية اللاحقة لضمان استدامة المشروعات.

وأوضحت وكيلة ترويج الاستثمار أن وزارة التجارة والصناعة وترويج الاستثمار ممثلة في «استثمر في عُمان» استهدفت خلال الفترة من ٢٠٢٤ وحتى ٢٠٢٦ نحو ٣٥٠ شركة، وتم تنفيذ أكثر من ١٥ مهمة استثمارية، وضمن جهود فريق الاستهداف تم تحويل ١٦ مشروعًا إلى فريق العمليات والتفاوض بحجم استثمارات بلغ نحو ٢,٩ مليار ريال عُماني مع استهداف ٧ قطاعات وقالت سعادتها: إن إجمالي القيمة الاستثمارية للمشاريع الموطنة من قبل فريق التفاوض الوطني بلغ نحو ٢,٧ مليار ريال عُماني، وفي عام ٢٠٢٣ بلغت قيمة المشاريع الموطنة ٥٢٠ مليون ريال عُماني، من خلال مشروع يونايتد سولار للبوليسيلكون بقيمة ٥٢٠ مليون ريال عُماني، وفي عام ٢٠٢٤، بلغت قيمة المشاريع الموطنة ٢٨٦ مليون ريال عُماني، موزعة بين مشروع شركة سبائك الحديدية الخضراء بقيمة ٦٩ مليون ريال عُماني ومشروع أوريون سولار بقيمة ٢١٧ مليون ريال عُماني.. مؤكدة أن جهود جذب الاستثمار شملت استهداف الأسواق، وزيارة صالة «استثمر في عُمان»، والسفارات، وفريق «استثمر في عُمان»، وموقع «استثمر في عُمان».



ابتسام الفروجي



ناصر الكندي

وأضافت أن قيمة المشاريع الموطنة من قبل فريق التفاوض الوطني في عام ٢٠٢٥م، بلغت نحو ١,٥ مليار ريال عُماني، حيث شملت مشروع فولكان جرين استيل للصلب الأخضر بقيمة ٨٩٦ مليون ريال عُماني، ومشروع شينزوم لإنتاج الأنود بقيمة ٣٦٨ مليون ريال عُماني، ومشروع جي إف سي إل بقيمة ١٨٩ مليون ريال عُماني، ومشروع شركة صحارى للطاقة الشمسية بقيمة ٧٨ مليون ريال عُماني.

تحويل نوعي في المشهد الاستثماري العماني إلى نموذج وطني موحّد عبر «استثمر في عُمان»

وأكدت سعادة ابتسام بنت أحمد الفروجي أن الاستثمار شهد تحولًا نوعيًا من تعددية الجهات والمسارات إلى نموذج وطني موحّد عبر «استثمر في عُمان» بوزارة التجارة والصناعة وترويج الاستثمار، لتصبح بوابة حكومية متكاملة للاستثمارات الاستراتيجية، تجمع الجهات الحكومية والخاصة ضمن منظومة واحدة تدير رحلة المستثمر بدءًا من الاستفسار الأولي، مرورًا بالتقييم والتفاوض، وصولًا إلى التنفيذ والتوسع، الأمر الذي أسهم في توحيد قنوات التواصل مع المستثمرين الإقليميين والدوليين.

من جانبه، أكد المهندس ناصر بن خليفة الكندي الرئيس التنفيذي لـ «استثمر في عُمان»، أن النتائج التي تحققت خلال الأعوام السابقة تعكس فاعلية التكامل بين «استثمر في عُمان» والجهات الحكوميّة والشركاء الاستراتيجيين في استقطاب الاستثمارات النوعية، والاستجابة لمتطلبات المستثمرين، وتعزيز تنافسية بيئة الاستثمار في سلطنة عُمان، بما يسهم في ترسيخ مكانتها مركزًا إقليميًا جاذبًا للأعمال والاستثمار، مضيفا أنه خلال الفترة من العام الحالي ٢٠٢٦م، بلغت قيمة المشاريع الموطنة ٥٠٣ ملايين ريال عُماني، موزعة بين ١١ مشروعاً من بينها مشروع سي أنود في تصنيع مواد الأنود السيليكون كربون بقيمة ١٧١ مليون ريال عُماني ومشروع جنان الشرق الأوسط للتعدين بقيمة ١٥٤ مليون ريال عُماني. وأضاف أن نمو الاستثمار الأجنبي يأتي بالتوازي مع الجهود التي تبذلها وزارة التجارة والصناعة وترويج الاستثمار لتعزيز تنافسية بيئة الأعمال، وتطوير منظومة الترويج للاستثمار، وتسهيل رحلة المستثمر، من خلال «استثمر في عُمان» التي تمثل البوابة الوطنية للتعريف بالفرص الاستثمارية والقطاعات الاقتصادية ذات الأولوية، وربط المستثمرين بالجهات المعنية، بما يسهم في تسريع اتخاذ القرار الاستثماري واستكمال الإجراءات المرتبطة به.

وبين المهندس ناصر الكندي أن الجهود الترويجية في «استثمر في عُمان» تركز على استقطاب الاستثمارات في القطاعات التي تشكل ركيزة للتنويع الاقتصادي، وفي مقدّمتها الصناعة، والأمن الغذائي، والخدمات اللوجستيّة، والصحّة، والطّاقة، وهي قطاعات تسهم في رفع القيمة المضافة، وتعزيز المحتوى المحلّي، ودعم سلاسل الإمداد، وتحفيز الابتكار، واستقطاب التقنيات الحديثة، بما يعزز تنافسية الاقتصاد الوطني ويرفع قدرته على تحقيق نمو مستدام.

«طيران السلام» يصل دمشق لأول مرة مع بدء الجسر الجوي المباشر بين عُمان وسوريا

دمشق- أحمد الجهوري



دشّن طيران السلام- الناقل الاقتصادي لسلطنة عُمان- أولى رحلاته المُباشرة من مطار مسقط الدولي إلى مطار دمشق الدولي بالجمهورية العربية السورية، وسط استقبال رسمي في المطار، إيذانًا بانطلاق مرحلة جديدة من الربط الجوي بين البلدين الشقيقين، وتوفير مسار مباشر أمام المسافرين بين العاصمتين، بعد سنوات اعتمدت خلالها حركة السفر بدرجة كبيرة على الرحلات غير المباشرة عبر مطارات إقليمية. وكان في استقبال الرحلة الافتتاحية لدى وصولها إلى مطار دمشق الدولي سعادة الشيخ فيصل بن عمر المرهون، سفير سلطنة عُمان المعتمد لدى الجمهورية العربية السورية، في مناسبة تعكس أهمية الخط الجوي الجديد وما يتيحه من فرص لتعزيز التواصل بين البلدين، وتسهيل حركة المسافرين، ودعم العلاقات الاقتصادية والسياحية. وأعرب سعادة الشيخ فيصل بن عمر المرهون عن ترحيبه بتدشين طيران السلام رحلاته المباشرة بين مسقط ودمشق، مؤكدًا أن هذه الخطوة تمثل إضافة مهمة لمسيرة العلاقات الأخوية والتاريخية التي تربط سلطنة عُمان والجمهورية العربية السورية، وتسهم في فتح آفاق أوسع للتعاون المشترك بين البلدين في مختلف المجالات. وقال سعادته: «إن تدشين الرحلات الجوية المباشرة بين مسقط ودمشق يمثل خطوة إيجابية نحو تعزيز التواصل بين الشعبين الشقيقين، وتسهيل حركة المسافرين، ودعم التبادل التجاري والسياحي، فضلًا عن إتاحة فرص جديدة لتعزيز العلاقات الاقتصادية والاستثمارية بين البلدين». وأضاف سعادته أن الربط الجوي المباشر من شأنه أن يسهم في تعزيز حركة السفر وتوطيد الروابط الاجتماعية والثقافية، معربًا عن تطلعه إلى أن يشكل هذا الخط الجديد انطلاقة لمزيد من التعاون والتواصل بين سلطنة عُمان والجمهورية العربية السورية خلال المرحلة المقبلة. ويمثل دخول طيران السلام إلى السوق السورية إضافة إلى خيارات السفر المتاحة، خصوصًا للمواطنين ورجال الأعمال والسياح وأبناء الجالية السورية المقيمين في سلطنة عُمان، من خلال توفير رحلات مباشرة تختصر الوقت وتحد من الحاجة إلى التوقف في مطارات وسيطة.

ويُسيّر طيران السلام رحلتين أسبوعيًا بين مطار مسقط الدولي ومطار دمشق الدولي، يومي الأربعاء والسبت، في إطار استراتيجيته الرامية إلى توسيع شبكة وجهاته وتعزيز حضوره في الأسواق الإقليمية، إلى جانب إتاحة الفرصة أمام المسافرين من سوريا للاستفادة من شبكة الرحلات التي يشغلها الناقل عبر مطار مسقط الدولي إلى وجهات إقليمية ودولية متعددة.

فوز «حماية المستهلك» بجائزة الحكومة الرقمية الخليجية

مسقط- الرؤية

حصدت هيئة حماية المستهلك جائزة الحكومة الرقمية لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية لعام ٢٠٢٦، التي استضافتها البحرين في دورتها السابعة، عن فئة أفضل خدمة رقمية حكومية، وذلك عن «بوابة حِمى الإلكترونية»؛ تقديرًا لما تقدمه من خدمات رقمية متكاملة تُيسّر وصول المستفيدين إلى خدمات الهيئة وتدعم إنجاز معاملاتهم إلكترونيًا. وقال عادل بن سعود الريامي المدير المختص للتحول الرقمي بالهيئة، إن بوابة «حِمى» تعد نافذة رقمية تجمع عددًا من الخدمات التي تهم المستهلكين والمزودين، من بينها تقديم الشكاوى والبلاغات، وطلبات إضافة السلع والخدمات، وطلبات اعتماد الأسعار، إلى جانب الاطلاع على الاستدعاءات والتحذيرات والاستفادة من خدمات المراجعين. وأضاف أن البوابة تتيح للمستفيدين إنجاز إجراءاتهم ومتابعة طلباتهم عبر قناة إلكترونية، بما يعزز سهولة التواصل مع الهيئة ويرتقي بتجربة استخدام خدماتها، مؤكدا أن فوز البوابة ضمن فئة تُعنى بتكريم الخدمات الحكومية الرقمية المتكاملة التي تضع المستفيد في صميم تصميمها، سوف تساهم في توفر تجربة فعّالة وسهلة الوصول من بداية الخدمة حتى إتمامها، مع التركيز على الابتكار، وسهولة الاستخدام، وكفاءة الإجراءات، وجودة الخدمة والأثر الذي تحققه للمستفيدين.

يشار إلى جائزة الحكومة الرقمية لدول مجلس التعاون تعد مبادرة تنافسية خليجية تتيح للجهات الحكومية إبراز أفضل ممارساتها في تقديم الخدمات الرقمية، وفق معايير تدعم التميز والابتكار، وتسهم في تعزيز بناء اقتصاد ومجتمع رقمي.

بنك مسقط يواصل دعم مسيرة المرأة العمانية نحو التمكين والريادة

مسقط- الرؤية



نظّم بنك مسقط- المؤسسة المالية الرائدة في سلطنة عُمان- احتفالية خاصة لعدد من زبونات وموظفات البنك، بحضور إلهام بنت مرتضى آل حميد مدير عام الأعمال المصرفية للشركات ببنك مسقط. وخلال الفعالية قدّمت رحاب شريف استشارية في مجال التنمية البشرية والوعي الذاتي محاضرة بعنوان «ثم عدت لنفسي»، تحدثت فيها عن أهمية تحقيق التوازن بين المسؤوليات المتعددة والطموحات الشخصية، مع إعطاء بعض الخطوات العملية لتعزيز ذلك. وفي كلمتها بهذه المناسبة، قالت إلهام بنت مرتضى آل حميد، مدير عام الأعمال المصرفية للشركات ببنك مسقط: «نؤمن في بنك مسقط بأن تمكين المرأة يبدأ بتوفير بيئة تتيح لها إبراز قدراتها وتحقيق طموحاتها، ونعتز بأن تشكل الموظفات أكثر من ٤٦٪ من إجمالي موظفي البنك، وهو ما يعكس حضور المرأة الفاعل ومساهمتها في مختلف مجالات العمل، وسنواصل الاهتمام بتطوير الكفاءات وتعزيز المهارات وتهيئة الفرص التي تدعم النمو المهني، إيمانًا منا بأن الاستثمار في المرأة هو استثمار في مستقبل أكثر تقدمًا وازدهارًا، ونهنئ المرأة العُمانية بمناسبة يومها الذي يحل في السابع عشر من أكتوبر من كل عام ونتمنى لها كل التوفيق والنجاح في دعم مسيرة التنمية في السلطنة".

بنك عُمان العربي يناقش ضوابط الانكشافات الائتمانية وتوظيف الأموال بالخارج

مسقط- الرؤية

استضاف بنك عمان العربي وبالتعاون مع جمعية المصارف العمانية جلسة حوارية لتبادل الخبرات العملية حول «ضوابط البنك المركزي العُماني الإرشادية بشأن الانكشافات الائتمانية على الكيانات غير المقيمة وتوظيف الأموال المصرفية في الخارج.. تحديات التنفيذ وآفاق المستقبل»، بحضور إدارة البنك التنفيذية ونخبة من المختصين والخبراء في القطاع المصرفي.

وافتُتحت أعمال الجلسة بعرض تقديمي تناول الإطار التنظيمي للإرشادات وضوابط البنك المركزي، وتسليط الضوء على الأساسيات المتعلقة بالانكشافات الخارجية، وإدارة السيولة، وتأثيرها على القطاع المصرفي، إلى جانب مسؤوليات الحوكمة والإفصاح، حيث شكّلت هذه المحاور نقطة انطلاق للمشاركين لبحث كيفية التوافق بين المتطلبات التنظيمية والأولويات التشغيلية وتأثيرها على العمليات المصرفية الخارجية.



وشكّلت حلقة النقاش المفتوحة جزءاً رئيسياً من برنامج الحوار حيث أتاحت للمشاركين طرح الأسئلة وتبادل الخبرات العملية من واقع مؤسساتهم المختلفة، كما ركزت المناقشات على تحديات التنفيذ والاستشراف المستقبلي.